www.kassioun.org

1253

الاثنين 24 تشرين الثاني 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

لماذا صندوق النقد الدولي من جديد؟

كانت التصريحات الرسمية التي خرجت في شهر تموز الماضي، وعلى رأسها ما قاله حاكم مصرف سورية المركزي الذي أكد أنه، وفقا لتوجيهات رئاسة الجمهورية، فإن البلاد لن تلجأ إلى الديون الخارجية، ولن تستدين من صندوق النقد أو البنك الدوليين، مطمئنة للسوريين الذين خبروا جيدا وصفات هاتين المؤسستين، وعرفوا أثمانها الباهظة جيدا. فالسياسات التي جُربت في سورية سابقا، تحت مظلة «الإصلاح» و«الانفتاح»، لم تنتج سوى تدمير ممنهج لمعيشة الفقراء، وتراجع متسارع لدور الدولة، وانفجار اجتماعي هائل ما زالت البلاد تدفع فواتيره حتى اليوم.

لكن، في السابع عشر من الشهر الجاري، أصدر صندوق النقد الدولي بيانا صحفيا كشف فيه أن فريقا من الصندوق زار دمشق بين العاشر والثالث عشر من الشهر نفسه، بهدف تقييم الوضع الاقتصادي، وأنه تم الاتفاق مع السلطة السورية على «برنامج تعاون مكثف للمرحلة القادمة»، بما في ذلك تمهيد الطريق لاستئناف مشاورات المادة الرابعة، وهي المراجعات السنوية التي يجريها الصندوق لتقييم سياسات الدول الأعضاء، وتعمل عمليا كأداة رقابية وسياسية تخدم مصالح دول المركز. وهذه المشاورات بالذات كانت قد توقفت في سورية منذ عام 2009، أي قبيل انفجار عام 2011.

تزامن هذا البيان مع تصريحات لوزير المالية، أكد فيها أنه سيكون هناك ممثل مقيم لصندوق النقد في دمشق، وأن البنك الدولي بدوره سيفتتح مكتبا فيها. وهكذا، يُعاد فتح الباب على مصراعيه أمام المنظومة العالمية ذاتها، التي كانت شريكا أساسيا في تقويض الاستقرار الاجتماعي في سورية خلال العقدين الماضيين.

إن تاريخ صندوق النقد الدولي ليس سرا، ووصفاته الاقتصادية باتت معروفة للقاصي والداني: تقليص الدعم الاجتماعي، ورفع أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتجميد الأجور، وتخفيض النفقات الاستثمارية العامة، وتصفية القطاع العام وخصخصته، والإعفاءات الضريبية الواسعة لرؤوس الأموال والشركات الكبرى. وكانت النتيجة دائما واحدة: ازدياد الفقر، وانهيار الإنتاج الوطني، وتراجع قدرة الدولة على حماية مجتمعها.

من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا، ومن آسيا إلى أوروبا الشرقية، جربت عشرات الدول هذه «الوصفات»، وكانت النتيجة تصبُّ دائما في مصلحة إثراء نُخب الفساد الكبير، وإفقار الأكثرية الساحقة من الناس. وسورية ذاتها ليست بعيدة عن هذا النموذج. فمنذ مطلع الألفية، وتحت شعارات زائفة من قبيل «اقتصاد السوق الاجتماعي» و«الإصلاح الاقتصادي»، بدأت سلطة الأسد بتطبيق تدريجي لسياسات الصندوق، حيث تخلت الدولة عن قطاعات إنتاجية أساسية، وقلصت الدعم التمويني، وصولا إلى إنهائه، ورفعت الأسعار بشكل متسارع، وقلصت الاستثمار العام، ما أدى إلى سحق غالبية الشعب السوري، ودفعها نحو تخوم الفاقة والعوز. ومع تدهور المعيشة وانعدام العدالة، لم يكن أمام السلطة الساقطة سوى تشديد القبضة الأمنية لقمع الأصوات المطالبة بالتغيير.

اليوم، يُعاد فتح الباب ذاته من جديد، وكأن أحدا لم يتعلم شيئا. هل يمكن لسورية أن تسير في الطريق نفسه وتنتظر نتائج مختلفة؟ أليس من واجبها أن تتعلم من تجارب الآخرين، ومن تجربتها السابقة هي ذاتها؟ إن العودة إلى صندوق النقد تعني العودة إلى دائرة جهنم ذاتها: المزيد من الإفقار، والمزيد من الاحتقان، والتجهيز لانفجارات قادمة، في ظرف هو الأخطر اقتصاديا واجتماعيا منذ عقود.

الطريق الذي يبدأ بخطوات «التعاون الفني» مع الصندوق، ينتهي دوما بإملاءات وشروط وقيود تضع السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية على المذبح ذاته. والخيار الحقيقي أمام البلاد اليوم ليس في استدعاء الخارج ليعيد إنتاج الكارثة بأشكال جديدة، بل في إعادة بناء اقتصاد وطني مُنتج قائم على العدالة والتوزيع العادل للثروة، وعلى مَشاركة السوريين أنفسهم في صنع القرار الاقتصادي. أما الرهان على الصندوق مجددا، فهو رهان على وصفة قديمة معروفة النتائج سلفا.

أوهام الجذب الضريبي السوري: تكريس انحياز الدولة لسلطة رأس المال

[12]

شؤون عمالية

السورية للاتصالات تمدد إجازات المهدَّدين بالفصل بدلاً من إعادتهم

02

ملف «سورية 2025»

هل ستُقطع شعرة معاوية مع الولايات المتحدة؟

06

شؤون محلية

سورية في قبضة صندوق النقد...

06

شؤون عربية ودولية

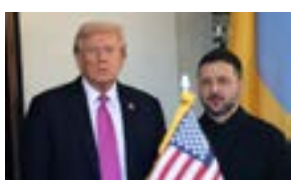

خطة ترامب حول أوكرانيا... هل تكون فرصة جديدة أم إقراراً بالهزيمة؟

15

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

الطبقة العاملة «هواها اشتراكي»

تتمسك الطبقة العاملة بدور أساسي وقوي للدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، بكل ما تعنيه من جوانب وأدوار. وبغض النظر عن الأنظمة التي تحكم أو السلطات التي تسيّر أعمال الدولة، يرفض العمال أن تصاب الدولة بالضعف أو التخلي عن دورها الرعائي. وهذا التمسك ليس وليد اليوم أو المرحلة، بل هو وعي وطني وطبقي تناقلته الأجيال، ليس عبر الإرث الثقافي أو النضالي فحسب، بل عبر الواقع وضروراته بما يحمله من تجارب وعِبَر. فالطبقة العاملة، التي لا تمتلك غير قوة عملها كرزق وحيد تعتاش عليه، تدرك نتائج غياب جهاز الدولة عن القرار الاقتصادي والاجتماعي والوطني للبلاد، وتدرك النتائج اللاحقة لهذا الغياب، سواء بالارتهان لسياسات القوى الخارجية الغربية عبر مؤسساتها الهدّامة، كصندوق النقد والبنك الدوليَّين، أو عبر القوى الناهبة الاحتكارية الداخلية التي تمسك برقبة السوق لمصلحة مراكمة ثرواتها من عرق العمال والكادحين. لهذا يبقى موقفها الوطني والسياسي نابعاً من هذا الوعي لمصالحها العميقة. وقد أثبتت العقود الطويلة الماضية كلّ ذلك، فمع كل تراجع لدور الدولة تتراجع معها معيشة أصحاب الأجور، ويخسرون مكتسباً جديداً، ومع كل تخلٍّ للدولة عن أمر لصالح السوق، يدفع ثمنه العمال والكادحون بالدرجة الأولى. من هنا كانت الطبقة العاملة وسائر القوى الممثلة لها تمانع وتقاوم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، التي مضت بها السلطة البائدة، وأصرَّت على تغيُّرات جذرية للنظام تضعه على مسار الاشتراكية العلمية تحديداً دون غيرها، رغم كلّ محاولات تشويه وحرف هذا المفهوم الذي يعني بجوهره أعلى دور للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأوسع عدالة بتوزيع الثروة، لا أن تكون الدولة مجرد شرطي مراقب أو جاب أو تاجر شاطر، كما روَّج عرّابو الاقتصاد النيوليبرالي المشؤوم. وها نحن نرى اليوم نتائج هذا الاقتصاد بأكبر الدول الغربية وكيف تتجه الشعوب هناك للتخلص منه إلى الأبد. والغريب الذي يستدعي التوقف عنده اليوم قيام الحكومة الحالية باستعارة ذلك القميص البالي من الغرب، والذي بانت عيوبه وتفشّت نتائجه الكارثية على العباد، في إصرار غريب غير مفهوم، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك نتائجه الداخلية. إنّ استمرار التغنّي بالغرب ورأسماليّته البغيضة، ومحاولة فرضها على البلاد بمسمّيات مخادعة وعناوين برّاقة لن تفلح. وكلّ محاولة لشيطنة الاقتصاد الاشتراكي الذي يجعل الدولة في موقع القيادة للاقتصاد، وبالتالي نمط توزيع الثروة أيضاً، لن تفلح حتى لو اختلفت المسميات. ويكفي أن تُرصَد ردود فعل الغالبية الكبرى من السوريين من مسألة إنهاء الدعم عن المواد الأساسية وزيادة سعر الكهرباء والاتصالات، لتتيقّن بأن السوريين وعلى رأسهم الطبقة العاملة «هواهم اشتراكي».

السورية للاتصالات تمدد إجازات المهدَّدين

بالفصل بدلاً من إعادتهم لعملهم

شهدت قضية موظّفي الاتصالات تطوراً جديداً، حيث تم تمديد الإخطار الوارد سابقاً حتى تاريخ 2025/12/31. وكنا قد أوردنا قضيتهم في العدد 1247 من «قاسيون» بتاريخ 13 تشرين الأول تحت عنوان «موظفو الاتصالات: لحّقونا قبل ما يسرحونا»، بناءً على أن القرار الصادر عن الشركة السورية للاتصالات رقم 1/584 بمادته الثانية نص على تكليف الإدارة التنفيذية بإخطار العاملين الممنوحين إجازات مأجورة بموجب المادة الأولى بأنه سيتم إنهاء عقودهم مع نهاية الإجازة. هذا الأمر دفع العاملين المتضررين للمسارعة بمناشدة المعنيين والمسؤولين بضرورة اللحاق بهم قبل «وقوع الفأس بالرأس».

■ هاشم اليعقوبي

مع صدور التمديد الجديد حتى نهاية السنة، تنفّس العاملون الصعداء مؤقّتاً، علّهم يستفيدون من هذه المهلة لمواصلة محاولاتهم لطي القرار والعودة إلى وظائفهم، التي يحتاجونها كما تحتاجهم، كونهم من الخبرات والكفاءات العلمية والعملية.

للحقيقة، لم يتوقع العاملون المعنيون بالإخطار والمهددون بإنهاء عملهم صدور قرار التمديد رقم 1/763 الصادر عن الشركة السورية للاتصالات بتاريخ 30-10-2025، رغم محاولاتهم العديدة عبر المراجعات والكتب والمراسلات ورسائل التظلُّم والمناشدات. لكن قرار التمديد أشعل مجدداً بارقة الأمل لديهم، معتبرين إياه مؤشراً على اعتدال الميزان الحكومي بشكل عام وإدارة شركتهم بشكل خاص. فهم، منذ صدور القرارات الخاصة بهم، يطرحون عشرات الاقتراحات والحلول التي تساعد على تصويب أي قرار، سواء من خلال فتح تحقيقات نزيهة ومحايدة بقضايا الفساد، أو تشكيل لجان تقييم مهنية للكفاءات، وهم من كانوا أول المطالبين باجتثاث الفساد وإنهاء المحسوبيات وردع المتلاعبين أو «الموظفين الوهميّين» وغيرها من الظواهر الفاسدة والشاذة المضرة بمسار العمل والعدالة الوظيفية معاً.

عودة البعض لا تُغني عن الكل

إنّ الإيجابية التي تلقّى بها الموظفون القرار الجديد، ومتابعتهم للموضوع بحرص وإصرارهم على عدالة هذا الملف، تستدعي من الجهات الحكومية والإدارات المعنية العودة عن قرار الإخطار والتمديد وغيرهما، وطي القرار الأصل، وإعادة الموظفين إلى أماكن عملهم – «ويا دار ما دخلك شر» – مع جبر الضرر وتعويضهم عمّا فاتهم من حقوق مالية. هذا يأتي أسوة بقوائم الموظفين التي صدرت بإعادة عشرات موظفي الاتصالات إلى أعمالهم، وهي خطوة تُثلج الصدر رغم غياب المعايير الواضحة لعودة أولئك واستثناء هؤلاء. فغياب المعايير، والاكتفاء بمقولات مثل «المصلحة العامة» و«الحاجة الوظيفية» وغيرها من المفردات العامة غير المفصّلة والموضحة، يجعل من هذا القرار الاستثنائي موضوعاً مبهماً لا يمكن التعاطي معه بتسليم مطلق. بل على العكس، يترك انطباعاً سلبياً ويطلق العنان للتكهنات والهمهمات. وسيستمر المعنيون بمحاولة فهم الطرق والمعايير التي اختارت تلك الأسماء دوناً عن غيرها، حتى يصلوا للحقيقة، ليس من باب الفضول وحب الاستطلاع، بل لأنهم المعنيون المباشرون والمتضررون الوحيدون الذين يبتلعون مرارة الظلم وشقاء العيش مع انهيار الأمن الوظيفي، وبالتالي الاجتماعي، دفعة واحدة.

تعنُّتٌ حكومي وتعالٍ إداري

يبقى ملفُ عمّال الاتصالات واحداً من مئات الملفات العالقة التي لم تُعالج، ولا يمكن تلمُّس نية حقيقية لحلها من قبل المتسبّبين بها. ورغم كل المتابعات والشكاوى والنشاط «الفيسبوكي» للمتضرّرين، وإصرار الإعلام النقابي العمالي والقوى المجتمعية والسياسية الحية على عدم السماح بسقوط المطالب بالتقادم، ما زالت السلطات المعنية تتعالى عن نقاش الحلول وتمضي في إجراءاتها دون أن يرف لها جفن، وكأنها غير معنية بعشرات الآلاف من العمال الخاسرين لوظائفهم وقوت يومهم وكرامتهم الاجتماعية.

هذا التخلي عن مسؤوليات السلطة ودورها يتّسم بالفظاظة والوضوح، وكأنها لا تشعر بمدى تراكم الاحتقان لدى عموم الطبقة العاملة بشكل عام، والمطرودين من وظائفهم بشكل خاص. واستمرار هذا الانفصال عن الواقع سيؤدّي بالضرورة إلى تراكمات لا يتجاهلها إلا غشيم أو سَليط. وهذا ما يجعل من جملة الملفات الوظيفية والمعيشية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية حزمة واحدة تثقل كاهل الأغلبية الطبقية السورية والطبقات المنتجة الأخرى، مما يعقّد الوضع العام للبلاد فوق تعقيده الحالي، ويجعل من الضرورة الوطنية السير باتجاه تغيير جذري وشامل، يكون كفيلاً بالحفاظ على كرامة الوطن وكرامة أبنائه ومستقبله.

عقوبة الطرد والتسريح في قانون العاملين الأساسي بالدولة

نصَّ قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 لعام 2004 في الفصل الثاني على العقوبات المسلكية التي قد تفرض على الموظف في حال ارتكابه مخالفة لأحكام القانون، وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجزائية ضدّه، ولا يعفى العامل من مسؤولية أعماله المسلكية إلا إذا ثبت أن ارتكابه للعمل المخالف كان تنفيذاً لأمر خطي صادر إليه من رئيسه.

■ ميلاد شوقي

تصنيف العقوبات

وقد صنفت المادة 68 من القانون العاملين الأساسي بالدولة العقوبات التي قد تفرض على الموظف وهي نوعان: عقوبات خفيفة وتشمل 1- عقوبة التنبيه و2- عقوبة الإنذار و3- عقوبة الحسم من الأجر، و4- عقوبة تأخير الترفيع، و5- عقوبة حجب الترفيع. وعقوبات شديدة وتشمل 1- عقوبة النقل التأديبية و2- عقوبة التسريح التأديبي وهي تسريح العامل وتصفية حقوقه وفق القوانين النافذة ولا يجوز إعادة العامل المسرح وفق ما تقدم إلى الخدمة وذلك مهما كانت صفة الإعادة، ما لم يمض على تسريحه سنتان على الأقل، و3- عقوبة الطرد وهي حرمان الموظف من الوظيفة حرماناً نهائياً، وتصفى حقوق العامل المطرود وفق قانون التأمينات الذي يخضع له على أن يحسم من المعاش أو التعويض المستحق له مقدار الربع ويوزع باقي المعاش والتعويض المذكور على المستحقين عنه، كما لو كان قد توفي وفاة طبيعية وفق النسب الواردة في القانون التأميني الذي يخضع له، ولا يجوز إعادة العامل المطرود في أي حال من الأحوال إلى الخدمة في الجهات العامة سواء بصورة دائمة أو مؤقتة، ما لم يتم إعادة اعتباره قضائيا وفق القوانين المرعية.

الجهة ذات الصلاحية

وقد حددت المادة 70 من القانون الجهات ذات الصلاحية التي تفرض أياً من هذه العقوبات؛ فعقوبة التنبيه والإنذار تفرض من أي من الرؤساء العاملين، وعقوبة الحسم من الأجر من قبل الوزير المختص أو المحافظ أو معاون الوزير أو المدير العام، أو من يفوضه بذلك، وعقوبة تأخير الترفيع وحجب الترفيع من قبل الوزير المختص وتحدد أسس وقواعد فرض العقوبات الخفيفة والطعن فيها بقرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء.

وتفرض العقوبات الشديدة بحكم صادر من المحكمة المسلكية ذات العلاقة وتنفذ بصك من الجهة التي تمارس حق التعيين.

المحكمة المسلكية

حددت المادة 72 من القانون على أن تطبق أحكام القانون رقم 7 تاريخ 1990/2/25 على فئات العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون والقانون رقم 7 هو قانون إنشاء المحكمة المسلكية.

الإحالة إلى المحكمة: وتتم الإحالة إلى المحكمة المسلكية من السلطة التي تمارس حق التعيين وبقرار من رئيس مجلس الوزراء لمن يعين بمرسوم ومن رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالاستناد إلى التحقيق الذي تجريه الهيئة وفق قانونها ومن النيابة العامة أيضا.

وجاء في متن قانون إنشاء المحكمة المسلكية جميع الإجراءات القانونية بدءاً من تحريك الدعوى على الموظف وضمان حقه في الدفاع والطعن بأحكام المحكمة حيث تقبل أحكام المحكمة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الحكم.

وقد نص القانون أيضا على أنه لا تجوز ملاحقة أحد العاملين بالدولة أمام القضاء الجزائي لجرم ناشئ عن الوظيفة قبل إحالته إلى المحكمة المسلكية وفقا لأحكام القانون.

وتفرض المحكمة إحدى العقوبات الشديدة الواردة في قانون العاملين الأساسي في الدولة إذا حكم على المحال بجناية أو جنحة مخلة بالثقة العامة أو بواجبات العمل.

قرارات التسريح غير شرعية

ومن خلال الاطلاع على قانون العاملين الأساسي بالدولة رقم 50 لعام 2004 والذي ما زال ساري المفعول حتى تاريخه، لا يجوز تسريح أي موظف أو طرده من العمل إلا من خلال حكم يصدر من المحكمة المسلكية المختصة. وبالتالي فإن قرارات تسريح الموظفين التي صدرت خلال الفترة الماضية تعتبر باطلة لصدورها عن جهة غير صاحبة اختصاص، أي معيبة بعيب عدم الاختصاص.

وإن تسريح بعض الموظفين لأي سبب كان يعتبر غير قانوني أيضا لأن المحكمة المسلكية هي التي من المفترض أن تحاكم العامل أو الموظف في حال ارتكابه أي جرم ناشئ عن الوظيفة العامة حين يحال إليها الموظف بشكل قانوني، وليس أن تصدر قرارات التسريح من قبل الوزراء أو المدراء. ويجب ضمان حق الموظف في الدفاع عن نفسه والطعن بالأحكام الصادرة عليه فجميع هذه التصرفات والقرارات تعتبر تعسفية وغير قانونية ولا تستند إلى أي أساس قانوني أو دستوري وتفتقد للشرعية القانونية لصدورها من جهة غير ذات اختصاص.

الطبقة العاملة

تونس: إضراب عمال 60 شركة في القطاع الخاص

نفذ عمال 60 مؤسسة في القطاع الخاص في محافظة صفاقس، إضراباً عاماً يوم 18 من شهر تشرين الثاني الجاري، احتجاجاً على رفض المؤسسات توقيع اتفاقات زيادة في رواتب العمال. ونظم العمال المضربون احتجاجاً أمام مقر ولاية صفاقس مطالبين بزيادة الأجور. وقال اتحاد العمال في صفاقس، إن الإضراب العام نفذ بنسبة تجاوزت 90% وأفاد أن نسبة الزيادة السنوية في أجور عمال القطاع الخاص لا يجب أن تقل عن 12% لتحسين وضعهم الاجتماعي. وأضاف إن «هذا الإضراب القطاعي الذي شمل 60 مؤسسة بالقطاع الخاص في صفاقس، يندرج في إطار جملة من القرارات التي اتخذها اتحاد الشغل، ومنها إقرار تحركات جهوية، وقطاعية، ووطنية، بسبب ضرب الحق النقابي، ومن خلاله المنظمة الشغيلة، وضرب الحوار والمفاوضات بما فيها الزيادة في الأجور».

الولايات المتحدة: عمال الخدمة في مطار بول الدولي تعلن الإضراب

أعلن عمال الخدمة في مطار بول الدولي في مينيابوليس سانت، بولاية مينيسوتا، الإضراب في 24 تشرين الثاني الجاري. وقالت رئيسة «اتحدوا هنا» المحلية إنّ النقابة تضغط من أجل زيادة الأجور ومساهمات أصحاب العمل في التغطية الصحية للعمال. وأضافت «نحن نضغط من أجل دفع نسبة مئوية لتغطية أسرة العامل وجعل هذه التغطية في متناول العمال بالفعل». وقالت النقابة في اجتماع عام يوم الإثنين، 17 من تشرين الثاني الجاري: «نحن هنا اليوم للإعلان عن موعد نهائي للتوصل إلى اتفاق. إذا لم نتوصل إلى اتفاق بحلول يوم 24 تشرين الثاني، فسيضرب العمال. لقد حان الوقت لكي يحصل أعضاؤنا على ما يستحقونه، حتى نتمكن جميعاً من العودة إلى التركيز على العمل».

العاملون في جميع أنحاء كولومبيا البريطانية يصوتون على الإضراب

اتخذت ثماني نقابات تمثل العاملين في مجال الصحة المجتمعية وغيرها، في جميع أنحاء كولومبيا البريطانية، قرارات بالإضراب بعد انهيار مفاوضات العقود في أوائل تشرين الثاني الجاري. تمثل جمعية الصحة المجتمعية أكثر من 21 ألف عامل صحي مجتمعي في جميع أنحاء المقاطعة. تسعى النقابات إلى تحسين الأجور والمزايا، واستعادة تمويل صناديق المساعدات، وزيادة قدرة الموظفين على التنقل، ووضع جدول زمني أكثر استقراراً في عملية التفاوض الجماعي. وقالت نقابة عمال الأغذية والمتاجر المتحدة إنها تجري تصويت الإضراب في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني، ومن المقرر أن تنهي جميع النقابات الأخرى تصويتها بحلول 27 من الشهر نفسه. ويشمل التحرّك كلًّا من: نقابة موظفي كولومبيا البريطانية العامة ونقابة موظفي المستشفيات وممرضات كولومبيا البريطانية، ونقابة عمال الصلب المتحدة، ونقابة عمال البناء والمتخصصين، ونقابة ممرضات كولومبيا البريطانية.

كوريا الجنوبية إضراب العاملين في كوريا الجنوبية

أعلن تحالف موظفي دعم التعليم على مستوى البلاد عن خططه للإضراب الوطني، بمن فيهم عمال التعليم العام وعمال المدارس الخاصة، التابعون للاتحاد الكوري لنقابات العمال، وذلك بعد جلسات تفاوضية مطولة وغير ناجحة بين التحالف وسلطات التعليم في 13 تشرين الثاني الجاري. وخطط للإضراب في أيام 20 و21 تشرين الثاني و4 و5 كانون الأول، 2025. وستقام الإضرابات في عدة مدن منها سيول، وإنتشون، ودايجيون، وجنوب غيونغسانغ، وشمال جولا، وأولسان وجنوب تشونغتشيونغ، وغيرها من المدن. يمثل التحالف قرابة 94,000 موظف دعم تعليمي على مستوى البلاد، بمن فيهم أعضاء نقابة المرأة الكورية. وطالب التحالف بإصلاحات في نظام أجور موظفي الدعم المدرسي، وزيادة الأجر الأساسي ومكافآت العطلات، وإلغاء فترات الإجازات غير المدفوعة الأجر والفوارق في الرعاية الاجتماعية خلال العطلات المدرسية.

خطورة استمرار السياسات النقابية نفسها

وفقاً للقوانين والأنظمة السارية في البلاد بشكل عام وقانون التنظيم النقابي بشكل خاص، تنعقد المؤتمرات الانتخابية كل خمسة أعوام وتسمى بدورة نقابية، حيث تجري انتخابات على مستوى المنظمة بأسرها في جميع المحافظات، بدءاً من اللجان المنتخبة في الهيئات العامة للتجمعات العمالية بكل قطاعاتها، مروراً بانتخابات مكاتب النقابات واتحاد المحافظات، حتى انتخاب المجلس العام الذي بدوره ينتخب الاتحادات المهنية، ومكتبه التنفيذي الذي يقود المنظمة العمالية والعمل النقابي طوال مدة الدورة التي سبق وذكرنا أنها تمتد لخمس سنوات كاملة، تعتبر كافية أمام أي قيادة لتطبيق برنامجها وخطط عملها.

■ هاشم اليعقوبي

ولا يخفى على أحد كيف كانت تجري تلك الانتخابات وسياسة التعيين المسبق جرّاء الهيمنة السلطوية والأمنية على المنظمة، ومنع الحياة والنشاط السياسي في النقابات شأنها شأن البلاد بأسرها. ورغم ذلك فالماهية التنظيمية للمنظمة وتمثيلها الطبقي فرضت بعض المساحات والهوامش التي يمكن النضال من خلالها وخاصة بالهيئات القاعدية. وهذا ما جعل كسر القبضة السلطوية عليها ممكناً، وهو ما تكرر حدوثه مراراً وتكراراً سواء من خلال خرق اللوائح الانتخابية المغلقة باللجان النقابية أو من خلال النشاط العمالي بالعرائض والإضرابات، وغيرها من الإشارات الدالة على أن الواقع الموضوعي للطبقة العاملة يجعلها تسير بنضالها الطبقي المتطابق مع مصالحها حتى في أشد حالات التسلط والإقصاء، وعادة ما كانت القيادة النقابية تحاول احتواء هذا الخرق بطرقها الخاصة لمنعه من النفاذ بمستويات قيادية أعلى تفرض موازين جديدة لا يمكن التعاطي معها بالطرق التقليدية.

في الدورة 26 التي بدأت في 2014 وانتهت في 2019، وبحكم الظرف السياسي المعقد في البلاد ودخول الأزمة الوطنية طوراً جديداً شديد الخطورة، استطاعت القواعد العمالية إحداث خروقات مهمة وعديدة في انتخابات اللجان النقابية، ليمتد لاحقاً لمؤتمرات المحافظات ومكاتب النقابات أيضاً. ورغم نسبيته الضئيلة إلا أنه كان شديد الأهمية في حينه، لقدرته على كسر قواعد التعيينات المسبقة والتحاصص والقوائم المغلقة. وترجع أسباب هذا النجاح الجزئي لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية كثيرة، أهمها الظروف القاسية التي تمر بها الطبقة العاملة على كل الأصعدة، وخاصة المعيشية الاقتصادية، إضافة لارتفاع مستوى النشاط السياسي بشكل عام، وعدم قدرة السلطة على احتواء هذا التحرك الناشئ عفوياً. ورغم محاولات امتداد كسر الهيمنة لمستويات تنظيمية أعلى إلا أنها لم تنجح، كون القبضة هناك كانت أكثر قوة وأهمية لهم لدرجة أنهم لجأوا للتدخلات الأمنية المباشرة، ومن هنا ندرك أهمية تلك الدورة التي اجتمع النقابيون على وصفها بالاستثنائية، حيث شهدت المؤتمرات النقابية السنوية خلالها تطوراً واضحاً بسقف الخطاب العمالي الذي تجلى بمطالباتهم ونقدهم ومعارضتهم للسياسات الحكومية وللأداء النقابي الهش، إضافة لاعتصامات وإضرابات وعرائض أزعجت السلطة وأحرجت القيادات النقابية.

ويبدو أن ما مرّ في الدورة 26 من خطوة عمالية صغيرة إلى الأمام كانت بالنسبة للسلطات إنذاراً يحتم عليها التنبه له والتعامل معه بطريقتها الاعتيادية الأقرب ما تكون للمؤامرة.

بعد مرور كل تلك الأشهر الطويلة بات واضحاً أن المسار الذي ما زالت النقابات تمضي به هو استمرار للمسار السابق نفسهرغم اشتداد المظلومية والواقع الاجتماعي والمعيشي والوظيفي الكارثي

استهداف مستمر لدور النقابات

في شهر تشرين الأول من عام 2018 وخلال أحد الاجتماعات العمالية النقابية غير الرسمية التي كانت تجري بشكل دوري في بعض مكاتب اتحاد عمال دمشق والاتحاد العام، والتي تضم ثلة من النقابيين والخبرات في الشأن العمالي النقابي، تم الحديث والنقاش وتبادل الآراء حول الانتخابات النقابية على مستوى اللجان التي كانت قد بدأت بالفعل في أغلبية المحافظات السورية، فالدورة 26 شارفت على نهايتها وبالتالي فنتائج العملية الانتخابية ستحدد مستقبل المنظمة لخمس سنوات جديدة تبدأ في 2019 وتنتهي في 2024. ورغم ما كانت تعانيه المنظمة من هشاشة بنيوية وتراجع شديد في الوزن والدور، وازدياد الهوة بين العمال ومنظمتهم، وشدة الهيمنة السلطوية والسياسية والأمنية على مفاصل القرار والبرنامج والممارسة، بقيت القوى العمالية الواعية متمسكة بما بقي فيها من حيوية وتطمح للعمل مع من يتبنى قضية الطبقة العاملة، وينشد التغيير ويعمل عليه حسب موقعه ووفق قواه والهوامش المتاحة له آنذاك. حينها توصل النقاش لرأي واحد بما يخص الانتخابات التي تجري ونتائجها المعدة مسبقاً، ولم يكن هذا الرأي المتطابق نتيجة الانتماء لمرجعية سياسية أو فكرية واحدة، إنما على العكس من ذلك تماماً، فالواقع المرصود من الانتخابات التي كانت تجري على مستوى القواعد، إضافة لنتائج القيادية العليا التي ستفوز بالتزكية حكماً، أوضحت مهمة هؤلاء المتمثلة بالإجهاز على ما تبقى للمنظمة من قوى طبقية نضالية ودور ووزن واستقلالية، وهذه المرة ليس من خارجها وحسب بل من داخلها. فما إن استلمت القيادات الجديدة حتى أصبح تنبؤنا واقعا يوميا فكممت الأفواه وحلت لجان نقابية بكاملها ودمجت لجان أخرى، وأزيحت الخبرات بقرارات تعسفية وتهديدات أمنية، وعينت فرق الحرس الأمني وشكلت هيئات مستحدثة على قاعدة الولاءات والطاعة، وتم التحكم المركزي بكل صغيرة وكبيرة، وأصدرت القرارات من فوق لتحت، تأمر هنا وتنهى هناك، في مصادرة لكل قرار نقابي مستقل نافع، رُمّمت المكاتب وفرشت بيوت القيادات في مشروع دمّر ووزعت السيارات الجديدة السوداء «المعتمة» ووقعت عقود الاستثمار بالمكاتب المغلقة بعوائد شحيحة على الورق عظيمة بالقنوات الأخرى، كل ذلك والعمال يناضلون من أجل تعديل بدل الوجبة الغذائية الوقائية بمعامل الرصاص والنحاس لا يجدون لذلك سبيلاً، بالمختصر نعم لقد نجح أمراء السنوات الخمس المباركين من السلطة والأمن بإدخال الطبقة العاملة العناية المركزة الحرجة.

إلى متى الانتظار؟

بسقوط سلطة النظام البائد الفاسد، تفاءلت القوى العمالية والنقابية وأعدت نفسها للمرحلة الجديدة التي من المفترض أن تستعيد فيها حقوقها وحريتها ومنظمتها النقابية الكبرى. ولكن وبعد مرور كل تلك الأشهر الطويلة بات واضحاً أن المسار الذي ما زالت النقابات تمضي به هو استمرار للمسار السابق نفسه، رغم اشتداد المظلومية والواقع الاجتماعي والمعيشي والوظيفي الكارثي التي وصلت إليه الطبقة العاملة بسبب سياسات الحكومتين المتعاقبتين، وقراراتها التعسفية الجائرة إجرائيا من خلال قرارات الفصل وملحقاتها، ومعيشيا من خلال رفع الدعم عن الاحتياجات الأساسية وارتفاع كلفة المعيشة، ومختلف الظروف التي لا تخفى على أحد. لذلك لا بد من تذكير مَن يُسيِّر أعمال التنظيم النقابي بشكل مؤقت أن يقطع مع السياسات السابقة التي قادت المنظمة، لا أن يستمر بها. ولا يوجد أي مبرر يمنع مُسيِّري الأعمال اليوم من البدء ببرنامج إنقاذ حقيقي يستند على الهوية الطبقية للمنظمة وحقيقة تمثيلها الجامع، أمّا أن تستمر الأمور على ما هي عليه فهذا ما لا يستطيع أحدٌ التنبؤ بنتائجه اللاحقة، وللحديث صلة...

هل ستُقطع شعرة معاوية مع الولايات المتحدة؟

ابتداء باللقاء الذي جمع ترامب مع الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع «في أيار 2025 في العاصمة السعودية الرياض، وبتسهيل من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان»، وكلام ترامب في حينه «والذي ما يزال كلاماً» أنه سيرفع العقوبات عن سورية و«سيعطيها فرصة»، والإعلام العالمي والإقليمي والمحلي، يحاول تقديم صورة مفادها أن سورية باتت تحت الجناح الأمريكي، وأنها انتقلت انتقالاً تاريخياً مكتملاً لتكون محمية أمريكية في قلب الشرق الأوسط.

■ سعد صائب

بين التنويعات والتفاصيل الداخلة في هذه الصورة، القول بأن النفوذ في سورية قد بات محصوراً بكل من الولايات المتحدة و«إسرائيل» وتركيا، مع دور سعودي ضمن الحدود الاقتصادية فقط؛ بكلام آخر، يقال إن سورية قد باتت جزءاً من المحور الغربي ضمن الصراع الدولي الجاري، وأن أي تأثير للصين أو روسيا أو حتى إيران، قد تبخر بشكل كامل أو شبه كامل من الوضع السوري.

ضمن الصورة نفسها، جرى ويجري حديث كثيف عن اتفاق سيوقع قريباً بين السلطات في دمشق وبين «إسرائيل» وبرعاية أمريكية. وتارة يقال اتفاق أمني، وأخرى اتفاق تطبيع، وثالثة اتفاق سلام كامل، وأما التفاصيل والتسريبات والإشاعات فلا تكاد تنتهي، وتتدرج من انسحاب كامل من الأراضي السورية المحتلة، ووصولاً إلى عدم الانسحاب من أي شبر، بل ومحاولة تثبيت الأمر الواقع الجديد بشكل رسمي.

قبل سفر الشرع إلى نيويورك في الشهر التاسع لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، انتشرت مقالات وشائعات أن التوقيع سيجري في نيويورك، بل وأن لقاء سيجمع الشرع مع نتنياهو، ولم يجر شيء من ذلك. وقبل زيارته الأخيرة لواشنطن، جرى الترويج أن هنالك اتفاقاً رعته أمريكا على تقاسم النفوذ في سورية بين «إسرائيل» وتركيا، وبموجبه سيوقع الشرع في واشنطن، وسيبدأ رفع العقوبات بعد ذلك... ولم يحدث شيء، بل أثبتت الوقائع أن الاتجاه الفعلي معاكس لهذه الشائعات «التي نشطت وسائل إعلامية وإعلاميون قريبون من الإمارات خاصة، إضافة لوسائل إعلام «إسرائيلية» في نشرها».

بين الأمور ذات الدلالات السياسية الواضحة، أن زيارة الشرع إلى واشنطن، قد تم استباقها بمذكرة توقيف أصدرتها النيابة العامة في إسطنبول بحق نتنياهو ومعه 36 مسؤولاً «إسرائيلياً» آخر، بوصفهم مجرمي حرب ومتهمين بالإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين، الأمر الذي يمكن أن يعتبر رسالة سياسية لمختلف الأطراف، أن تركيا غير موافقة على تطبيع بين سورية و«إسرائيل»، وأنها لن تيسر حصوله...

الإشارة الثانية التي ظهرت مؤخراً، بعد عودة الشرع من واشنطن، هو ما نقلته قناة كان «الإسرائيلية» عن مسؤولين «إسرائيليين» من أن «المفاوضات بين سوريا وإسرائيل وصلت إلى طريق مسدود»، و«لن يكون هناك توقيع على أي اتفاق في أي وقت قريب».

ما هو جوهر المسألة؟

أياً تكون الأوهام التي تملأ رؤوس بعض الناس في السلطة أو خارجها، فإن للولايات المتحدة الأمريكية هدفين لا ثالث لهما في سورية:

الأول، هو دفعها نحو مزيد من التفجير الداخلي والانقسام والاقتتال والفوضى وصولاً إلى تقسيمها إن أمكن «وسنفرد فقرة تالية لتفسير الغاية من ذلك».

الثاني، هو دفع سورية نحو تنازل تاريخي عن حقوقها في العلاقة مع الكيان «الإسرائيلي»، بما يؤمن «إسرائيل» ليس تجاه سورية فحسب، بل وبما يمهد سياسياً لمحاولة تطويق القضية الفلسطينية بشكل نهائي.

والهدفان ليسا متناقضين بطبيعة الحال، بل متكاملان ويخدم أحدهما الآخر؛ فكلما كانت سورية في حالة فوضى وضعف وانقسام، كلما كانت احتمالات تقديم التنازلات للصهيوني أعلى. ومن جهة ثانية، فإن أي سلطة سورية، أياً تكن تلك السلطة، تقترف كبيرة التنازل للصهيوني، فإنها ستضع نفسها في مواجهة الشعب السوري، وعلى الأقل في مواجهة فئات عريضة جداً منه، بما يصب في تعزيز الانقسام الداخلي وتعزيز الفوضى.

الجغرافية السياسية لسورية تملك عطالة تاريخية هائلة لا يمكن لأي سلطة من السلطات أن تحركها كيف شاءت التموضع التاريخي لسورية ابتداء من جغرافيتها وسكانها هو تموضع معاد للاستعمار بالضرورة

في تفسير الفوضى

قلنا إن الهدف الأمريكي الأول في سورية هو تكريس الفوضى والاقتتال، وأما السبب فيمكن فهمه عبر فهم الصراع الدولي الأوسع، بين الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكرها الغربي الذي يعاني تراجعاً متسارعاً على مختلف الصعد الاقتصادية والمالية والعسكرية والتقنية وحتى الفكرية، وبين القوى الصاعدة في بريكس وشنغهاي وعلى رأسها الصين وروسيا.

الوسيلة الأساسية لدى الأمريكي في هذا الصراع هي محاولة منع أو إبطاء صعود القوى الصاعدة، ومنطقتنا، المسماة منطقة الشرق الأوسط، هي نقطة ارتكاز أساسية في مشاريع الحزام والطريق والمشروع الأوراسي، وإشعالها بالفوضى والاقتتال، يعني إشعال نقطة محورية أساسية في هذين المشروعين، ويعني إشغالاً كبيراً لكل من روسيا والصين، على أمل إيصال الفوضى عبر الشرق الأوسط وعبر وسط آسيا إلى قلب الصين وروسيا... والفوضى هنا لا تستثني حتى الحلفاء التاريخيين للولايات المتحدة، وعلى رأسهم تركيا والسعودية ومصر، وهي الدول التي بدأت منذ سنوات بعمليات انزياح تاريخي في تموضعها الدولي، بالضبط لأنها ترى نفسها مستهدفة بشكل مباشر.

وعليه، فإن الأوهام القائلة بأن أمريكا تريد استقراراً في سورية هي أوهام قاتلة بالضرورة... لمن يتعاطاها!

قطعت شعرة معاوية؟

ما يتضح من الأخبار والمحادثات المختلفة، هو أن الطريق مغلق فعلاً تجاه تحقيق الهدف الأمريكي/«الإسرائيلي» الثاني في سورية، أي دفعها لتنازل تاريخي رسمي لـ«إسرائيل»... لماذا وما الذي يمكن توقعه؟

أما لماذا، فلأن الجغرافية السياسية لسورية تملك عطالة تاريخية هائلة لا يمكن لأي سلطة من السلطات أن تحركها كيف شاءت؛ التموضع التاريخي لسورية ابتداء من جغرافيتها وسكانها، هو تموضع معاد للاستعمار بالضرورة، لأن أي انبطاح للاستعمار يعني فناءها هي نفسها كوحدة جغرافية سياسية.

وأما ما الذي يمكن توقعه، فهو أن الولايات المتحدة، ستزيد من ضغوطها لتحقيق الهدف الأول، أي التفجير الداخلي، لأهمية هذا الهدف بذاته بالنسبة لها، ولأنه الطريق إن نجح نحو الهدف الثاني...

ما الذي يمكننا عمله؟

أولاً وقبل كل شيء، علينا فهم الوقائع كما هي، وفهم مصالح الدول ليس انطلاقاً مما تصرح به أو تقوله في الغرف المغلقة للدبلوماسيين، بل انطلاقاً من فهم حقيقي لمصالحها العميقة ضمن الصراع الدولي الأكبر، وخاصة فهم مصالحها الجيوسياسية المرتبطة بالاقتصاد وتطوراته؛ فهم كهذا من شأنه أن يقطع الطريق على الأوهام، وأن يرفع مستوى تعاملنا مع الخارج، فلا يتم التلاعب بنا ولا يتم إيقاعنا بـ«أفخاخ» متنوعة، كفخ السويداء مثلاً، ولكن ليس فقط فخ السويداء، بل وأيضاً فخ الكهرباء والاتصالات ورفع الدعم والعلاقات مع البنك والصندوق الدوليين وغيرها الكثير...

وثانياً، فإنه ينبغي موازنة العلاقات الخارجية لسورية بشكل جاد وحقيقي، وليس ضمن حدود دبلوماسية شكلية، فإذا كان من الممكن إرضاء الناس مؤقتاً بصورة إعلامية هنا وأخرى هناك، فإن الدول لا يمكن «الضحك عليها» بإطلاق تعهدات ووعود ثم التراجع عنها.

وثالثاً، وهو الأهم، العمل لتوحيد الشعب السوري لغلق الثغرات الداخلية... وتوحيد الشعب السوري يبدأ بتطبيق فعلي لجوهر القرار 2254 عبر جسم حكم انتقالي، وعبر مؤتمر وطني عام صاحب صلاحيات كاملة، يقرر من خلاله السوريون مصيرهم بأنفسهم...

سورية في قبضة صندوق النقد...

«إصلاحات موجعة...» والضحايا كالعادة هم الشعب!

في 13 تشرين الثاني 2025، أصدر صندوق النقد الدولي بياناً في ختام زيارة فريق من خبرائه إلى دمشق بين 10 و13 الشهر نفسه، معلناً ما سماه «برنامج تعاون مكثف» مع السلطات السورية. التقرير جاء محمّلاً بعبارات مثل «تعافي الاقتصاد» و«تحسن ثقة المستثمرين» و«سياسات مالية ونقدية صارمة».

وبينما يحاول الصندوق إظهار هذه العبارات كإنجازات، يعرف السوريون جيداً أن هذه اللغة ليست سوى الغلاف المعتاد لوصفة تقشفية قاسية، تستخدم عالمياً لتهيئة الشعوب لتحمل نتائج سياسات لا تخدم سوى كبار المستثمرين والجهات المانحة... وليس المواطنين الذين يرهقهم الغلاء ونقص الخدمات وضيق الأفق.

البيان ذاته يعترف ضمناً، مثلاً، بأن: «البيانات الاقتصادية الموثوقة لا تزال نادرة، لكنها ضرورية لصياغة السياسات الاقتصادية وتنفيذها».

ومع ذلك، لا يتردد الصندوق في إصدار أحكام وفرض «إصلاحات» رغم غياب المعلومات الأساسية!

هذا التقرير، وهذا التوقيت، وهذه اللغة... كلها تطرح سؤالاً واحداً:

هل بدأ تطبيق وصفة صندوق النقد في سورية فعلاً؟

الإجابة المؤسفة: نعم.

لغة صندوق النقد... كلمات ناعمة تخفي وصفة موجعة

البيان يحاول تلميع صورة الواقع عبر تعبيرات مثل: «يظهر الاقتصاد السوري بوادر تعاف وتحسناً في الآفاق».

لكن أي تعاف هذا؟

الأسعار تتصاعد- الخدمات تنهار- البنية التحتية في أسوأ حالاتها- والقدرة الشرائية للمواطن تتآكل بشكل يومي.

وعندما يقول الصندوق: «تمكنت السلطات من اعتماد سياسة مالية ونقدية صارمة».

فهذا يعني بكل وضوح؛ تقشفاً.

تقشف على حساب المواطن، على حساب الدعم، على حساب خدمات الدولة.

هذه ليست «صرامة» اقتصادية... هذه قسوة اقتصادية.

فرضا الصندوق= تنفيذ الوصفة كاملة... على حساب الفقراء.

تقليص الإنفاق ورفع الدعم

البيان يتحدث عن «زيادة الحيز المالي» وتوجيهه نحو «احتياجات أساسية».

لكن التجارب مع الصندوق تبرهن أن «زيادة الحيز المالي» هي عبارة مشفرة تعني:

رفع أسعار السلع والخدمات.

تخفيض دعم الطاقة والمواد الأساسية.

الضغط على موازنة الدولة.

تقليص التوظيف الحكومي.

بهذه السياسات يصبح المواطن هو الممول الحقيقي «لإصلاحات» الصندوق.

إصلاح ضريبي؟ أم إعادة تحميل الفقراء ما تبقى من العباء؟

الصندوق يقول: «من المهم أن يكون النظام الضريبي الجديد بسيطا وتنافسيا».

هذه العبارة تترجم عادة إلى:

ضرائب أكبر على الاستهلاك.

ضرائب أقل على الأرباح.

في الأرجنتين ومصر وتونس، أدى هذا النموذج إلى ارتفاع الأسعار وازدياد الفقر، بينما بقيت الشركات الكبرى متمتعة بامتيازاتها ومعدلات ضريبية منخفضة.

إعادة هيكلة الشركات العامة... بداية الخصخصة

الصندوق يوصي بـ: «إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والسعي إلى مشاريع استثمارية كبيرة مع القطاع الخاص».

هذه بداية الخصخصة.

الخصخصة التي جربتها روسيا في التسعينيات، ومصر بعد 2016، واليونان بعد أزمة 2010... وكلها أدت إلى:

بيع مؤسسات الدولة بأرخص الأثمان.

فقدان آلاف الوظائف.

ترك خدمات أساسية في يد حفنة من المستثمرين.

هل هذا ما يحتاجه الاقتصاد السوري اليوم؟

بالتأكيد لا.

تشديد السياسة النقدية... خنق الاقتصاد المتهالك

الصندوق يريد من سورية وضع «إطار للسياسة النقدية» يضمن «استقرار الأسعار».

في التجربة العملية، هذا يعني:

رفع الفائدة.

تضييق السيولة.

تجميد الإقراض.

وهذا يؤدي إلى:

خنق الإنتاج.

ارتفاع البطالة.

تدمير أي فرصة للنمو.

«المساعدة الفنية...» اسم جميل لرقابة اقتصادية شاملة

المساعدة الفنية التي يروج لها البيان تشمل:

صياغة تشريعات القطاع المالي.

إعادة تأهيل أنظمة الدفع.

بناء قدرات البنك المركزي.

تحسين الإحصاءات.

إعادة تنظيم المالية العامة والضرائب.

كل هذا يبدو «تقنياً»، لكنه يعني شيئاً واحداً:

إعادة صياغة الاقتصاد السوري بالطريقة التي يريدها الصندوق، وليس بالطريقة التي يحتاجها الشعب.

وبمجرد أن تكتمل هذه الخطوات، يصبح الطريق ممهداً لبرنامج أكبر وأكثر شراسة؛ اتفاق تمويلي مشروط يربط الاقتصاد السوري لسنوات طويلة بشروط قاسية، كما حدث في الأردن ومصر وباكستان.

تجارب دول أخرى... الصندوق لا يتغير، والنتائج تتكرر

الأرجنتين: دخلت في برنامج صندوق النقد 21 مرة.

النتيجة: تضخم تجاوز 140%- بطالة- تآكل الطبقة الوسطى.

اليونان: فرض الصندوق تقشفاً قاسياً بعد 2010.

النتيجة: 40% انخفاض في الدخل الحقيقي- هجرة جماعية- تدمير نظام الرعاية الصحية.

مصر: «2016-2023» بعد تطبيق «الإصلاحات».

النتيجة: انهيار العملة بنسبة أكثر من 70%- ارتفاع الأسعار بمعدلات قياسية- ديون غير مسبوقة.

لبنان: قبل الانهيار.

النتيجة: توصيات الصندوق بتثبيت الليرة ورفع الفوائد كانت جزءاً من الطريق السريع نحو الانهيار الكبير في 2019.

هل يريد السوريون أن يكونوا التجربة التالية؟

وهل لدى الشعب السوري القدرة على تحمّل ما لم تستطع شعوب أخرى تحمله؟

الواقع السوري... أين هو «التعافي» الذي يتحدثون عنه؟

يتحدث التقرير عن: «عودة أكثر من مليون لاجئ» - «اندماج تدريجي في الاقتصاد الإقليمي والعالمي» - «رفع العقوبات».

لكن على أرض الواقع:

لم ترفع العقوبات كما يوحي البيان.

الاقتصاد السوري لم يندمج داخلاً، فكيف بكسر العزلة للاندماج إقليمياً ودولياً.

البنية التحتية مدمرة.

الإنتاج الصناعي والزراعي يعاني.

البطالة مرتفعة والفقر يطحن الناس.

عودة اللاجئين رهن بكل ما سبق، والأعداد المتداولة ترويجية بغايات سياسية ولا تعكس الواقع.

فمن أين جاء هذا «التفاؤل»؟

إنه ببساطة لغة الصندوق المعتادة لتجميل السياسات التي يريد تمريرها.

سورية تُدفع نحو نموذج اقتصادي كارثي... ومن المستفيد؟

إن رضا صندوق النقد عن الحكومة السورية اليوم ليس شهادة نجاح... بل هو صافرة إنذار.

لأن رضا الصندوق يعني شيئاً واحداً:

أن وصفته- المجربة والفاشلة في عشرات الدول- بدأت تُطبق الآن في سورية.

هذه الوصفة ستعني:

رفع أسعار.

ضرائب جديدة.

خصخصة ما تبقى من القطاع العام.

خنق الإنتاج.

تراجع الخدمات.

مزيداً من الفقر.

ومَن سيدفع الثمن؟

الشعب السوري فقط.

فلا الصندوق سيتحمل الخسائر، ولا النخب السياسية أو الاقتصادية.

إن الحكومة التي ترضخ لوصفات الصندوق، في بلد خرج من حرب مدمرة ولم يخرج من أزمته العميقة بعد، إنما تدفع الشعب دفعاً نحو مزيد من المعاناة تحت شعار «الإصلاح».

لكن الحقيقة التي يعرفها الجميع هي:

هذه ليست إصلاحات... إنها استكمال لعملية إفقار شعب كامل.

الحكومة التي ترضخ لوصفات الصندوق في بلد خرج من حرب مدمرة ولم يخرج من أزمته العميقة بعد تدفع الشعب دفعاً نحو مزيد من المعاناة تحت شعار «الإصلاح»

فاجعة في مخبر جامعي... حين ينفجر الإهمال ويحترق الإنسان

في مخبر جامعي يفترض أن يكون مكاناً للتعلم الآمن، انفجرت عبوة كيميائية مجهولة على يد مخبري، فاشتعل جسده أمام أعين الطلاب، بينما كانت طفاية الحريق منتهية الصلاحية منذ خمس سنوات، والدوش معطل، والإسعاف لا يصدق الاتصال، والمشفى الوطني يرفض الاستقبال. سلسلة مأساوية من التقصير المتراكم انتهت بموت رجل كان يؤدي عمله، بينما الجامعة لم تتحرك إلا بعد وقوع الفاجعة. هذه ليست حادثة... هذا انهيار مؤسسي مكتمل الأركان.

لحظة واحدة كافية لتعرية منظومة سلامة ميتة

صرخة لا يمكن أن تُنسى... ورجل يحترق وسط مخبر جامعي، وطلاب مذهولون عاجزون عن فعل شيء. لحظة واحدة كشفت حجم الخراب، وعرّت منظومة سلامة ميتة، وأكدت أن حياة الإنسان في هذا الواقع أقل قيمة من عبوة كيميائية مجهولة، أو طفاية حريق تُركت لتجمع الغبار حتى انتهت صلاحيتها.

العم محمد... مخبري، لم يكن يدخن، ولا يعبث، ولا يقوم بأي خطأ، فقط كان يقوم بعمله. لحظة اشتعال المادة لم يجد حوله إلا طلابا مرعوبين، ومخبرية تصرخ طلبا للإسعاف، وأدوات سلامة عاجزة ومتهالكة. هل هو القدر؟ لا. هذا إهمال واضح، وانهيار نظام كامل يفترض أنه يحمي العاملين والطلاب.

سلسلة تقصير مخزية لا يمكن تجاهلها

مجريات الحادثة الفاجعة بحسب شهادات الطلاب:

المادة كانت مجهولة المصدر، محفوظة في عبوة قديمة لا تشبه نترات الفضة، رغم أن الملصق يقول ذلك.

لا يوجد إجراءات تصنيف أو تحذير أو متابعة للمواد.

الطفاية منتهية الصلاحية منذ خمس سنوات.

الدوش معطل منذ مدة طويلة.

الطلاب ما زالوا يسحبون المواد بفمهم لغياب ماصّات آمنة.

المخبر نفسه لم يُغلق بعد الحادثة، والطلاب عادوا إلى العمل فوق بقعة الألم نفسها.

الإسعاف سخر من الاتصال واعتقد أن الحادثة «مزحة»!

المشفى الوطني رفض استقبال الحالة، والمواساة عالجته لكنه التقط عدوى قاتلة خلال وجوده.

ما هذه المنظومة؟

أين السلامة؟

أين المسؤولية؟

هذه سلسلة أخطاء لا تحدث في دولة تحترم الإنسان. هذا تراكم إهمال لا يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة؛ موت أحدهم. وهذه المرة كان العم محمد.

إجراءات رئيس جامعة دمشق... خطوة صحيحة ولكن بعد ماذا؟

بعد انتشار خبر الوفاة، خرج رئيس جامعة دمشق بتصريحات مفادها: فتح تحقيق- تشكيل لجنة خبراء- طلب تحليل المادة من هيئة الطاقة الذرية- مراجعة إجراءات السلامة في المخابر.

نعم، هذه إجراءات مطلوبة...

لكن أين كانت قبل الفاجعة؟

لماذا لا تبدأ اللجان إلا بعد أن يموت أحدهم؟

كيف يترك مخبر جامعي بلا سلامة أساسية؟

هذه الخطوات، مهما كانت نواياها، جاءت متأخرة... متأخرة جدا لدرجة أنها تُقرأ كاستجابة لامتصاص الغضب أكثر مما تُقرأ إصلاحا فعليا

تساؤلات اشتعلت بعد النار...

هل قتلت العم محمد المادة المجهولة؟

أم الطفاية منتهية الصلاحية؟

أم غياب أدوات الأمان؟

أم تأخر الإسعاف؟

أم رفض المشفى الوطني؟

أم العدوى في المواساة؟

أم كل هذا معا؟

نحن أمام فاجعة متعددة الأوجه، وكل وجه فيها يحكي خللاً أعمق من مجرد «خطأ فردي». المخبر ليس استثناءً، بل نموذجا لمعاناة الجامعات. هذه ليست مأساة كلية الصيدلة وحدها. فجامعات كثيرة تعاني من الواقع نفسه:

مخابر بلا سلامة.

مواد كيميائية بلا تصنيف.

طفايات بلا متابعة.

مبانٍ متهالكة.

وإعلام رسمي يدفن القصة أو يهمّشها وكأن شيئاً لم يحدث.

الحقيقة موجعة والصمت جريمة

موت العم محمد ليس حادثا عابرا، بل رسالة موجعة:

حين تغيب المحاسبة... يموت الأبرياء.

حين تُهمَل المعدات... يدفن البشر.

وحين تتأخر الجامعة... تتأخر العدالة.

رحم الله العم محمد... ولتحيا الحقيقة في وجه كل تقصير، لأن الصمت بعد الآن بات جريمة لا تقلّ عن الإهمال نفسه.

جفاف نهر العاصي وآثاره السلبية

يُعدّ نهر العاصي واحداً من أهم الأنهار في بلاد الشام، إذ ينبع من لبنان ويمر عبر سورية قبل أن يصب في الأراضي التركية. وعلى مدار قرون طويلة، شكّل هذا النهر شرياناً للحياة الزراعية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يجري فيها، وارتبط بالتراث والهوية الثقافية لسكان المدن التاريخية مثل حمص وحماة. إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تراجعاً خطِراً في منسوب مياه العاصي، حتى وصل الأمر في عام 2025 إلى مستويات غير مسبوقة من الجفاف، مما أثار مخاوف محلية ودولية حول مستقبل هذا النهر الحيوي.

أسباب الجفاف

تعود أزمة جفاف نهر العاصي إلى مجموعة من العوامل المتراكمة، أبرزها التغير المناخي الذي أدى إلى انخفاض واضح في معدلات الهطول المطري والثلوج وخاصة في مناطق المنابع. كما ساهمت الزيادة السكانية والطلب المتنامي على المياه في ازدياد الضغط على الحوض المائي للنهر. إضافة إلى ذلك، أدت السدود التي أنشئت على النهر إلى تقليل كمية المياه المتدفقة في مجراه الطبيعي. ولا يمكن إغفال مشكلة الضخ الجائر من الآبار الجوفية التي تُعد مصدراً أساسياً لتغذية النهر، إذ أصبح استنزاف المياه الجوفية يفوق معدلات تجددها السنوية.

الآثار البيئية

تسبّب جفاف نهر العاصي في أضرار بيئية جسيمة، حيث جفّت مساحات واسعة من ضفافه، واختفت موائل كثيرة للكائنات الحية. وقد سُجل نفوق كبير للأسماك نتيجة انحسار المياه وارتفاع درجات الحرارة، كما تراجع الغطاء النباتي وانحسرت الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت تعتمد على النهر في الري. ونتيجة لغياب الجريان المائي، أصبحت بعض أجزاء النهر عبارة عن برك راكدة تتراكم فيها المخلفات وتنبعث منها الروائح، ما زاد من التلوث البيئي.

الآثار الاقتصادية

أثر جفاف العاصي بشكل مباشر على قطاع الزراعة، وخاصة في سهل الغاب وأرياف حمص وحماة، حيث يعتمد آلاف المزارعين على مياهه لري محاصيلهم. وقد تراجع إنتاج العديد من المحاصيل الأساسية مثل القمح والخضروات والقطن، ما أدى إلى خسائر كبيرة للمزارعين وارتفاع تكاليف الإنتاج. كما تضررت الثروة السمكية وخسر كثير من العاملين في هذا القطاع مصادر رزقهم. وتوقفت بعض الأنشطة السياحية المرتبطة بالنهر، مثل المطاعم والمشاريع التي تعتمد على جمال النهر وحركته، وهو ما انعكس سلبياً على الدخل المحلي.

الآثار الاجتماعية والصحية

لم تقتصر تداعيات الجفاف على البيئة والاقتصاد، بل شملت الحياة الاجتماعية للسكان. فقد انخفضت جودة الحياة لدى المجتمعات القريبة من النهر، واضطر بعض السكان إلى الهجرة بسبب تراجع الزراعة وانعدام مصادر الدخل. كما أدّى ركود المياه في بعض المناطق إلى زيادة احتمالات انتشار الأمراض المرتبطة بالحشرات والملوثات. وانخفض مستوى المياه الجوفية، مما أثر على آبار الشرب المنزلية، وزاد من الأعباء المعيشية على الأسر.

الآثار الثقافية

يمتلك نهر العاصي أهمية تاريخية وثقافية، خاصة في مدينة حماة التي تشتهر بنواعيرها الشهيرة. ومع جفاف النهر، توقفت النواعير عن الدوران، وهو ما شكل خسارة تراثية وثقافية للسكان وأضعف الجذب السياحي للمدينة. إن جفاف النهر لا يعني فقدان مورد مادي فقط، بل ضياع رمز حضاري ارتبط بوجدان المنطقة لقرون طويلة.

خطط طوارئ لإدارة المياه

إن جفاف نهر العاصي يعكس أزمة مائية عميقة تواجه المنطقة، نتيجة عوامل طبيعية وبشرية متراكمة. والآثار السلبية لهذه الظاهرة تمتد لتشمل البيئة والاقتصاد والمجتمع والتراث. ولتفادي تفاقم الأزمة، لا بد من وضع خطط عاجلة وطارئة لإدارة المياه، وتشجيع أساليب الري الحديثة، والحد من الاستنزاف الجائر للموارد المائية، إلى جانب التعاون الإقليمي بين الدول المتشاركة في النهر. فالعاصي ليس مجرد مجرى مائي، بل شريان حياة ينبغي الحفاظ عليه لضمان مستقبل المناطق التي تقوم عليه.

الذرة الصفراء محصول استراتيجي جديد يذهب أدراج الرياح...!

يُفترض أن محصول الذرة الصفراء من المحاصيل الاستراتيجية لكن على ما يبدو أنه سيتحول هذا العام إلى عنوان جديد لتفاقم الأزمة الزراعية، أي خسارة أكبر على مستوى الأمن الغذائي الوطني وخيبة جديدة للفلاح أمام سياسات حكومية متخبطة تدعي تشجيع الفلاح على استمرار زراعة أرضه، وكيف لا؟!

■ رهف ونوس

فهي من يصيغ معادلة التسعيرة التي لا تُحل بالمنطق الرياضي الذي يضمن تغطية التكاليف وربحاً معقولاً للفلاح بل بالبيروقراطية وحتمية خسارته!

غير عادلة ولا ترضي أحداً!

حددت المؤسسة العامة للأعلاف أسعار شراء الطن الواحد من الذرة الصفراء بتاريخ2025/11/11 على النحو الآتي «حسب وكالة سانا للأنباء»:

260 دولاراً للطن من الذرة المجففة آلياً لمركز حلب وحماة، و250 دولاراً لمركز دير الزور، بينما سعر شراء الطن للذرة المجففة طبيعياً في جميع المحافظات 240 دولاراً، وذلك وفق المواصفات المطلوبة، كنسب الرطوبة والوزن وغير ذلك.

وحسب المعطيات الميدانية والتقارير، فلم تسجل مراكز المؤسسة أي عمليات استلام للمحصول حتى تاريخه، كما قدر الإنتاج المتوقع، والذي يعد متراجعاً جداً، بنحو 5000 طن فقط، وهو لا يغطي 15 % من حاجة السوق المحلية وفق لتصريح مدير المؤسسة المهندس «حسين شهاب»، مقارنة بالعام الفائت حيث كان الإنتاج 338 ألف طن، وهذا يعني الاعتماد على البديل المستورد بفاتورته الدولارية طبعاً.

عزوف ومخاوف مشروعة

يتمحور السبب الرئيسي حسب عدد من الفلاحين، حول سعر الشراء غير العادل أمام ما تكبدوه من تكاليف مرتفعة بزراعته دون أي دعم حكومي، بدءاً بحراثته إلى عمليات الري وخاصة مع تغير المناخ والجفاف، وصولاً إلى السماد حتى يحين قطافه، ناهيك عن أجور التجفيف في ظل غياب المجففات الحكومية للعام الثالث على التوالي وبتقاعس رسمي فاضح عن تأهيلها، مع تكاليف النقل حسب بعد أو قرب مركز الاستلام.

الفلاح يكد ويكدح موسماً كاملاً ليخسر!

فمثلاً، فلاح يملك حقلاً للذرة مؤلفاً من 5 دونمات تصل تكلفة زراعته إلى 6 ملايين ليرة تقريباً، بين حراثة 250 ألف ل.س، وكيس السماد 350 ألف ل.س وهنا يحتاج 4 أكياس، أما سقاية الدونم 500 ألف ل.س وحسب عدد الريات مليونان، والبذار 1,4 مليون ل.س للدونم عدا أجور العمال وثمن كيس القطاف، بحسبة بسيطة فالتسعيرة غير مجزية وهامش الربح للفلاح قليل إن وجد مع تكاليف إضافية أخرى كالمبيدات والوقاية والنقل وغيرها، علماً أن معظم الحيازات صغيرة ومتوسط الإنتاجية نحو 700 كغ للدونم.

ناهيك عن المخاوف والمشكلات التي ستواجه الفلاح من هطول الأمطار في حال التجفيف اليدوي الذي يتم على فسحات الطرق أو أسطح المنازل، التي دفعته إلى بيع محصوله مباشرة للتاجر بغض النظر عن التجفيف ونسبة الرطوبة وبسعر وصل إلى 3000 للكيلو غرام كما في دير الزور مثلاً، بالإضافة إلى التخوف من إعادة سيناريو التأخر في صرف المستحقات المالية من قبل المصرف الزراعي كما في محاصيل أخرى كالقطن والقمح، أي إن البيع للتاجر يضمن الحصول على الثمن مباشرة مقابل تسعيرة رسمية غير مجزية بلا حوافز أو مكافآت.

أهكذا يشجع الفلاح؟!

الاستيراد والمساعي ليكون أساسياً!

محصول الذرة كغيره من المحاصيل المستهدفة من قبل كبار حيتان الاستيراد بهدف تقليصه كمًّا إلى تقويضه بشكل كامل إن أمكن ذلك، كي يفسح لهم المجال للربح أكثر، فمع استمرار تعطل المجففات لهذا العام أيضاً أمام إهمال رسمي غير مبرر وجملة الأسباب المذكورة آنفاً وضع الفلاح تحت ضغط الأمر الواقع ليدفعه تدريجياً للإقلاع عن زراعة المحصول في الموسم القادم، فهذه الممارسات تضمن استمرار عمليات الاستيراد التي تدعم مصالح القائمين عليها وسماسرتها، ليستمر الوضع من سيئ إلى أسوأ.

انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطِرة

هذا الواقع المرير، سيفاقم الأزمة اقتصادياً واجتماعياً، فالانعكاسات الاقتصادية خطرة على المستوى الغذائي المباشر، وذلك باعتبار المحصول ركيزة أساسية في الصناعات العلفية والكثير من الصناعات الغذائية وغير الغذائية الأخرى، مثل: دقيق الذرة، وزيت الذرة، كما النشاء والمُحلّيات الصناعية والصمغ إلى الورق وغيرها، التي تقلص فاتورة الاستيراد.

ناهيك عن اتساع رقعة الفقر والبطالة وتبعات ذلك على الفلاح وإغلاق باب رزقه، فهو محصول ذو قيمة مضافة بتوفير فرص عمل وتشغيل واسعة.

بالمحصلة، هذا يعني ارتفاع أسعار السلع والمنتجات التي تدخل الذرة في صناعتها، وخاصة الغذائية، أي عبء مضاعف على معيشة المفقرين.

الأمر تجاوز النوايا إلى ممارسات وأفعال حكومية واضحة ومساع جادة لتعيق أي عملية إنتاجية، وتزيد أوجه معاناة الفلاح من غياب المجففات إلى مستلزمات الإنتاج والتسعير والتسويق، علّه يتم الإقلاع بشكل نهائي عن زراعة المحصول وتتحقق مصالح كبار أصحاب الأرباح والفاسدين.

والسلطة الحالية تتحمل كامل المسؤولية لاتباعها عقلية سابقتها وسياساتها المُتعمَّدة للقضاء على المحاصيل الاستراتيجية!

مديرية نقل دمشق... الكابوس المستمر ومعاناة المواطنين ودهاليز الفحص الفني

في دمشق، الذهاب إلى مديرية النقل لم يعد مجرد إجراء روتيني، بل كابوساً يومياً للمواطنين. طوابير لا تنتهي، انتظار لساعات طويلة تحت الشمس الحارقة أو المطر، والقدوم أحياناً قبل الفجر فقط لتصطف السيارة في صف لا يتحرك، ليضطر المواطن أحياناً للعودة في يوم آخر وإعادة الانتظار، وكأن المعاملة أصبحت لعبة تعذيب صامتة.

مدير النقل، مأمون عبد النبي، تحدث عن «تحديث الأجهزة وتسهيل الإجراءات»، لكن الواقع على الأرض يبين فجوة شاسعة بين التصريحات وبين التجربة الفعلية. الضغط الهائل على المديرية ليس بسبب البيروقراطية فقط، بل نتيجة توقف العمل لعدة أشهر أيضاً في بداية العام، وتزايد أعداد السيارات المتدفقة بعد استئناف العمل، إضافة إلى الإجراءات المعقدة ومتعددة الخطوات التي تجعل كل معاملة عملية شاقة ومربكة للمواطنين.

دهاليز الفحص الفني

الفحص الفني للسيارات، من الناحية النظرية، أمر مهم وضروري لضمان السلامة والأمان، ولا أحد ينكر أهميته. لكن التطبيق العملي أصبح عبئاً إضافياً على المواطنين: السيارات القديمة والمتهالكة تجد صعوبة في اجتياز الفحوصات بالمستوى نفسه للسيارات الحديثة، ما يضيف طبقة جديدة من التعقيد. بعض التفاصيل الصغيرة أو الأعطال البسيطة تُستغل أحياناً كذريعة لتأخير المعاملات، وقد تصبح باباً محتملاً لتسرب الفساد عبر الوسطاء أو بعض الموظفين، الذين يستفيدون من الضغط على المواطنين.

كل هذه العوامل تجعل من مديرية النقل ساحة صراع يومي؛ انتظار طويل، معاملات متكررة، فحص متقن أحياناً على حساب الزائر، وتعقيد لا طائل منه أحياناً تحت شعارات السلامة والأمان.

اقتراحات الحلول لتخفيف العبء والحد من الفساد

هناك عدة خطوات عملية يمكن أن تساهم في تخفيف معاناة المواطنين:

زيادة ساعات العمل لتوزيع الضغط على مدار اليوم.

زيادة أعداد الموظفين لتسريع المعاملات وتقليل الأخطاء.

زيادة مراكز الفحص الفني لتخفيف الزحام على مركز واحد.

اعتماد الحجز الرقمي عبر بوابة إلكترونية لتوزيع الدور بشكل منظم، وتسهيل الوصول إلى المعاملات دون انتظار طويل.

تسهيل الإجراءات وتقليل الخطوات غير الضرورية، مع الحفاظ على السلامة والأمان، لضمان أن الفحص الفني لا يصبح ذريعة للتأخير أو الاستغلال.

إنها حقيقة مزرية: مديرية نقل دمشق ليست مجرد مكان لإنجاز المعاملات، بل رمزاً لمعاناة يومية، وعبئاً مستمراً، وفرصة محتملة للفساد إذا لم تُدار بشكل فعال. المواطنون يخرجون مرهقين، غاضبين، مستسلمين أمام طوابير لا تنتهي، تعقيد الإجراءات، وانتظار لا طائل منه، وسط وعود- بتحديث الأجهزة وتحسين الخدمات- لا تعكس الواقع.

ملف النفايات في حيّ المزة 86 إلى متى؟!

مشهد بات ثابتاً ومألوفاً للعين منذ أشهر في حيّ المزة 86 في دمشق، وتحول إلى كابوسٍ يومي يطارد السكان ويهدد صحتهم أمام القمامة المتراكمة دون توقف، فهذا المشهد لم يعد مجرد ظاهرة أو تفاصيل عابرة وتقصيراً مؤقتاً بل أزمة حقيقية، لا تَخمد نارها بالوعود الرسمية ولا تطمئن قلوب ساكنيها بالتصريحات الإعلامية المسوفة أمام واقع يراوح مكانه ليتجاوز الحل مديرية النظافة والبلدية والمحافظة وخططها غير المجدية إلى المطالبة بتوجهٍ حكومي عاجل وقراراتٍ حاسمة وسريعة لا تحتمل التأجيل!

■ رشا عيد

جذور المشكلة واضحة!

حاويات ممتلئة، وأكياسٌ القمامة متكدسة على جانبيها، وبدأت تمتد إلى الشوارع وتتراكم أمام المحال التجارية فتغلق المداخل والأزقة الضيقة، علماً أن الأسباب متعددة وواضحة لكن النتيجة: لا تحسن بل تراجع ومضاعفة المعاناة اليومية للمواطن.

الحيّ من الأحياء المفقرة المكتظة سكانياً، مما يشكل ضغطاً على القدرة الاستيعابية للحاويات مع قلة عددها، كذلك ضعف الإمكانيات والمعدات ونقص الآليات وتهالكها بالتوازي مع نقص العمال، وغياب خطة منتظمة لتوزيعهم وعدد جولات السيارات المحدود لترحيل القمامة، وما زاد الطين بلة، نقل مكب النفايات من منطقة باب شرقي إلى منطقة الكسوة، أي طول الزمن بين عمليات الترحيل مع بعد المسافة والازدحام المروري.

فالشكاوى المتكررة أمام هذا الواقع المأساوي لم تحرك ساكناً لدى مديرية النظافة وبلدية المزة، وعلو الصوت المطالب بالحلول الجذرية لم يشغل المحافظة عن الاستمرار بالتبرير وإطلاق الوعود التي لا تغني ولا تسمن أمام ضمير غائب يتبع خطا السابقين!

حبر على ورق

في تصريح رسميّ لمحافظ دمشق السيد «ماهر مروان إدلبي» بتاريخ 2025/11/4 عبر لقاء خاص مع «سوريا الآن» قال «موضوع النظافة كان ولا يزال من أولويات المحافظة».

ربما لا يكفي الحديث الرسمي عن درجة أهمية ملف النظافة بالنسبة للمحافظة بينما الواقع يصدح بعكس ذلك، فوصف قرار نقل مكب النفايات إلى منطقة الكسوة بالجريء والإيجابي «وإن كان كذلك» أمام عجز الحكومات السابقة عن اتخاذه لا يحُلّ الأزمة ولا يخفف معاناة المواطنين أمام أكوام القمامة التي تهدد حياتهم، ألم يكن الأجدى إيجاد البديل وبالسرعة القصوى مع تذليل العقبات القانونية التي تحدث عنها السيد المحافظ أمام إجراءات روتينية مقيتة والبدء بالتنفيذ إلى حين استكمالها؟!

المشكلة تحتاج حلولاً جذرية ولم تعد تحتمل، الحلول الترقيعية والاجتماعات غير المثمرة والوعود الخلبية التي جرى الحديث عنها في الآونة الأخيرة من قبل أحد أعضاء لجنة الحي، عن مساعٍ رسميةٍ لإبرام عقد مع شركة متخصصة تتعهد التعامل مع تراكم النفايات وجمعها بشكل دوري مع كوادر جديدة والعمل جار لتفعيل الاتفاقية التي لم تتجاوز إطار النوايا والتصريحات دون أي خطوات فعلية على الأرض!

آثار خطيرة

ينطوي تراكم القمامة على مخاطر صحية وبيئية، من انتشار الحشرات التيَ تؤدي لتفشي الأمراض المعدية إلى تلوث الهواء والتربة، كذلك الروائح الكريهة التي تضر بالصحة العامة والتي زادت مؤخرا مع ممارسات لبعض العمال ولجوئهم لحرق بقايا القمامة للتخلص منها وسط تجمع الأبنية السكنية بدلاً من إزالتها بطرق صحية ورشها بالمبيدات لضمان السلامة العامة.

ويزداد الوضع سوءاً مع قدوم فصل الشتاء واحتمالية هطول الأمطار لتختلط المياه مع بقايا القمامة التي تتحول إلى أرضية انزلاقية تتسبب بحوادث خطرة.

ناهيك عن أن تَراكمَها يعيق حركة المرور نتيجة إغلاق بعض الممرات والشوارع الفرعية الحيوية، أي عرقلة حركة مرور السيارات وخاصة في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى تشويه المنظر الحضاري للمدينة، ونقل صورة سلبية عن تردي الخدمات العامة.

المطلوب؟!

القضية ملحة وأصبحت بحالة مزمنة وتتطلب تحركا سريعا وتدخلاً حكومياً عاجلاً وقرارات فعالة، فالمطلوب حلولاً مستدامة وتخصيص ميزانية لتنفيذ خطوات فورية على أرض الواقع وإلا ستكون الخسارة والأثمان باهظة، وكالمعتاد يدفعها المقفرون وحدهم!

ملف القمامة في جرمانا... إنجازاتٌ كبيرة بانعكاسات ضئيلة!

عند تتبع الصفحات الرسمية يُفاجأ سكّان وأهالي جرمانا بحجم «الإنجازات» في مجال النظافة، إلا أن المشاهدات اليومية والواقع يشير إلى استمرار أزمة تراكم الأوساخ والقمامة، مع تفاوت واضح بين الأحياء.

■ سارة جمال

فأغلب هذه «الإنجازات» محصورة في نطاقات معينة، مقابل تكدس أكوام القمامة في الشوارع الفرعية وداخل الأحياء السكنية، التي أصبحت مرتعاً للحشرات والقوارض. ما يشير إلى حجم الفجوة بين ما يُصدّر إعلامياً والواقع.

سوء التخطيط

منذ أشهر والحديث مستمر حول أزمة القمامة وتواتر عمليات الترحيل التي لا تتناسب مع حجم النفايات، بالإضافة إلى تحول مواقع عدة إلى مكبات عشوائية أصبحت بؤراً للتلوث البيئي والصحي.

كما يبدو أن محافظة ريف دمشق لم تجد حتى الآن، ومنذ 11 شهراً، حلاً للنقص الكبير في الموارد المالية والبشرية المخصصة لإدارة ملف النفايات. ويبقى تعامل البلدية محصوراً في خطط قصيرة الأجل وغير مترابطة، حيث ما زالت الحلول المحتملة تُطرح بشكل مركزي، ما يجعلها غير قابلة للتطبيق، وتؤدي إلى غياب التنسيق الفعال بين الجهات المعنية.

بالإضافة إلى ذريعة نقص الآليات أو تهالك الموجود منها، والتي ما زال المواطنون ينتظرون حلاً لها، فإلى جانب ما يسببه التكدس من أضرار على الصحة، فإنه يتسبب بإعاقة حركة السكان والمرور ولا سيما في الحارات الضيقة.

أسباب جذرية

في سعي الجهات المعنية إلى إبراز جهودها وتقديم صورة إيجابية، فإنها غالبا ما تروج «لإنجازات» متفرقة، تُقدَم وكأنها الحل الجذري والشامل للمشكلة. حيث يتم الاحتفاء بإزالة تلال القمامة من الشارع الرئيسي والقيام بعدد من عمليات الترحيل للمكب، في وقت تراكمت فيه القمامة في أحياء مثل الوحدة والسلام ووصلت إلى أبواب المنازل والمدارس!

ويتم الاعتماد غالبا في تقييم الأداء على مؤشرات كميّة، مثل كمية النفايات بالأطنان، وعدد حملات التنظيف التي تم تنظيمها، ورغم أهميتها، إلا أنها لا تعكس الصورة الكاملة ولا تقيس الأثر الحقيقي على أرض الواقع.

فالمؤشر الحقيقي يجب أن يكون نوعيا، يتمثل في مدى نظافة الأحياء، وانخفاض نسبة النفايات المتراكمة، وكفاءة نظام الترحيل ككل. فعلى سبيل المثال، ورغم الإعلان منذ أكثر من شهرين، عن بدء ترحيل 400 طن من القمامة في جرمانا، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة. فيما يبدو وكأن تنظيف محيط الحاويات بعد ترحيلها ليس من اختصاص البلدية أو محافظة ريف دمشق!

حلول مستدامة

يتطلب الحل الحقيقي لمشكلة القمامة مقاربة شاملة، وإرادة رسمية للتغيير، تبدأ بحلول قصيرة المدى، كتحسين توزيع الحاويات ومواعيد الترحيل، وتنظيف الشوارع، بالإضافة إلى وضع خطط طويلة المدى عبر اعتماد إعادة التدوير كاستراتيجية وطنية، وتطوير البنية التحتية لمعالجة النفايات، ولا يمكن لأيّ من ذلك أن يتم دون إشراك حقيقي وفعّال للمجتمع المحلي يساهم عبره في إيجاد حلول مستدامة تضمن بيئة نظيفة وصحية.

المفاضلة الجامعية للطلاب القدامى... معدلاتٌ تعجيزية وآليات صعبة

بعد سنوات من التعثر والحرمان، علّقت شريحة واسعة من السوريين آمالها على نيّة وزارة التعليم العالي قبول خريجي الثانوية السورية وغير السورية القدامى خلال سنوات الأزمة منذ العام 2011، والذين لم تتسنّ لهم فرصة استكمال تعليمهم.

■ سلمى صلاح

وقد صاغت الوزارة هذه الوعود بعناية فائقة، وتحدثت عن تسهيل إجراءات القبول، وتوفير «فرص متساوية»، وركزت على فئة «الطلاب المحرومين».

غير أن هذه الصورة الوردية سرعان ما بدأت في التلاشي، عندما غيّرت الوزارة المعايير ورفعت معدلات القبول، ولم تتح لهم سوى المفاضلة على التعليم الموازي فقط، إن سبق للطالب الالتحاق بإحدى الجامعات.

خلل في آلية القبول

على الرغم من التأكيدات المستمرة على مبادئ العدالة والشفافية، إلا أن رفع المعدلات بنتيجة المفاضلة، على سبيل المثال، يتنافى مع التصريحات. فقد تم تحديد الحد الأدنى للتقديم على تخصص الطب البشري بـ 80% «مثل العام الماضي»، لكن تفاجأ الطلاب بعد صدور نتائج القبول، بأن الحد الأدنى الفعلي وصل إلى 99%! حيث ينطوي هذا الإجراء على انتهاك صارخ يؤدي إلى حرمان آلاف الطلبة الذين استوفوا الشروط المعلنة سابقاً، ويفقدهم الثقة بالنظام التعليمي، إلى جانب شعورهم بالغبن والظلم.

ولم يقتصر الارتفاع على الكليات الطبية، بل شهدت الكليات الهندسية ارتفاعاً من 75% في العام الماضي إلى 99%، وحتى المعاهد التقنية ارتفعت من 50% إلى 90% وأكثر!

كما تبرز فجوة البيانات مشكلة أخرى؛ فعندما يعلن عن وجود أكثر من 30 ألف شاغر، بينما يبلغ العدد الإجمالي للمتقدمين من حملة الشهادات القديمة والجديدة 249,970 طالباً وطالبة بحسب إحصاءات وزارة التعليم العالي، ثم يرفض عشرات الآلاف منهم، يعني أن هناك خللاً واضحاً في التخطيط، حيث لا تتناسب القدرة الاستيعابية مع أعداد المتقدمين، ويشير ذلك أيضاً إلى سوء إدارة للموارد التعليمية، ودفع ممنهج بالطلاب للدراسة في الجامعات الخاصة!

وبشكل عام هناك فجوة شفافية كبيرة بالمعلومات، على سبيل المثال نسبة توزيع الاستيعاب للمقبولين بنتيجة المفاضلة بين العام والموازي لم يتم الإعلان عنها، ولا نسبة القبول لحملة الثانوية القديمة والحديثة في كلا النظامين التعليمين، ولا نسبة قبول حملة الثانوية الأجنبية من السوريين، وغيرها من المعلومات المغيبة والتي تضع سياسة الاستيعاب الجامعي على المحك!

التناقض بين الخطاب الرسمي والواقع

تبدو شعارات «فتح باب التعليم للجميع» و«تعويض سنوات الإجحاف» نبيلة ومحفزة، وتوحي بأن الوزارة تسعى إلى تحقيق العدالة، إلا أن الواقع يشير إلى تحول التعليم إلى امتياز يستثني الفئات الأكثر احتياجاً.

ففتح باب التفاضل على التعليم الموازي فقط لحملة الثانوية القديمة يشكّل عائقاً كبيراً أمام الطلاب ذوي الدخل المحدود، بعد أن حُددت الرسوم لكليات الطب بـ 3 ملايين ليرة «257 دولاراً»، ومليوني ليرة لباقي الكليات «170 دولاراً»، خاصة وأن سبب انقطاع جزء كبير من المتقدمين هو الأوضاع المعيشية الصعبة والقاسية، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية بسبب سنوات الحرب والأزمة طبعاً.

وبالتالي تحولت سياسة «تعويض المحرومين» إلى عقوبة إضافية فوق الحرمان، وما يبدو «شكلياً» أنه مُتاح للجميع، ما هو إلا تحويل الحق إلى «امتياز» و«العدالة» إلى «رفاهية».

من الشعارات إلى التطبيق

اتسمت المفاضلة هذا العام بالتخبط وسوء الإدارة، فمن مخالفة أبسط الإجراءات وهي رفع المعدلات بشكل كبير بنتيجة المفاضلة، إلى دمج جميع الفئات الطلابية في مفاضلة واحدة، وتحديد معدلات مختلفة للتخصص نفسه حسب نوع الشهادة، إلى خطاب رسميّ حمّل الطلاب مسؤولية الخطأ. ما أدى إلى حالة من الغضب واليأس بين صفوف الطلاب. مما يستدعي تدخلاً لإصلاح التخبط الذي تسببت به الوزارة. فتحقيق شعار «التعليم للجميع» ليس مجرد مسألة إعلانات وخطابات، بل يتطلب سياسات وإجراءات حقيقية تعالج أسباب التناقض، حيث الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص هي الركائز لأي نظام قبول جامعي، وليس التعجيز. وهذا يعني تخطيطاً مسبقاً ودقيقاً، واستغلالاً للموارد التعليمية، وتطوير أنظمة قبول فعالة، على أساس احترام مستقبل الطلبة وتحقيق آمالهم لا تخييبها.

«تخفيض» أسعار المحروقات... وشعار «تخفيف الأعباء المعيشية»!

أعلن وزير الطاقة، محمد البشير، عن قرار تخفيض أسعار المشتقات النفطية «نحو 20%» بما يحقق التوازن في الاستهلاك ويعزز كفاءة استخدام الموارد. وأشاد في منشور له على «إكس» بما ستحمله هذه الخطوة من «آثار إيجابية ستنعكس على الواقع الاقتصادي وتخفف من الأعباء المعيشية».

■ فرح شرف

وقد حددت الوزارة أسعار لتر البنزين أوكتان 90 بـ 0,85 دولار، ولتر المازوت بـ 0,75 دولار، أما الغاز المنزلي بـ 10,5 دولار، والصناعي بـ 16,8 دولار.

إلا أن ما يتم التسويق له بوصفه «نموذجاً للسياسات الاقتصادية المتكاملة التي تضع المواطن في صلب أولوياتها»، ما هو إلا انفصال ما بين القرارات الرسمية والتأثير الفعلي.

فأي «توفير» محتمل ناتج عن خفض أسعار المحروقات قد تم ابتلاعه بالكامل، بل وأكثر، من خلال الزيادة الهائلة في أسعار الكهرباء. فمن غير المعقول الحديث عن «تخفيف الأعباء المعيشية» عندما ترتفع أسعار الكهرباء المنزلية من 10 ليرات إلى 600 و1400 ليرة للكيلوواط الساعي. فهذه القفزة غير المسبوقة لم تترك مجالاً لأي إحساس «بالانفراج الاقتصادي»، بل على العكس، زادت من معاناة المواطنين.

مع ذلك، يصطدم قرار التخفيض بمشكلات عدة وتحديات واقعية على الأرض، أبرزها عدم الالتزام بالأسعار الرسمية. فعندما يحدد سعر لتر المازوت بـ 9,000 ليرة «وهو أعلى من السعر المحدد بالدولار»، يجد المواطن نفسه مضطراً لشرائه بسعر أعلى وأعلى يصل إلى 10,500 من بعض الصهاريج؛ أي 0,95 دولار تقريباً بحسب سعر الصرف في البنك المركزي، و0,90 دولار تقريباً بحسب سعر السوق الموازي!

وبالتالي، يبدو أن المحاولات المتكررة لربط الأسعار بالدولار، بحجة تحقيق استقرار أكبر ومنع التلاعب، عاجزة عن مواجهة قوى السوق السوداء والشبكات الاحتكارية، التي تستفيد من الثغرات وغياب الشفافية والرقابة.

أما تكاليف النقل التي يبشر القرار بانخفاضها– والتي لم تنخفض حتى اللحظة– فما هي إلا جزء من المعادلة. فالقطاعات الإنتاجية ما زالت تتحمل أعباء تكاليف تشغيل وصيانة مرتفعة، متأثرة بأسعار الصرف وتكاليف الاستيراد، ما يلتهم جزءاً كبيراً من أي «وفرة» ناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات.

كما أن التأثير المضاعف لارتفاع أسعار الكهرباء يقوّض أي مكاسب محتملة. فأسعار المحروقات، التي تتأثر بشكل مباشر بأسعار الكهرباء، تزيد بدورها من تكاليف الإنتاج والخدمات بشكل عام. وتميل المصانع والشركات وكل الأنشطة الاقتصادية إلى رفع أسعار منتجاتها وخدماتها، وهو ما سينعكس سلباً على المستهلك، دون تحقيق أي تحسن فعلي في قوته الشرائية.

ففي ظل مستويات أجور منخفضة، تبقى أسعار المحروقات مرتفعة وتشكل عبئاً على ميزانية الأسر، مما يحد من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية الأخرى. وبالتالي، تظل الإجراءات التي لا تواكب ارتفاع تكلفة المعيشة، ولا تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطنين، شكلية وقاصرة عن إحداث أي فرق في الحياة اليومية.

يُلاحظ كذلك أنه، وعلى الرغم من «التخفيض»، لا تزال أسعار المحروقات في سورية أعلى من مثيلاتها في دول الجوار، والتي تعتمد على الاستيراد كحالنا. حيث يبلغ سعر لتر البنزين «أوكتان 90» في لبنان 0,72 دولار، مقابل 0,85 في سورية! يبدو إذاً، أن غياب الرؤية الشاملة في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية هو سيد الموقف. حيث تتخذ القرارات بشكل مجزأ، دون الأخذ في الاعتبار الصور الكلية وتفاعلاتها المعقدة. فبينما تنخفض أسعار المحروقات شكلياً، ترتفع أسعار الكهرباء وغيرها، ما يشكل «معادلة صفرية» بالنسبة للمواطن، ويتركه في نهاية المطاف دون أي تغيير يُذكر، وحتى أنه يجعل الوضع أسوأ.

وفي المحصلة، يصبح التخفيض المعلن شكلياً مفاقماً للأزمة المعيشية أكثر منه حلاً، حيث تزيد السياسات الاقتصادية من الأعباء؛ فتلغي الزيادة في أسعار الكهرباء أي فائدة مرجوة، بالإضافة إلى غياب الرقابة الفعالة.

وربما لتحقيق أي تأثير إيجابي مفترض بحال حسن النوايا. يجب تطبيق سياسات شاملة تتجاوز مجرد تعديل أسعار الوقود، لتشمل تغييرات هيكلية وسياسات اقتصادية تخفف الأعباء المعيشية فعلاً، وتضمن استقرار الأسعار بالحد الأدنى، وتحد من التكاليف المباشرة التي تثقل كاهل المواطنين.

خبير أمريكي: الصّين قد تتفوّق علينا في «التقانة الحيوية» خلال سنتين

تحدّث خبير في مجال التقانة الحيوية، الشهر الماضي، أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، راسماً صورة «قاتمة» - من وجهة النظر الأمريكية - للسباق بين الولايات المتحدة والصين من أجل التفوق في مجال التكنولوجيا الحيوية، ومحذراً السلطات الأمريكية من أنّ الصين «خصمٌ هائل يستعد لانتزاع الصدارة».

■ جوش آبوت
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

تـــحـــدُّث عن هذا الموضوع مقال لـجوش آبوت، أحد المحرّرين الرئيسيين في موقع «بيو–بروسيس إنترناشونال» التابع لشركة «إنفورما» الدولية للخدمات الرقمية والبحث الأكاديمي، ونشر في 18 تشرين الثاني الجاري «2025».

خلال كلمته أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ «لجنة الصحة والتعليم والعمل والمعاشات»، قال جون كراولي، وهو رئيس ومؤسس منظمة أمريكية باسم الابتكار الحيوي «BIO»، إنّ الصين «تستغلّ موقعها للتلاعب بسلاسل التوريد الدوائية، والتحكم في تدفقات البيانات، والاستيلاء على الملكية الفكرية» بحسب تعبيره – ومن المعروف جيداً أنّ المدافعين عن مصالح رأس المال الأمريكي كثيراً ما يكرّرون أسطوانة الانتهاك المزعوم لحقوق الملكية، كلما تحدّثوا عن مجال علميّ أو تقنيّ تحرز فيه الصّين نجاحات وتقدُّما يهدّد الهيمنة الأمريكية.

وزعَمَ كراولي: «هذه الإجراءات تهدّد ليس فقط القدرة التنافسية للولايات المتحدة، ولكن أيضاً الأمن الصحي لحلفائنا وشركائنا التجاريين».

وفي سياق متصل، تحدث ديفد دود، الرئيس التنفيذي لشركة اللقاحات والتقانة الحيوية «جيوفاكس» GeoVax، للموقع نفسه حول التنافس بين الرائدَين العالميين «الصين وأمريكا» والتقدم والنجاح الذي أحرزته الصين في صناعة التكنولوجيا الحيوية.

الهجوم الصيني

بحسب الموقع الغربي نفسه، لطالما سعت الصين لتحقيق الريادة العالمية في مجال التكنولوجيا الحيوية لسنوات عديدة، وقد حققت تقدماً هائلاً في العقد الماضي. ووفقاً لديفيد دود، على الرغم من أن الولايات المتحدة احتفظت بالأفضلية في اكتشاف الأدوية، إلا أنها تخسر الميدان لصالح الصين في مجال التصنيع والتجارب السريرية، حيث باتت اليوم نسبة 30% من التجارب السريرية تنطلق من الصين، ممّا يقرّبها من نسبة 35% التي تنطلق من الولايات المتحدة. ويضيف دود: «إنّ الكثير من بنية سلاسل التوريد للتصنيع في المراحل المتقدمة في العالم أصبح مقرها الآن في الصين».

من خلال عمل هذه الشركة الأمريكية «جيوفاكس» في تطوير لقاحات في المرحلة السريرية، وعملها مع منظمّات التطوير والتصنيع التعاقدية، فإنها قد شهدت عن كثب تقدُّم الصين في تسريع الجداول الزمنية للموافقات وتمكين الوصول إلى قاعدة واسعة من المرضى. وأسست الصين حضوراً كبيراً في الفعاليات الصناعية العالمية إلى درجة أنها استقطبت الضجة من المشاركين الآخرين. «كان نصف الصين موجوداً في فيينا لحضور مؤتمر بيو–أوروبا»، كما قال دود عن الفعالية التي عقدت خلال شهر تشرين الثاني الجاري. وقال دود: «نحن في الولايات المتحدة ليس لدينا سياسة صناعية قوية تربط بين التصنيع الحيوي المحلي وتنويع المنصات والقوى العاملة... وهي أمور لا بد منها من أجل ترسيخ الميزة التنافسية لبلادنا مقابل الصين».

في الشهرين الماضيين، شرع عملاقا الأدوية أسترازينيكا وميرك في بناء منشآت جديدة في ولاية فرجينيا بينما افتتحت «فوجي فيلم» Fujifilm موقعاً جديداً للتصنيع باستخدام تقنية زراعة الخلايا سيدعم عمل شركة «جونسون آند جونسون». وفي العام الماضي، قدمت الحكومة الأمريكية قانون «الأمن الحيوي» إلى مجلس النواب الأمريكي، الذي كان يهدف إلى تقييد بعض شركات التكنولوجيا الحيوية الصينية «بما في ذلك العملاقان الصينيان WuXi Biologics وWuXi Apptec» من تلقي تمويل من الحكومة الأمريكية. وقال مؤيدو القانون إنه من الضروري حماية الشركات الأمريكية من نقل البيانات الحساسة حول ملكيتها الفكرية إلى السلطات في بكين. وعلى الرغم من أن هذا القانون مُرِّر في مجلس النواب بدعم من الحزبين، إلا أنه ظل خامداً منذ أن تم إلغاء تضمينه في قانون الدفاع الأمريكي في نهاية العام. حتى أن بعض المسؤولين في الشركات قالوا في وقت سابق من هذا الشهر إنّ القانون أصبح «ميتاً» الآن.

يعتقد دود أيضاً أنّ قانون «الأمن الحيوي» لم يعد قابلاً للتطبيق بشكله الحالي، لكنه يعتقد أيضاً أن المبادئ التوجيهية العامة وراءه ستعود إلى الواجهة: «ربما سيكون له عنوان مختلف. ربما سيتم تلميعه قليلاً بشكل مختلف»، كما قال، مشيراً إلى أنه إذا تم تمرير نسخة من القانون في النهاية، فإنها ستجبر «الشركات على رسم خرائط لسلاسل توريدها والتحول نحو التصنيع الأمريكي الموثوق» بحسب تعبيره.

صرّح أحد الخبراء والمستثمرين الأمريكيين بأنّ الصين قد تتفوّق على الولايات المتحدة في مجال التقانة الحيوية خلال سنتين

في غضون ذلك، أثّرت المخاوف بشأن العمل مع الصين على قرارات شركة «جيوفاكس» نفسها في اختيار منظمات التطوير والتصنيع التعاقدية. قال دود إن شركة صينية ذات سمعة طيبة عرضت خدمات إنتاج لقاحات باستخدام منصة تقع حالياً خارج قدرات أي شركة مقرها الولايات المتحدة. ولكن بدلاً من التوقيع مع تلك الشركة الصينية، والذي كان سيقود إلى الإسراع في الإنتاج، اختارت الشركة الأمريكية مساراً مختلفاً: «من الناحية المالية، كان من المنطقي أكثر التعامل مع الشركة الصينية، لأنهم كانوا مستعدين لتقديم أسعار أقل من الجميع». على المدى القصير، تعمل جيوفاكس مع شركة في فرنسا ستكمل الإنتاج في عام 2026 قبل التجارب السريرية المخطط لها العام المقبل. وعلى المدى الطويل، تخطط جيوفاكس لإقامة تصنيع في الولايات المتحدة، وهو ما قال دود إنه من المرجح أن يحدث خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة.

تُطلق النار على قدميها بنفسها

عندما تم تأكيد تعيين روبرت إف كينيدي الابن، كرئيس لوزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية «HHS»، أحضر معه تاريخاً من التشكيك في اللقاحات جادل الديمقراطيون في مجلس الشيوخ بأنه يجعله غير مناسب للمنصب. وعلى الرغم من أن دود شدّد على أهمية العمل مع القادة الموجودين في مناصبهم بغض النظر عن الانحياز السياسي، إلا أنه قال إنّ الخطاب الذي يتبناه حول شخصيات سياسية مثل كينيدي ضارٌ بطبيعته. قال دود: «إن عدم اليقين الذي تم خلقه كان له تأثير سلبي كبير على مجتمع الاستثمار»، مضيفاً أن الخبراء ناقشوا الموضوع على نطاق واسع سواء في مؤتمر «بيو–أوروبا» أو في مؤتمر «مؤتمر أوروبا للقاح العالمي 2025»، الذي عقد في شهر تشرين الأول الماضي في أمستردام، هولندا. وأضاف أنّ المستثمرين الذين كان من الممكن أن يدعموا الصناعة يتجهون بدلاً من ذلك إلى فرص بديلة، تاركين برامج اللقاحات والمنتجات البيولوجية المهمة عالقة مالياً: «هذا له تأثير ضار، خاصة إذا كان برنامجك في المرحلة السريرية ولم يحقق إيرادات بعد».

كما أن تخفيضات التمويل الحكومي الأمريكي أثرت سلباً على الابتكار، ممّا أثر على شركات التقانة الحيوية، مثل جيوفاكس. ففي نيسان 2025 عندما تم إنهاء منحة هذه الشركة من المشروع المسمى «مشروع الجيل التالي» NextGen الممولة من هيئة البحوث والتطوير الطبي الحيوي المتقدم «BARDA» التابع لوزارة الصحة والخدمات البشرية الأمريكية، أدى ذلك إلى عرقلة جهود المنظمة لدعم تنوع لقاحات كوفيد–19: «كنا قد تلقينا منحة قيمتها 400 مليون دولار، وقد ذهب هذا البرنامج أدراج الرياح». كما خسرت خمس شركات أخرى منَحَها المالية أيضاً.

إنّ تقدم الصينَ على الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا الحيوية قد يحدث عاجلاً وليس آجلاً، وفقاً لجون كراولي؛ «قال جون كراولي مؤخراً إنه يمكن أن تتفوق علينا الصين في غضون عامين»، بحسب ما علّق دود، وتابع قائلاً: «من يعرف ما هي الفترة الفعلية، لكنني أقول إنها كانت تتراكم. أصبح الأمر متوقّعاً، إذا لم نركز جهودنا».

أوهام الجذب الضريبي السوري:

شهد شهر أيلول الماضي تحولاً مفصلياً في السياسة المالية السورية، حيث أعلنت وزارة المالية عن إطلاق عملية تغيير واسعة في بنية النظام الضريبي وصلت ذروتها بإصدار مسودتين جديدتين لقانوني «الضريبة على الدخل» و«الضريبة على المبيعات». وتكتسب هذه التغييرات حساسية مفرطة وأهمية استثنائية بالنظر إلى توقيت طرحها وسياقها الاقتصادي الراهن، إذ تعتبر الضرائب الشريان الحيوي وأهم مصادر الإيرادات السيادية للدولة التي تعاني من عجز مزمن، في وقت لا تزال السلطة الحالية تشتكي فيه ليل نهار من انخفاض هذه الإيرادات وشح الموارد. وتستخدم الحكومة هذه الحجة لتبرير السياسات المجحفة التي تنتهجها، والتي تتضمن عمليات ممنهجة لإنهاء الدعم الاجتماعي ورفع أسعار المواد الأساسية التي تمس قوت المواطن اليومي، مثل الخبز والمحروقات، ومؤخراً الزيادات الحادة في تعرفة الكهرباء. حيث لا تزال السلطة تتمسك بسردية ضرورة «وقف الخسارة» التي تتكبدها الخزينة جراء هذا الدعم، وضرورة ردم الفجوة في العجز، مما يطرح تساؤلات مشروعة وعميقة حول التناقض بين الشكوى من قلة الموارد وبين السعي لتعديل القوانين الضريبية بما يؤثر على تدفق هذه الموارد نفسها.

■ أحمد الرز

منذ طرح المسودتين للنقاش العام، تحول المشهد الاقتصادي إلى ساحة جدل واسعة، فخلال العديد من ورشات العمل والحوارات التي أقامها أكاديميون واقتصاديون وممثلون عن غرف الصناعة والتجارة ورجال الأعمال، تباينت الآراء في تحليل جوهر المشروعين ومآلاتهما. وقد تركزت آراء الفريق المؤيد، والذي ضم غالبا ممثلين عن قطاع الأعمال والجهات الحكومية، على مسائل تقنية تتعلق بوضوح النصوص وتبسيط الإجراءات، معتبرين أن النهج الموحد في ضريبة الدخل وتخفيض النسب يعد تحولا «عادلا» وخطوة ضرورية لإنشاء بيئة جاذبة للمستثمرين الأجانب.

في المقابل، حذر العديد من الاقتصاديين من مغبة هذا التوجه، مشيرين إلى أن تحويل هاتين المسودتين بصيغتهما الحالية إلى قوانين نهائية نافذة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض متسارع في الإيرادات الضريبية، وهو ما سيحد بشكل خطير من قدرة الدولة على الإنفاق في القطاعات ذات الأولوية القصوى كالخدمات العامة والبنية التحتية، وهي المسألة التي تعاني منها سورية بشكل مزمن وتاريخي بفعل التهرب الضريبي الكبير الذي نخر جسد الاقتصاد الوطني لسنوات طويلة.

المسودتين تمثلان حزمة من التخفيضات الضريبية غير المنطقية وغير المسبوقة في تاريخ السياسة المالية السورية

تفكيك مشروعي قانوني الدخل والمبيعات

البداية مع المشروع الجديد لقانون الضريبة على الدخل الذي يحمل تغييرات جوهرية في فلسفة الجباية. فبموجب هذا المشروع، تم رفع سقف الإعفاء بشكل كبير، حيث يُحدد الدخل السنوي المعفى تماما من الضرائب للأفراد والشركات بـ 60 مليون ليرة سورية، وهو ما يعادل 5450 دولارا أمريكيا تقريبا وفقا لسعر الصرف الرسمي. وتتغير آلية الاحتساب لمن يتجاوز دخلهم هذا الحد، فتُطبق عليهم ضريبة مخفضة بنسبة 6% فقط على أول 5 ملايين ليرة سورية تزيد عن حد الإعفاء، أي ما يعادل نحو 450 دولارا، بينما يُطبق على الدخل الذي يتجاوز هذا المبلغ ضريبة بنسبة 8% مهما بلغ حجم هذا الدخل، مما يشير إلى توجه نحو تثبيت النسب الضريبية عند مستويات منخفضة.

إلى جانب تحديد النسب، يسمح المشروع للمكلفين الأفراد بخصم مجموعة واسعة من النفقات الإضافية من دخلهم الخاضع للضريبة، مما يقلص الوعاء الضريبي بشكل أكبر. فيحق للمكلف المتزوج الذي لا تخضع زوجته/زوجها لضريبة الدخل، سواء كانت عاطلة عن العمل أو كان دخلها أقل من الحد الخاضع للضريبة، الحصول على خصم إضافي من الضرائب قدره 6 ملايين ليرة سورية أي نحو 545 دولارا. أما المكلفون الذين لديهم أطفال، فسيستفيدون من إعفاء إضافي قدره 8 ملايين ليرة سورية، ما يعادل 727 دولارا، ورغم أن النص لا يزال بحاجة لتوضيح حول ما إذا كان المبلغ المخصوم يُحسب لكل طفل على حدة أم أنه مبلغ ثابت ومقطوع يُخصم بغض النظر عن عدد الأطفال، إلا أنه يمثل توسعا في الإعفاءات العائلية.

ويمنح القانون هامش مناورة للشركات للتهرب الضريبي تحت عباءة التبرعات، حيث يمكنها استبعاد ما يصل إلى 25% من دخلها الخاضع للضريبة إذا تبرعت به لأسباب دينية أو خيرية أو إنسانية أو علمية أو بيئية أو ثقافية أو رياضية أو مهنية.

أما بالنسبة للشركات التي يتجاوز دخلها السنوي حد الإعفاء، فقد اعتمد المشروع تصنيفا قطاعيا لفرض الضرائب، حيث يفرض ضريبة دخل بنسبة 10% على قطاعات الصناعة والتعليم والرعاية الصحية والاستشارات والتدريب والتكنولوجيا والطيران، بينما تُفرض ضريبة بنسبة 15% على القطاعات التجارية والخدمية الأخرى. وتأتي المادة التاسعة من مشروع القانون لتعزز سياسة الإعفاءات، إذ تعفي من ضريبة الدخل عمليات تصدير السلع والخدمات المنتجة محليا، وكذلك أرباح الودائع المصرفية وعوائد تداول الأسهم، كما يبقي النص الجديد على الإعفاءات السابقة كالإعفاء الكامل للدخل الزراعي وأرباح الشركات العاملة داخل المناطق الحرة في سورية.

لإدراك حجم التغيير، تجدر الإشارة إلى أنه في ظل النظام الضريبي السابق، كان الحد الأدنى للدخل المعفى مرتبطا بالحد الأدنى للأجور وكان منخفضا جدا، مع تطبيق ضريبة تصاعدية تتراوح بين 5% و15% على الدخول الأعلى للأفراد. أما بالنسبة للشركات، فقد تراوحت معدلات الضريبة بين 15% و20%، وكانت ترتفع لتصل إلى 25% للبنوك والمؤسسات المالية و35% لشركات النفط والغاز، وهو ما يظهر الفارق الشاسع والتخفيض الكبير الذي يحمله المشروع الجديد.

بالتوازي مع ذلك، يأتي مشروع قانون الضريبة على المبيعات الذي يهدف وفقا لتصريحات وزير المالية، محمد يسر برنية، إلى استبدال المرسوم التشريعي رقم 11 لعام 2015 والذي كان يفرض رسوما على الإنفاق الاستهلاكي بمعدلات متباينة ومعقدة. وينص المشروع الجديد على توحيد الرؤية عبر فرض ضريبة مبيعات عامة بنسبة 5% على معظم السلع والخدمات المتداولة، وذلك إلى جانب ضرائب خاصة إضافية تتراوح نسبها بين 15 و85% تفرض على قائمة محددة من السلع والخدمات التي تعتبر فاخرة أو كمالية. كما يمنح المشروع مرونة تنفيذية واسعة للسلطة التنفيذية، إذ يجيز لوزير المالية تعديل هذه المعدلات سنويا بقرار وزاري، شريطة الحصول على موافقة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، وعلى ألا يتجاوز التعديل، سواء بالزيادة أو النقصان، خمسين في المائة من إجمالي الضريبة الأساسية المحدد في القانون.

ودافع الوزير برنية عن هذه النسب، مشيرا إلى أن ضريبة المبيعات البالغة 5% والمقترحة في مشروع القانون تعتبر أدنى نسبة على الإطلاق مقارنة بالنسب المطبقة في الأسواق

تكريس انحياز الدولة لسلطة رأس المال

الإقليمية والدولية، مستعرضاً مقارنة مع دول الجوار والمنطقة، حيث أضاف أن النسبة المقابلة تبلغ 20% في المغرب، و19% في كل من الجزائر وتونس، و17% في مصر والسودان، و16% في الأردن، و15% في السعودية، و11% في لبنان.

من الناحية التقنية، تختلف ضريبة المبيعات عن ضريبة القيمة المضافة «VAT» في آلية التحصيل، حيث أنها تفرض مرة واحدة فقط عند نقطة البيع النهائية للمستهلك، بينما تفرض ضريبة القيمة المضافة بشكل تراكمي في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، بدءاً من الإنتاج ووصولاً إلى البيع بالتجزئة. وفي هذا السياق، كشف وزير المالية أن مشروع القانون مصمم كخطوة انتقالية تمهيدية تهدف لاعتماد نظام ضريبة القيمة المضافة في نهاية المطاف.

تخفيضات غير منطقية وشرعنة للتهرب

إخضاع المسودتين للتحليل يوضح أنهما تمثلان حزمة من التخفيضات الضريبية غير المنطقية وغير المسبوقة في تاريخ السياسة المالية السورية، والتي تثير الكثير من علامات الاستفهام حول جدواها وعدالتها. حيث إن فرض ضريبة مقطوعة وشبه موحدة على الشركات تتراوح بين 10% و15% دون أي تمييز حقيقي بين هذه الشركات بناءً على حجمها المالي أو حجم إنتاجها أو مستويات أرباحها هو سياسة جائرة وغير عادلة إطلاقاً، وتكرس الفوارق الطبقية حتى في السوق، فمن غير المنطقي أن تُفرض ضريبة على شركة قابضة كبرى أو مصنع ضخم يحقق أرباحاً طائلة بالمليارات بنفس معدل الضريبة المفروض على ورشة عمل صغيرة أو منشأة متوسطة الحجم تكاد تغطي نفقاتها التشغيلية، وهذا التسطيح الضريبي يلغي مبدأ «القدرة على الدفع» الذي يعد ركيزة العدالة الضريبية.

ومن الجوانب الأكثر غرابة في المشروع هو منح هذه الحوافز الضريبية غير المسبوقة للاستثمار في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم الخاصين، وتحديد ضريبة مخفضة لهما بنسبة 10% فقط. حيث يتجاهل هذا التوجه حقيقة أن هذه القطاعات تحقق في الواقع أرباحاً هائلة وهوامش ربح فلكية، ولا يجب أن تعفى بهذا القدر الكبير من الضرائب، يدرك ذلك أي مواطن سوري يضطر تحت ضغط تراجع الخدمات الحكومية لتسجيل أحد ابنائه في جامعة خاصة أو مدرسة خاصة، أو يضطر لنقل أحد أقاربه إلى مشفى خاص، حيث تسعر هذه المؤسسات خدماتها بأسعار مرتفعة جداً لا تتوافق إطلاقاً مع القدرة الشرائية للمواطنين السوريين وتتجاوز دخلهم بأضعاف مضاعفة. والأهم من ذلك، أن الاستثمار في هذه القطاعات يدخل في صلب المسؤولية الاجتماعية للدولة، والتي يجب أن تحافظ على دورها المركزي في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بأسعار تضمن قدرتهم على الاستفادة منها، لا أن تشجع على خصخصتها من خلال تقديم إعفاءات ضريبية سخية لأصحاب هذه المشاريع الخاصة.

فوق ذلك، تعكس الإعفاءات الضريبية الواسعة المقترحة في مشروعي القانونين قناعة راسخة لدى السلطات بأن هذه الإجراءات من شأنها أن تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي وتجذب رؤوس الأموال، لكن هذه القناعة – التي تعكس صدى توصيات مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – هي قناعة قصيرة النظر ومضللة جداً عند إسقاطها على الواقع السوري، والتاريخ الاقتصادي يقدم دليلاً دامغاً على ذلك، ففي خمسينيات القرن الماضي، والتي توصف بالفترة الذهبية للاقتصاد السوري، وصلت معدلات ضريبة الدخل في سورية إلى نحو 49% في بعض الحالات، ورغم ذلك الارتفاع الكبير في النسب كان النشاط الاستثماري في البلاد مزدهراً، وذلك يؤكد أن المشكلة الأساسية التي تمنع الاستثمار اليوم في سورية ليست مرتبطة بالضرائب والاعفاءات الضريبية ونسبها، بل ببنية الاستثمار بحد ذاتها ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي المفقودة اليوم في البلاد.

النظام الضريبي الجديد يعكس التوجه الاقتصادي الاجتماعي للسلطة، والذي يمنح الأولوية المطلقة لرأس المال

كذلك، وبدلاً من سد الثغرات، يوفر مشروع قانون الضريبة على الدخل فرصاً ذهبية وغير مسبوقة للتهرب الضريبي «المقونن»، كونه يسمح للشركات وقطاع الأعمال عموماً باستغلال الثغرات القانونية الواسعة التي تتيح لهؤلاء إعفاء أجزاء كبيرة من دخلهم من الضرائب بشكل رسمي. حيث يمكن لأصحاب الأعمال، وبموجب النصوص الجديدة، خصم نفقات كبيرة ومتشعبة تتعلق بما يسمى رفاهية الموظفين، بما في ذلك المساهمات في صناديق استحقاقات الموظفين، وبدلات الوجبات، وتكاليف السفر، ونفقات ضيافة الزوار والوفود، والتكاليف المرتبطة بالتسويق والبحث والتطوير والتدريب، وهذه جميعها نفقات يمكن لأصحاب الأعمال التلاعب بها وتضخيمها بسهولة بالغة في سجلاتهم المحاسبية لتخفيض الأرباح المصرح بها، وهي عملية محاسبية من شأنها، وفقاً لتقديرات وتحليلات بعض أساتذة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، أن تسمح لأصحاب الأعمال بتهريب نحو 70% من دخلهم الحقيقي بعيداً عن أعين الدوائر المالية وعن وعاء الضريبة، مما يفرغ القانون من محتواه ويحرم الخزينة من المليارات.

انحياز طبقي وتخريب مزدوج النتائج

في المحصلة النهائية، يتضح جلياً أن النظام الضريبي الجديد يعكس التوجه الاقتصادي الاجتماعي للسلطة، والذي يمنح الأولوية المطلقة لرأس المال ولتعظيم أرباح كبار رجال الأعمال والشركات الأجنبية الكبرى المتوقعة، وذلك على حساب معيشة ومستقبل المواطنين السوريين الذين يعيش أكثر من 90% منهم اليوم تحت خط الفقر.

يمثل هذا النهج وصفة لكارثة محققة تضرب الاقتصاد والمجتمع في كلا الاتجاهين وتخلق وضعاً خاسراً للجميع: فمن جهة أولى، سيجد السوريون حكومتهم تبدد مصادر إيراداتها مجدداً وبملء إرادتها عبر هذه الإعفاءات السخية، وتجفف المنابع المالية في وقت تشتد فيه الحاجة الاقتصادية لوجود إيرادات حقيقية تسمح للحكومة بالإنفاق على منظومة الدعم الاجتماعي المتهالكة وترميم الخدمات العامة، وهذا التبديد سيستخدم لاحقاً كذريعة لفرض المزيد من التقشف ورفع الدعم، مما يزيد من إفقار الناس. ومن جهة أخرى، وبالتوازي مع خسارة الإيرادات، لن تفلح الحكومة بجذب المستثمرين الحقيقيين الذين سيجدون، كما هم الآن، أن الشرط الأساسي والحيوي لأي استثمار ناجح وهو البيئة المستقرة اجتماعياً يتعرض لضربات جديدة وقاصمة ويزداد وضعه سوءاً يوماً بعد يوم بفعل تآكل القدرة الشرائية وتوسع رقعة الفقر، فالمستثمر لا يبحث فقط عن جنة ضريبية، بل يبحث عن سوق يمتلك مستهلكوه القدرة على الشراء، وعن بيئات مستقرة لا تسبب له متاعب متوقعة.

لذلك، ومن أجل ضمان البيئة المستقرة اجتماعياً واقتصادياً، فإنه لا بديل عن تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية والتخفيف الفوري من معاناة السوريين الأكثر فقراً، ومن أجل ذلك لا بد من اعتماد سياسات صريحة لإعادة توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع السوري بدلاً من محاباة أصحاب الربح الكبير.

أدت سنوات الحرب والفساد المستشري على زمن الأسد إلى تراكم الثروة بشكل فاحش لدى فئة ضيقة جداً من المنتفعين وأثرياء الحرب، فيما انزلقت الغالبية العظمى من الشعب إلى ما دون خط الفقر. وعليه، ينبغي أن تتضمن الرؤية المستقبلية لسورية الجديدة تغيير جذري للنظام الضريبي ليصبح نظاماً تصاعدياً بحق، يفرض ضرائب أعلى على الشركات الكبرى وأصحاب الدخل المرتفع والثروات الضخمة، مقابل تخفيف العبء الضريبي والمعيشي عن الفقراء ومحدودي الدخل.

كما يتعين تفعيل أدوات صارمة لمكافحة التهرب الضريبي الذي حرم الخزينة العامة لسنوات طويلة من موارد هائلة كانت كفيلة بتمويل برامج اجتماعية وتنموية مهمة، والوقف الفوري لجميع عمليات تبديد مصادر إيرادات الدولة التي تصاعدت وتيرتها وشرعنتها بفعل المسودتين الجديدتين.

المهاجرون في بنية الطبقة العاملة في المركز الإمبريالي

في أكتوبر 2025 صرّح المستشار الألماني فريدريش ميرتس بأن ألمانيا «تعاني من مشكلة بسبب المهاجرين»، فوجودهم "يشوّه المنظر الحضاري" للمدن الألمانية. وعلى الضفة الأخرى من الأطلسي لجأ دونالد ترامب إلى الأسلوب نفسه حين سخر من العمدة المنتخب زهران ممداني بالقول: إنه «يأكل بيده»، في محاولة لاستدعاء خطاب «لا يشبهوننا» و«ليسوا منّا» لإجهاض أي حركة اجتماعية موحدة قد تتبلور حول الألم الطبقي المشترك. هاتان العبارتان تكشفان آلية مألوفة في دول المركز الإمبريالي: استخدام الانقسام العنصري ـ الثقافي لتعطيل تلاحم الطبقة العاملة.

■ ديما النجار

في هذا المقال سنقف عند مثالين من ألمانيا والولايات المتحدة لتتبع تطور مجتمعات المهاجرين وأولئك الذين يُقدَّمون دوماً بوصفهم «الآخر» بالنسبة لـ «الرجل الأبيض المتحضّر» وتحليل وزنهم المتصاعد في البنية الفعلية للطبقة العاملة المعاصرة.

الولايات المتحدة الأمريكية

منذ وصول المستعمرين الأوروبيين إلى القارة الأمريكية جرى تدمير البنية السكانية الأصلية عبر استراتيجية الإبادة والاستبدال. تقدر المراجع المختلفة بأنه من أصل 5 . 15 مليون نسمة من السكان الأصليين عام 1492 بقي 250 ألف بحلول عام 1900. وعلى أنقاض هذه الإبادة أقيم نظام استعماري استيطاني استند إلى جلب ما يقارب 12 مليون أفريقي قسراً إلى الأمريكيتين في أكبر عملية نقل عبودي في التاريخ.

لاحقاً، ومع توسع الاقتصاد الرأسمالي، طوّرت الدولة آليات جديدة لاستيراد العمالة الرخيصة تحت مسمى "العمال الضيوف"، وهم عمال يُستقدمون مؤقتاً وفق شروط مجحفة، ويُعادون عند انتهاء الحاجة، دون أي حق في الاندماج السياسي لضمان طاعتهم. ويعد برنامج براكيرو «1942–1964» لاستقدام العمال من المكسيك أبرز الأمثلة على ذلك. وهو برنامج أطلقته الحكومة الأمريكية تحت ضغط الشركات الزراعية الكبرى لمعالجة النقص الحاد في اليد العاملة أثناء الحرب العالمية الثانية، فاستقدم خلاله نحو4,6 مليون عامل مكسيكي. وبعد الحرب العالمية الثانية تم ترسيخ الهجرة كحجر أساس لسوق العمل في الولايات المتحدة، خاصة عبر آليات تسهيل هجرة العقول، التي كانت تلاقي إقبالاً كبيراً لا سيما بعد خلق الأزمات في بلدان العالم في الجنوب والشرق.

ومع تصاعد النضال العمالي وحركات الحقوق المدنية، انتزع كثير من هؤلاء العمال وأبنائهم حقوق المواطنة الكاملة. لكن حتى الأجيال التالية منهم لا زالوا يعانون من العنصرية البنيوية المترسخة تاريخيا. تشير بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي لعام 2023 إلى أن نحو 44,5% من قوة العمل هم إما مولودون خارج الولايات المتحدة، أو مولودون داخلها، لكن من أصول غير بيضاء، إما لاتينية، آسيوية، أو أفريقية. ولا تشمل هذه النسبة ذوي الأعراق المختلطة.

ألمانيا

بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا النازية، بدأت عملية إعادة الإعمار ومشروع مارشال، ويُقدَّم ذلك اليوم كـ "المعجزة الألمانية". لكن ما يُغفل عادة هو أن هذا الازدهار قام على أكتاف «العمال الضيوف» الذين استقدمتهم ألمانيا لتعويض النقص الهائل في اليد العاملة. فبين عامي 1955 و1973 دخل نحو 14 مليون عامل «استقر منهم 2,7 مليون فقط» من تركيا وإيطاليا وإسبانيا واليونان والمغرب والبرتغال، في برامج صيغت على نموذج شبيه ببرنامج براكيرو الأمريكي: عمالة رخيصة، مؤقتة، ومحرومة من الحقوق السياسية.

المرحلة الثانية للهجرة الواسعة جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991، حين لعبت ألمانيا دوراً مركزياً في تفكيك يوغسلافيا، من الاعتراف المنفرد بكرواتيا وسلوفينيا إلى المشاركة في قصف الناتو لصربيا. وقد تلا هذا الخراب نزوح يقارب 900 ألف لاجئ إلى ألمانيا. ثم جاءت موجات أخرى مع توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً، ومع تدمير العراق وسورية وأفغانستان، وأخيراً حرب الناتو في أوكرانيا.

وبحسب تقرير المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين لعام 2023، يشكل ذوو الخلفية المهاجرة 24,9 مليون شخص «29,7% من السكان»، بمعدل توظيف 69%. ومع وجود 45,9 مليون عامل، وبافتراض أنّ 60% من السكان في سن العمل، فإن نحو22,4% من العمالة النظامية هم من خلفية مهاجرة، وهذه النسبة لا تشمل الجيل الثالث «6% من السكان وفق Destatis» ولا العمالة غير النظامية.

وتعتمد ألمانيا على الهجرة لملء فجوات سوق العمل في ظلّ التشيخ الديموغرافي؛ فقد أشارت تقارير عديدة، منها: رويترز، إلى أن ألمانيا مهدّدة بنقص يصل إلى 7 ملايين عامل بحلول 2035. كما تُظهر بيانات IAB أنّ كل الزيادة في التشغيل منذ 2005 تعود إلى ارتفاع التوظيف بين ذوي الخلفية المهاجرة، بينما يتراجع عدد العاملين من غير المهاجرين. كل ذلك يقود إلى استنتاج أن تركيب الطبقة العاملة في ألمانيا تغيَّر جذريا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يتغيّر اليوم بوتيرة أسرع، بحيث بات العمال المهاجرون وأبناؤهم يشكّلون عنصرا مركزيا في القوة المرشحة لتخوض الصراع الاجتماعي الأشد.

تعمل القوى اليمينية في بلدان المركز الرأسمالي على تعميق التناقضات الثانوية مطوِّرة أدوات الكراهية العرقية والثقافية لتشتيت الطبقة العاملة وإضعاف قدرتها على الفعل الجماعي

هل ستقوض العنصرية فعالية نضال الطبقة العاملة في المركز؟

لم يكن استقدام المهاجرين عبر مراحل الرأسمالية الأولى سوى وسيلة للحصول على العمل العضلي الرخيص. لكن بعد التحول العميق في النمط التكنولوجي للرأسمالية مع قدوم الثورة الرقمية في منتصف القرن العشرين، وصولاً إلى ثورة الذكاء الصناعي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين تغير الأمر. فالنمط التكنولوجي الجديد يتطلب جيلاً متمكناً من الأدوات التقنية الحديثة. هذا الأمر إلى جانب أزمة الشيخوخة التي تعصف بالمجتمعات الأوروبية، خلق ضغطاً منظّماً على الدول الإمبريالية لتعديل وضع المهاجرين القانوني والتعليمي فتم منحهم الجنسية، توسيع الحقوق المدنية، الحديث عن "الاندماج"، الاستثمار في تعليم اللغة وبرامج التدريب الرقمي، وغيرها من أدوات إنتاج قوة عمل مؤهلة بهدف التعامل مع الأمر بوصفه استثمار طويل الأمد في الأجيال القادمة.

مع ذلك، لم تتخلّ هذه الدول عن العنصرية البنيوية في خطابها السياسي، فهي أحد أهم مفاتيح سيطرتها على الطبقة العاملة. وقد أشار ماركس بوضوح في مراسلاته حول المسألة الإيرلندية «عندما كانت إيرلندا مستعمرة بريطانية وحدثت هجرات منها إلى المملكة المتحدة»، أشار إلى أن تعميق "العداء بين البروليتاريا الإيرلندية المهاجرة والبروليتاريا الإنجليزية هو سرّ عجز الطبقة العاملة الإنجليزية، رغم تنظيمها، وهو السر الذي تبقي عبره الطبقة الرأسمالية على سيطرتها، وهي واعية تماما لذلك».

اليوم، تعمل القوى اليمينية في بلدان المركز الرأسمالي على تعميق هذه التناقضات الثانوية، مطوِّرة أدوات الكراهية العرقية والثقافية لتشتيت الطبقة العاملة وإضعاف قدرتها على الفعل الجماعي. لكن اللوحة الديموغرافية تغيرت مع ارتفاع نسبة المهاجرين في القوة العاملة، إتقان الجيلين الثاني والثالث على الأقل للغة البلد، انخراطهم المتنامي في النقابات والحياة السياسية، وحضورهم الثقافي والاجتماعي، كل ذلك يجعل استنساخ نفس أدوات السيطرة الطبقية القديمة أقل فعالية مما كانت عليه في القرن الماضي. فموازين القوى تتبدل داخل الطبقة العاملة في تلك البلدان ومستوى الوعي والتواصل يتنامى، ومعها تتبدل حدود قدرة طبقة رأس المال على استخدام العنصرية بالطرق التقليدية كسلاح طبقي يضمن نفس النتائج السابقة.

خطة ترامب حول أوكرانيا... هل تكون فرصة جديدة أم إقراراً بالهزيمة؟

جاء الإعلان الأمريكي الأخير بخصوص إنهاء الحرب في أوكرانيا وكل ما رافقه من تسريبات في وسائل الإعلام بمثابة صدمة للبعض، فرغم أن الموقف الأمريكي كان يتأرجح في الآونة الأخيرة، ولا يخلوا من التصعيد إلا أنّ قمة ألاسكا التي انعقدت شهر آب الماضي كانت خطوة في الطريق الوحيد! ويبدو أن الواقع يفرض نفسه مجدداً في ظل تقدم عسكري روسي لا يمكن إنكاره، ما يجعل خيارات أوكرانيا أضيق، هي والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من خلفها.

■ علاء أبوفرّاج

بحسب ما جرى تداوله في وسائل إعلام متعددة، سلّم الجانب الأمريكي خطة مكونة من 28 بنداً للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في 20 من شهر تشرين الثاني الجاري، وسرعان ما بدأت وسائل الإعلام تنشر بنود الخطة في اليوم التالي مباشرة، مع تأكيدات قدّمها مسؤولون أوكرانيون وأمريكيون، ثم لم يمض وقتٌ طويل حتى خرج الرئيس ترامب بنفسه ليقطع الشائعات، ويؤكد الخطة، بل ويمهل كييف حتى يوم الخميس 27 تشرين الثاني لقبولها! وتعقد اليوم الأحد 23 تشرين الثاني مشاورات بين الترويكا الأوروبية «بريطانيا – ألمانيا – فرنسا» إلى جانب ممثل عن أوكرانيا بهدف «تقريب وجهات النظر» مع الجانب الأمريكي.

ما الذي يجري تداوله حول البنود الـ 28؟

قبل رصد التطورات الأخيرة في هذا الملف، يمكننا أن نستعرض أهم ما يجري تداوله حول خطة ترامب، ورغم وجود بعض التباينات بين وسيلة إعلام وأخرى، وفي غياب نص رسمي معلن لهذه البنود، تظهر أمامنا تأكيدات على أن العناوين العريضة للخطة تتحدث عن تسوية بخصوص الأراضي، وتنص على اعتراف بالسيادة الروسية على شبه جزيرة القرم، بالإضافة إلى دونيتسك ولوغانسك بوصفها أراض روسية بحكم الأمر الواقع، وتجميد الوضع الحالي في خيرسون وزابوروجيا على طول خط التماس، كما تشير الخطة إلى انسحاب القوات الأوكرانية من الجزء الذي تسيطر عليه من دونيتسك لإنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح. أما في المجال العسكري فيقترح الجانب الأمريكي تحديد حجم القوات المسلّحة الأوكرانية بـ 600,000 فرد مع التزام أوكراني يُثبّت دستوريا بعدم الانضمام إلى حلف الناتو، ويوافق الحلف في المقابل على عدم نشر قوات في أوكرانيا.

وهناك تضارب حول طبيعة الضمانات التي تقدّمها واشنطن لأوكرانيا في حال شنّت روسيا أي عمل عسكري جديد على أوكرانيا، فمنها ما يشير إلى أن واشنطن ستكتفي بإعادة فرض عقوبات على روسيا، بينما تشير مصادر أخرى إلى أنه سيكون هناك «رد عسكري منسق وحاسم» لكن مع الإشارة إلى أن كييف ستتعهد بالمثل من جانبها، وستخسر المظلة الأمريكية في حال «أطلقت صاروخاً واحداً على موسكو أو سانت بطرسبرغ».

هناك أيضاً بنود متعلقة برفع العقوبات عن روسيا، وعودتها إلى الاقتصاد العالمي، واستعادة مقعدها في مجموعة الثماني، بالإضافة إلى ضخ 100 مليار دولار من الأموال الروسية المجمدة إلى جانب 100 مليار أخرى تقدمها الدول الأوروبية لإعادة إعمار أوكرانيا، وتتم العملية بقيادة الولايات المتحدة التي ستحصل بموجب الاتفاق المطروح على 50% من الأرباح، وهناك ذكر أيضاً لشروط مرتبطة بمحطة زابوروجيا النووية، التي من المفترض أن يتم تشغيلها من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية، وتتقاسم روسيا وأوكرانيا الكهرباء بحصص متساوية.

معنى هذا الطرح الآن!

اعتبر زيلينسكي أن اللحظات الحالية هي «أصعب لحظات في التاريخ الأوكراني» وقال: إنهم أمام خيارين؛ إما «فقدان الكرامة أو فقدان حليفٍ رئيسي»، ثم صرّح الرئيس الأمريكي وقال للصحفيين في البيت الأبيض في ردّه على احتمال رفض أوكرانيا للخطة: «يمكنه أن يقاتل حتى ينفطر قلبه الصغير» وذكرت مصادر أمريكية، أن الضغوط التي تمارسها إدارة ترامب على كييف شديدة، ويهددون بوقف كل أشكال المساعدات العسكرية والاستخباراتية، ما يعني أن أوكرانيا لن تكون قادرة على تحقيق أي إنجازات ملموسة على جبهات القتال، بل ستواجه انكسارات حتمية في خطوط دفاعها.

صرّح الرئيس الأمريكي وقال للصحفيين في البيت الأبيض في ردّه على احتمال رفض أوكرانيا للخطة «يمكنه أن يقاتل حتى ينفطر قلبه الصغير»

أما من الجانب الأوروبي، فرغم أن الموقف السلبي لا يمكن إخفاؤه، إلا أن مجموعة من الدول الغربية أصدرت بياناً على هامش اجتماع مجموعة العشرين، اعتبرت فيه المسودة الأمريكية «أساساً يتطلب عملاً إضافياً» وهو ما يفترض أن يكون على جدول أعمال لقاء جنيف، لكن وبعيداً عن التصريحات الدبلوماسية المنمقة، تظهر- مجدداً من خلال الخطة- محاولة أمريكية للخروج «بأقل الخسائر» بل وبتسويق هذه الخطة بوصفها «انتصار أمريكي» كما لو أن واشنطن لم تكن طرفاً في هذه الحرب، فخطة ترامب هي ببساطة إعلان استسلام مع محاولة لتحقيق مكاسب ثانوية، فبنود ترامب من حيث الجوهر هي رضوخ للمطالب الروسية.

التوجه الأمريكي هذا ليس جديداً، بل ينسجم فعلياً مع تأكيدات متكررة قدمها الرئيس ترامب بخصوص هذا الملف، وكانت آخر الطروحات المشابهة متزامنة مع قمة ألاسكا، ولكن هذا التيار الذي يعبر عنه ترامب اليوم لم يكن التيار الوحيد، بل بات واضحاً أن ترامب لم يكن قادراً على فرض هذا التوجه بعد قمة ألاسكا، وشهدنا بعدها مناورة واسعة، لم يحقق الأوروبيون والأمريكيون خلالها سوى هزائم جديدة على الجبهة، والخيار الوحيد المتبقي هو الخروج بالخسائر الحالية، لأن تأخير هذا الحل سيعني حتماً خسائر إضافية. خصوصاً في ظل استنزاف كل الخيارات التقليدية لتغيير موازين القوى على الجبهة، يبقى السؤال المطروح حول الدافع الأمريكي الحقيقي، فإذا افترضنا أن الدول الأوروبية وأوكرانيا سيرفضون المقترح، فسيجدون أنفسهم أمام واقع صعب لا يهدد بحسم الصراع عسكرياً وفرض هزيمة مذلة فحسب، بل أيضاً سيراهنون بذلك على استقرار دولهم التي باتت أكثر هشاشة من أيّ وقت مضى، ويبدو من خلال التصريحات الأوكرانية والأوروبية أننا نتجه بالفعل نحو قبول الخطة من حيث المبدأ.

بعض التحليلات تحاول تقييم الموقف على أنّه محاولة أمريكية لرفع الضغط عن موسكو، واستمالتها إلى الجانب الغربي في المواجهة مع الصين، عبر تقديم مغريات، مثل: رفع العقوبات وإعادة دمجها في المنظومة الاقتصادية الغربية وإنهاء الحرب، لكن الواقع يقول غير ذلك تماماً، فهزيمة أوكرانيا هي في الواقع هزيمة للغرب مجتمعاً، ولحلف الناتو، وستكون سابقة تاريخية، وستنتج عنها ارتدادات لا يمكن احتواؤها، فإنهاء الحرب وفق خطة ترامب يعني تغيير خريطة أوروبا السياسية والعسكرية، وفرض توازن جديد حاول الغرب خلال أكثر من عقد مضى تجاهله، وإن كان إنهاء الحرب يعني تفرغ الولايات المتحدة لجبهة الصين، إلاّ أن الوضع على تلك الجبهة لم يعد كما كان في بداية الألفية، فروسيا لن تكون مستعدة لإعادة تموضعها كما يعتقد البعض، وخصوصاً بعد أن تعرضت للخداع سابقاً، وهي وإن كانت مضطرة لتحصيل مكاسب محتملة، فهذا لن يكون على حساب علاقات استراتيجية بنتها موسكو مع بكين، ما يعني أننا أمام واقع جديد لا في أوروبا وحدها، بل في العالم، واقع يواجه فيه الغرب هزيمة عسكرية في أوروبا وأخرى اقتصادية على المستوى العالمي.

بن سلمان في واشنطن... هل يُمكن الحفاظ على المواقع الأمريكية؟

أنهى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان زيارة إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، حيث التقى فيها مجموعة من المسؤولين الأمريكيين، على رأسهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، احتلت هذه الزيارة اهتماماً سياسياً وإعلامياً خاصاً، نظراً لكون العلاقات الثنائية بين البلدين تعيش اختباراً حقيقياً، ورغم الإعلانات عن خطوات ملموسة جرى إحرازها، إلا أن الصورة العامة لا تخبرنا بشكلٍ حاسم شكل وطبيعة التطور القادم.

أعلن الرئيس ترامب رسمياً أثناء الزيارة منح السعودية صفة «حليف رئيسي من خارج الناتو»، مما يمنحها امتيازات عسكرية واقتصادية، ويسهل نقل التكنولوجيا العسكرية نظرياً، لكنّها لا تعتبر اتفاقية دفاع مشترك، بل سيكون من البديهي أن يواجه تحديات حقيقية، بسبب وجود انقسام حاد داخل الولايات المتحدة حول توجهٍ كهذا. وكذلك الأمر بخصوص الحديث عن موافقة الإدارة الأمريكية لبيع السعودية 48 طائرة مقاتلة متطورة من طراز «إف-35» فمن حيث المبدأ يخضع بيع الأسلحة لدول في الشرق الأوسط إلى تشريعات ملزمة للرئيس، تضمن صراحة «الميزة العسكرية النوعية [لإسرائيل]» كما يتعارض هذا الإعلان مع قانون آخر يفرض تقييم صفقات تصدير طائرات F-35 من أجل عدم المساس بميزة «إسرائيل» النوعية، وهو ما يؤكد التقارير التي تتحدث عن أن السعودية ستحصل على نسخ متأخرة عن تلك التي تملكها «إسرائيل».

في جانب الاستثمارات، يجري الحديث عن تعهد استثماري بأن ترفع السعودية من استثماراتها في الولايات المتحدة من 600 مليار دولار إلى ما يقرب من تريليون دولار، لكن التعهد غير ملزم ولا يخضع لجدول زمني متفق عليه، جاء هذا إلى جانب عدد كبير من مذكرات التفاهم والإعلانات المشتركة في عدد كبير من الميادين، مثل: الذكاء الاصطناعي، والتعاون في مجال المعادن النادرة والطاقة النووية المدنية «مع تأكيد أمريكي أن الاتفاق لا يسمح بتخصيب اليورانيوم على الأراضي السعودية».

إن توجّه الرئيس الأمريكي لبناء علاقات مع السعودية ينبع من إدراكه لتغيير حقيقي في الشكل السابق للعلاقات الدولية، فبعد أن كانت العلاقات الثنائية السعودية-الأمريكية تخدم في نهاية المطاف الولايات المتحدة، واجهت هذه العلاقات اختبارات صعبة عندما بدأت المملكة السعودية بالمطالبة ببناء علاقات متوازنة تقوم لا على المنفعة الأمريكية فحسب، بل أن تلبي أيضاً مطالب السعودية من علاقة كهذه، ورغم محاولات ترامب المتكررة للمضي قدماً في هذا الاتجاه- على الأقل بحسب تصريحاته- إلا أن توجهاً من هذا النوع لا يمكن أن ينجز دون تغيرات جذرية في الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية، بل إن هناك تياراً عريضاً داخل واشنطن يرى في أن تحقيق السعودية ما تريده سيفتح الباب أمام دول أخرى كثيرة لتعيد صياغة علاقاتها مع الولايات المتحدة، ما من شأنه أن يغير موقع الولايات المتحدة بوصفها صاحبة الكلمة الفصل بشكل العلاقات الدولية.

ترامب ومن يمثلهم داخل الولايات المتحدة، يرون أن دولاً إقليمية كبرى، مثل: السعودية، باتت تملك مقومات حقيقية لتحقق قفزات نوعية، ويدركون أيضاً أن أمام الرياض خيارات متعددة لتحقيق ذلك، وعلى هذا الأساس يبدو بالنسبة لهم أن أي تأخر في تطوير العلاقات معها سيدفع السعودية أسرع باتجاه بكين وموسكو، وخصوصاً في ظل استعداد دول كبرى في الشرق لتقديم كل ما تحتاجه السعودية.

بغض النظر عن شكل التطور اللاحق للعلاقات الأمريكية-السعودية، بات من الواضح أن واشنطن لن تكون قادرة على فرض شروطها، بل ستكون مجبرة أمام الواقع الجديد لتقديم تنازلات ملموسة، لكن المضي قدماً في هذا الاتجاه يعني ضمنياً اعترافاً أمريكياً بالواقع الجديد، ويفتح الباب واسعاً أمام تهديد مكانة كانت سابقاً محفوظة «لإسرائيل» أما اليوم يبدو أن الحسابات الأمريكية تتغير تحت ضغط الظرف العالمي العام.

غزة على حافة الهاوية: وقف النار وهمٌ تُعيد «إسرائيل» تفجيره يومياً

رغم سريان «اتفاق وقف إطلاق النار» في 10 تشرين الأول 2025 بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال، لا تزال غزة تشهد تصعيداً ميدانياً ممنهجاً. فالهدنة، التي قدّمتها الإدارة الأمريكية كـ «إنجاز دبلوماسي» للرئيس دونالد ترامب، باتت تُستخدم كغطاءٍ لاستمرار الاعتداءات اليومية على المدنيين، ولتنفيذ مخطّط تهجيري طويل الأمد. فالهدف الاستراتيجي لـ«إسرائيل» لم يعد خافياً: تفريغ قطاع غزة من سكانه، وفرض السيطرة الكاملة على الضفة الغربية، وإنهاء الملف الفلسطيني بشكل نهائي، وهو ما يُعلن عنه علناً كبار المسؤولين في «إسرائيل»، من وزراء وقادة أمنيين.

■ معتز منصور

الميدان يكذّب الخطاب الدبلوماسي. فالغارات لم تتوقف ليوم واحد منذ بدء الهدنة. في 22 تشرين الثاني وحده، استُشهد 24 فلسطينيًا بينهم أطفال في خان يونس ومدينة غزة. وإجمالي الشهداء منذ 10 تشرين الأول بلغ 318، والجرحى 788. هذا التصعيد لا يُفسَّر بـ «خروقات متبادلة»، بل بسياسة واضحة: تحويل الهدنة إلى آلية لإعادة ترتيب الوجود العسكري، لا لإنهاء الحرب.

"الخط الأصفر»: حدود متحركة لفرض وقائع جديدة

يُفترض أن يمثل «الخط الأصفر» – الحد الفاصل المرسوم بحواجز صفراء- مناطق السيطرة المتفق عليها: شرقاً لقوات الاحتلال، وغرباً لمناطق المقاومة. لكن مصادر ميدانية وحركة حماس تتهم «إسرائيل» بتحريك هذا الخط غرباً بشكل منهجي. ففي يوم الجمعة الماضي، تقدّمت قوات «إسرائيل» 250 متراً داخل مناطق كانت قد انسحبت منها، ما غيّر الخرائط الميدانية وأجبر آلاف النازحين على النزوح مجددًا نحو مناطق غير مأهولة، تفتقر لأدنى مقوّمات الحياة.

وفي 22 تشرين الثاني، بـرّرت «إسرائيل» غاراتها باعتبارها ردًا على تسلل مسلح تابع لحماس استهدف جنود في جيش الاحتلال. لكن عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، نفى هذا الادّعاء جملة وتفصيلاً، وطالب الوسطاء الدوليين، ولا سيما الإدارة الأمريكية، بالضغط على «إسرائيل» للكشف عن هوية «المسلح المزعوم»، مُتحدًّيا مصداقية الرواية الإسرائيلية. كما أكّد أن الحديث عن استهداف مقاتلين في رفح بعد إعطاء ضمانات بإخراج المحاصرين من الأنفاق.

في سياق متصل تناقلت وسائل إعلام عبرية وعربية، في الأيام الماضية، خبراً مفاده أن قيادة حماس أبلغت الوسيط الأمريكي ويتكوف بـ «انسحابها من اتفاق وقف إطلاق النار». وقد نفت قيادة حركة حماس هذا الخبر لاحقاً، ووصفتته بأنه «مناورة [إسرائيلية]»، تهدف إلى تحميل المقاومة مسؤولية الخروقات، وصرف الأنظار عن الانتهاكات اليومية التي ترتكبها قوات الاحتلال.

قوات حفظ السلام: وصاية أمريكية تحت غطاء دولي

أما مساعي نشر «قوة دولية للاستقرار» في غزة، فتُواجه عقبات جوهرية. فرغم تبنّي مجلس الأمن القرار 2803 في 17 تشرين الثاني، تقتصر المشاركة الفعلية على عدد محدود من الدول «مصر، قطر، الإمارات، إندونيسيا»، بينما تُرفض مشاركة تركيا صراحةً من قبل «إسرائيل». الأهم، أن حماس ترفض وجود أي قوات أجنبية، وتصف الخطة بـ«الوصاية الاستعمارية»، فيما عبّرت روسيا والصين عبر امتناعهما عن التصويت عن مخاوفهما من فرض «وصاية أمريكية» على القطاع، وغياب أي دور للسلطة الفلسطينية في الترتيبات المستقبلية.

أليس في بلاد «اللا منطق»

تظهر قصة «أليس في بلاد العجائب» لـ«لويس كارول» عوالم سريالية وغرائبية يتداخل فيها الخيال مع الواقع. قصة خيالية موجهة إلى الأطفال وتحوي «الكثير الكثير من الهراء»، حسب رأي النقاد، من خلال التلاعب بالمنطق وتجسيد الفوضى ببراعة نافست فيها، وتفوقت على كثير من الأعمال الأدبية.

■ ايمان الذياب

ربما لأنه في هذه القصة بالذات يجري استكشاف ذلك الخط الفاصل بين ما هو حقيقي وما هو خيالي، أكثر من غيرها من القصص، فبطلة القصة، الطفلة ذات الأعوام العشرة «أليس» تواجه عالما يتلاعب بقوانين المنطق والواقع، عالم تحكمه أقصى درجات العبثية و«اللا منطق»، وعليها أن تتعامل معه.

عن بلاد يحكمها «اللا منطق»!

في بلاد تعج بالمشاكل التي تحتاج إلى حلول فعالة وحقيقية، البعض منها يتطلب سرعة عالية للحل قبل أن تستفحل، وحيث، ليس ثمة نية واضحة لتقديم مثل هكذا حلول، تحتاج أولا إلى إرادة سياسية، وثانيا لنهج يستند إلى تقديم مصلحة البلاد والعباد على أي اعتبار آخر، فترسم السياسات المطلوبة على هذا الأساس. غالبا ما تكون الحلول المقترحة مشكلة بحد ذاتها، حل مشكلة بمشكلة أكبر منها، فالكهرباء مثلا، وهي مشكلة هامة وقديمة ومعقدة، يتفق الجميع على ضرورة الإسراع بحلها، ولكن ما جرى اتخاذه من قرارات، لم يفعل شيئا سوى أن زاد الطين بلة وعمّق المشكلة وعقّدها أكثر. ومثلها الاتصالات، وغيرها من قضايا أخرى عديدة تتبع المنطق نفسه. مما جعل البعض يصف سورية اليوم متندرا بأنها البلاد التي يحكمها «اللا منطق» وتعجز سلطاتها عن حل أية مشكلة مهما كانت بسيطة «كالسير والمواصلات» مثلا.

في دمشق، لا تسير مشكلة المواصلات، الدائمة والمتجددة، باتجاه حل فعال ينهي حالة الازدحام وأزمة السير المستمرة ومعاناة الناس منها. يحمّل كثيرون «البسطات» التي تعج بها شوارع دمشق وأصحابها وزر هذه الأزمة، وهو جانب صحيح إلى حد ما، ويتحدث قليلون عن السيارات الفارهة التي ملأت الشوارع في مدينة ما زالت تعاني ضيق شوارعها القديمة وأزقتها، ولم تقدم لها الحكومات المتعاقبة سوى إجراءات سطحية شملت بعض الإصلاحات الجزئية لشارع هنا أو هناك، واستعراضات «مثل دهانات الشوارع وتغيير حجر بعض الأرصفة» بهدف التصوير والعرض الإعلامي!

الفقر والفقراء

يطرح البعض حلولا للمشكلة «إلغاء البسطات أو ترحيلها» مثلا، ولكن نظرة سريعة في وجوه أصحابها تظهر حجم بؤس وشقاء هؤلاء، ووصولهم إلى أقصى درجات الفقر في بلاد يعاني فيها الاقتصاد والقطاع الإنتاجي من التدهور، حيث لا زراعة ولا صناعة ولا معامل ولا مشاريع، بل مجرد وعود بالاستثمارات! تدفع البطالة والفقر بالناس إلى قبول أي عمل مهما كانت شروطه مجحفة، بغية البقاء على قيد الحياة مع أسرهم، وغالبية أصحاب البسطات من هؤلاء، إضافة إلى المهن المشابهة، العتالين و«العتالات» في أسواق الخضرة و«بائعي الخبز والمحارم والعلكة...» الذين يتزايد عددهم في قلب العاصمة، وغير بعيد عن مؤسساتها وقادتها الجدد. وهؤلاء لم يقدموا على هذه الأعمال إلا بعد أن استنفذوا كل ما يمكن من محاولات للحصول على ما يؤمن لهم لقمة العيش.

في المحصلة لا يختار الناس هذا النوع من الأعمال برغبتهم، ولا يقومون به عن ترف، فخيارات الناس يحددها الواقع الذي يعيشونه، وفي عالم اليوم، ليست البطالة، بطالة تامة أو عطالة نهائية، فالعمل على أقل تقدير، يفترض أن يوفر حياة كريمة لصاحبه، ولا تنتهك فيه كرامة الإنسان، وإلا لا يعتبر عملا.

بيت القصيد

يمكن أن يعذر من يقدم حلولا كهذه عندما يكون من العامة من الناس، وليس بذي اختصاص، ولكنها لا تغتفر عندما تصدر عن مسؤول وصاحب قرار أو من يتصدى للعمل السياسي وقضايا الشأن العام، فللقضاء على ظاهرة الفقر مثلا، يفترض أن تعالج بمنطق «يقضي على الفقر نفسه وليس على الناس الفقراء»، يتطلب المنطق هنا بحث الظاهرة بكل أبعادها وتاريخها وجذورها والأهم علاقتها بغيرها من الظواهر المترابطة والمتشابكة مع بعضها في محاولة لإيجاد حل فعال وجذري لها. وهنا يكمن بيت القصيد، ففي سورية تترابط المشاكل والقضايا العميقة والمعقدة بمختلف أنواعها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لدرجة لا يمكن حل أحدها بشكل جزئي ومستقل عن الأخرى، مما يقتضي حلولا ذكية وعميقة ومتكاملة، ضمن حل شامل وبالجملة لمختلف المسائل، وهو ما يعنيه الحل السياسي.

تختلف أراء النقاد فيما تريد «أليس وبلاد العجائب» أن تقوله، البعض يؤكد أن القصة استكشاف لمفاهيم، كالهوية، والفضول، والتفكير النقدي... في عالم الطفولة، وآخرون يؤكدون أنها تعكس نقدا للعديد من القواعد الاجتماعية والمؤسسات، مثل السلطة ونظام المحاكم حينها، والتي يرون «أنها كانت بلا معنى، لأنها بلا عدل». بينما يتفق كثيرون على أن «الهراء الأدبي والتلاعب والفوضى واللا منطق في القصة» دفع الطفلة، كما سيدفع القارئ لاحقا، إلى البحث والتساؤل عن كيفية رؤيتها للعالم، والمنطق الذي يحكمه.

الشتاء... ومواجهة أخرى

«أطفال حفاة الأقدام يسبحون في برك موحلة، بينما تحاول مجموعة من الشبان والنساء إعادة تثبيت الخيام التي تناثرت في الشوارع وعلى الشواطئ جراء العاصفة، وحيث اجتاحت أمواج من مياه البحر عدداً منها». هكذا وصف أحد التقارير الإعلامية حال الغزاويين في مواجهة أول عاصفة في هذا الشتاء.

لم يتمكن سكان الخيام المكتظة على شاطئ جنوب غزة من فعل الكثير أمام الرياح والأمطار الغزيرة التي حملتها العاصفة، في الأيام القليلة الماضية على غزة. ولم تصمد البيوت المؤقتة المصنوعة من القماش المشمّع والخشب المُستصلح فانهارت على ساكنيها في الليل تحت المطر الغزير وغرقت ممتلكات أصحابها القليلة، من مراتب ينامون عليها وبطانيات يتدثرون بها طلبا للدفء. «كان يوم هبوب الرياح يوماً أسود علينا»، حسب تعبير إحدى قاطنيها. حاول البعض الاحتماء في المباني المدمّرة، حتى تلك المهدّدة بالانهيار، التي غطت قطع من البلاستيك ثقوبها الواسعة.

يعلم الجميع ما ينتظره هذا الشتاء في غزة، لقد عاشوا التجربة مرارا وتكرارا. وحيث يستعدّ نحو نصف مليون فلسطيني يعيشون في منطقة المواصي الساحلية المكتظة جنوبي غزة، لشتاء قارس. وقد كشفت عاصفة الأسبوع الماضي أن أكثر من مليوني فلسطيني في غزة ما زالوا يواجهون أزمة إنسانية، وواقعا مأساويا بسبب انعدام مقومات الحياة وصعوبة الوصول إلى مستلزمات أساسية، بسبب استمرار الحصار «الإسرائيلي»، منها مستلزمات الشتاء من أغطية وسجّاد وفرش، ونقص تقديم الخدمات الحيوية مما أدى إلى انتشار الأمراض من نزلات برد وسعال كل ذلك رغم أن فصل الشتاء ما زال في بدايته. وحسب وكالات الإغاثة، فإن المأوى هو الحاجة الأكثر إلحاحا خاصة أن معظم منازل غزة دُمّرت بالكامل أو أصبحت غير صالحة للسكن جرّاء الهجمات الإسرائيلية المتتالية، إضافة إلى الغذاء، حيث يؤكد الناس ومسؤولو الإغاثة أن الكميات غير كافية على الإطلاق. رغم أن اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمه دونالد ترامب، نص على إرسال «مساعدات كاملة» إلى غزة، فثمة مخزون كبير من الأغذية والخيام والأغطية البلاستيكية، لم يتم إدخالها بسبب العقبات الكثيرة والإجراءات البيروقراطية المُعقّدة والغامضة التي يضعها «الإسرائيليون» أمام تنفيذ الاتفاق، مما يُبطئ وتيرة وصول المساعدات أو يوقفها حسب ما تشير إليه التقارير الإعلامية نقلا عن مسؤولين من الأمم المتحدة.

زعماء أوروبا المفقودون: كيف قوّضت النيوليبرالية

شهدت أوروبا في زمن مضى ظهور رجال دولةٍ أقوياء خرجوا من محارق الحروب، وحركات المقاومة، ودوّامات السياسة الجماهيرية. فبغض النظر عن مدى احترامنا لهؤلاء وتوافقنا مع خطهم السياسي، برزت شخصيات، مثل: شارل ديغول، وونستون تشرشل من قلب صراعات وجودية، يحمل كلّ منهم رؤية واضحة لما يريدون لدولهم. جمع هؤلاء بين الرؤية الاستراتيجية وحدس الدولة، وتمكنوا من توجيه أوروبا نحو ما يشاؤون في منتصف القرن العشرين.

■ عروة درويش

أما اليوم، فيبدو الطيف السياسي في أوروبا الغربية محكوما بمزيج من التكنوقراط والمديرين المهنيين. رؤساء الحكومات ورؤساء الدول يُوصَفون غالبا بأنّهم إداريون أكثر منهم قادة أصحاب رؤية، يتنقلون ضمن هوامش ضيّقة من السياسات الجاهزة. ليثور في هذا السياق سؤال ملح: لماذا عجزت أوروبا المعاصرة عن إنتاج قيادات من عيار ديغول؟

الجواب المختصر: تحوّلات بنيوية عميقة منذ السبعينيات: صعود الرأسمالية المالية النيوليبرالية، متزامنا مع تراجع سياسات الطبقة العاملة الصناعية، والبيروقراطية المتزايدة للاتحاد الأوروبي، وتآكل السيادة الوطنية، وتعاظم التبعية للولايات المتحدة. غيّرت هذه القوى المشهد السياسي الأوروبي، فأنجبت طبقة من المدراء السياسيين بدل رجال الدولة الحقيقيين، وفرّغت اليسار– وكذلك اليمين التقليدي– من مضامينهما، وأحكمت قبضة الشركات والهيمنة الأمريكية على النخب الأوروبية.

في هذا المقال نحلل مسار هذه التحوّلات التاريخية، ونفحص نتائجها على موقع أوروبا العالمي، لنختم بالسؤال: هل يمكن أن تنشأ في المستقبل أشكال جديدة من الفعل السياسي– من الحركات العمالية إلى التيارات السيادية– قادرة على صناعة قيادة أوروبية متجددة؟

إنتاج النخب السياسية الأوروبية تاريخياً

كي نفهم تراجع نوعية القيادة الأوروبية، ينبغي أولا فهم الكيفية التي صيغ بها جيل الزعماء السابقين. فقد استمدّ قادة أوروبا في منتصف القرن العشرين شرعيتهم ورؤيتهم من ظروف تاريخية استثنائية. كثيرون منهم صيغوا في أتون الحرب والمقاومة الوطنية: شارل ديغول قاد «فرنسا الحرة» في الحرب العالمية الثانية، مكتسبا رصيدا لا نظير له، أهّله لقيادة فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب. كونراد أديناور أعاد بناء ألمانيا الغربية من أنقاض الهزيمة، وشخصيات، مثل: ألتشيده دي غاسبري في إيطاليا، أو موريس توريس في فرنسا، صعدت عبر المقاومة أو الحركات العمالية.

صقلت هؤلاء تجارب السياسة الجماهيرية والإيديولوجيات الكبرى– من مقاومة الفاشية إلى الغولية والديمقراطية المسيحية والاشتراكية– وهو ما منحهم عمقا فكريا وأفقا استراتيجيا واضحا. كانت جذورهم الاجتماعية الراسخة في المجتمع الصناعي– حيث النقابات قوية، والأحزاب الجماهيرية قائمة، والانقسام الطبقي واضح– تعطيهم وزنا وقدرة على حمل مشاريع وطنية كبرى.

لكن مع نهاية القرن العشرين، تآكل هذا النمط من إنتاج النخب. لم يعد الجيل الجديد من السياسيين الأوروبيين صاعدا من ميادين الحرب أو ساحات النضال العمالي، بل خرج من البيروقراطيات و«مراكز الأبحاث» ووزارات المالية. أصبحت السياسة مسارا مهنيا منضبطا، يُنتج «خبراء سياسات» لا زعماء جماهيريين.

تقلّصت الأحزاب الجماهيرية تقلّصا حادا، وتحوّلت– كما تظهر الدراسات المقارنة– من مؤسسات جماهيرية إلى آلات انتخابية خاوية، تديرها شركات الاستشارات ومديرو الحملات. ومع غياب أتون الصراع الإيديولوجي الشعبي، فقد هؤلاء عمق الرؤية الاستراتيجية الذي ميّز قادة الماضي.

بكلمة موجزة: خطّ الإنتاج التاريخي الذي كان يصنع رجال الدولة– الحركات الشعبية، الصراع الطبقي الصناعي، والحروب الكبرى أيضا– استُبدل بخطّ إنتاج يصنع التكنوقراط.

شهدت أوروبا الغربية عملية إزالة تصنيعية عميقة منذ السبعينيات فقد تراجعت حصة العاملين في قطاع التصنيع «الذي يمثّل جوهر الطبقة العاملة الصناعية التقليدية» بشكل حاد عبر الاقتصادات الكبرى

تحوّل البنية الطبقية الأوروبية

من منظور الاقتصاد السياسي الماركسي، يكمن أصل الأزمة في التحول البنيوي للرأسمالية منذ السبعينيات. كان «العصر الذهبي» للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية يقوم على الإنتاج الصناعي، والنقابات القوية، والتسوية الاجتماعية بين رأس المال والعمل في إطار دولة الرفاه الأوروبية. وكان ذلك يوفر قادة قادرين على الموازنة بين المصالح الطبقية للنخب والتعبير عن الطبقة العاملة «والسعي إلى النهب من بقية أنحاء العالم في هذا المسعى».

لكن السبعينيات شهدت– كما يقول ديفيد هارفي وسمير أمين– «ثورة مضادة نيوليبرالية»: انتقال من الرأسمالية الصناعية «الفوردية» إلى الرأسمالية المالية المعولمة. شهدت أوروبا إزالة صناعية واسعة، فيما تضخّم دور المالية والخدمات والشركات المتعددة الجنسية. قوض هذا التحول الأسس الاجتماعية التي كانت تنتج القادة ذوي الرؤية الوطنية المستقلة.

أبرز التحوّلات الطبقية كانت في تراجع الطبقة العاملة الصناعية ونقاباتها. المصانع أغلقت أو انتقلت إلى الخارج، وانخفضت كثافة الانتساب النقابي عبر أوروبا، بينما نما قطاع الخدمات الخاص نموا هائلا. ومع ذلك، تعاظمت قوة رأس المال المالي: البنوك، صناديق التحوط، والشركات متعددة الجنسية.

إنّ هذا المسبب هو الأساس في تحوّل السياسيين الأوروبيين إلى مجرّد دمى ترتدي أزياء رسمية، ولهذا هو يستحق منّا أن نوليه ما يستحقه من التحليل المدعوم بالأرقام:

شهدت أوروبا الغربية عملية إزالة تصنيعية عميقة منذ السبعينيات. فقد تراجعت حصة العاملين في قطاع التصنيع «الذي يمثّل جوهر الطبقة العاملة الصناعية التقليدية» بشكل حاد عبر الاقتصادات الكبرى: في دول الاتحاد الأوروبي الـ 15 شكلت وظائف التصنيع نحو 28% من إجمالي التوظيف عام 1970، لكن هذه الحصة انخفضت إلى حوالي 14% فقط بحلول أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. يمثّل ذلك عمليا «نصفنة» لحصة التصنيع من التوظيف خلال هذه الفترة.

لنتحدث عن بريطانيا: في أوائل السبعينيات، كان نحو ثلث العمال البريطانيين يعملون في التصنيع، وبحلول عام 2016 تراجع قطاع التصنيع وما يرتبط به إلى 15,1% فقط من التوظيف، وانخفض عدد العاملين في التصنيع في بريطانيا من ذروته التي بلغت نحو 13 مليون عامل عام 1979 إلى ما يقارب 6–7 ملايين عامل في السنوات الأخيرة. في الحقيقة، منذ 2012، لم يعد التصنيع يمثل سوى نحو 10% من الوظائف في بريطانيا، وهو ما يعكس انخفاضا بمقدار 24 نقطة مئوية مقارنة بالسبعينيات.

أمّا فرنسا، فشهدت أحد أكثر مسارات التراجع الصناعي حدة. ففي عام 1980، كان نحو 20% من الوظائف الفرنسية في القطاع الصناعي، ومنذ ذلك الحين فقدت البلاد نحو 2,2 مليون وظيفة صناعية. وبحلول 2018، لم تعد الصناعة تمثل سوى حوالي 10% من التوظيف في فرنسا، وللمقارنة، كانت حصة التصنيع في فرنسا تقارب 19% عام 1970، ثم هبطت إلى نحو 8–9 % فقط بحلول 2018.

بالنسبة لألمانيا، فقد بقيت أكثر الاقتصادات الصناعية في أوروبا، لكنها مع ذلك شهدت تراجعا كبيرا في التوظيف الصناعي. ففي عام 1973، كان نحو 40% من الوظائف في ألمانيا الغربية ضمن قطاع التصنيع، وبحلول 2012 انخفضت هذه الحصة إلى حوالي 20% من الوظائف، أي تراجع بنحو 19 نقطة مئوية. اليوم، يعمل حوالي خُمس العمال الألمان في التصنيع فقط. ورغم أنّ القطاع الصناعي يساهم بأكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا– وهي نسبة أعلى بكثير من فرنسا التي تبلغ نحو 13% – لكن من حيث التوظيف، فقد انخفضت الحصة تقريبا إلى النصف مقارنة بعام 1970.

هذا التآكل طويل الأمد في حجم الطبقة

والأمركة النخب السياسية الأوروبية؟

العاملة الصناعية يعني أن المصانع نحو نصف الوظائف والنشاطات الصناعية الثقيلة، التي كانت توظّف عشرات الملايين من العمّال المنظّمين والذين يتقاضون أجورا مرتفعة نسبيا، باتت اليوم توظّف عددا أقل بكثير. وقد قوضت خسارة هذه الوظائف القاعدة الاجتماعية التقليدية للقادة «ذوي الرؤية الوطنية» المرتبطين بالطبقة العاملة.

تراجع النقابات وانفجار قطاع الخدمات

إلى جانب تقلص التوظيف الصناعي، شهدت عضوية النقابات العمالية ونفوذها تراجعا حادا منذ السبعينيات–وهو عنصر أساسي في تدهور «التنظيمات» التي تمثل الطبقة العاملة وبما أن النقابات كانت تقليديا أقوى ما تكون في قطاعات التصنيع والقطاعات العمالية الزرقاء، فقد تُرجمت إزالة التصنيع مباشرة إلى عدد أقل من العمال المنظَّمين نقابيا، وإلى انخفاض كثافة الانتساب النقابي.

بلغت عضوية النقابات العمالية ذروتها في بريطانيا عند 13,2 مليون عضو عام 1979، ثم تراجعت بشكل حاد خلال العقود اللاحقة. وبحلول عام 2022، انخفض عدد المنتسبين إلى نحو 6,4 مليون فقط «أي أن 23% فقط من العاملين أعضاء في نقابات». وفي فرنسا لطالما كانت معدلات الانتساب النقابي أقلّ نسبيا، لكنها مع ذلك شهدت تراجعا كبيرا– من نحو 20% من العمّال المنظَّمين نقابيا في السبعينيات إلى أقل من 9% اليوم، في ألمانيا الغربية، كانت كثافة الانتساب النقابي تقارب ثلث قوة العمل في السبعينيات والثمانينيات، وبعد إعادة التوحيد، حين انضم كثير من العمال في الشرق إلى النقابات، تجاوز عدد المنتسبين 11 مليونا عام 1991. لكن منذ ذلك الحين، فقدت النقابات الألمانية نحو نصف أعضائها. وبحلول 2010، لم يكن الاتحاد الأكبر «DGB» يضم سوى 6,2 مليون عضو، انخفاضا من 11,8 مليون عام 1991. وهبطت كثافة الانتساب النقابي في ألمانيا إلى 16,5% فقط بحلول 2018.

بينما تراجعت قطاعات التصنيع والصناعات التقليدية الأخرى، توسّع التوظيف في القطاع الخاص الخدمي توسعا هائلا عبر أوروبا الغربية ففي دول الاتحاد الأوروبي الـ15 مثل قطاع الخدمات تقريبا عام 1970، وبحلول 2017 ارتفعت هذه الحصة إلى نحو 75% من إجمالي التوظيف، وفي دول الاتحاد الأوروبي الـ 27، وصلت حصة الخدمات إلى 71,5% من مجموع الوظائف بحلول عام 2011، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في العقدين الأخيرين.

لهذا أصبح السياسيون مقيدين بقوة رأس المال العابر للحدود: أسواق السندات، تقلبات العملات، قواعد المؤسسات المالية الدولية، وشروط البنك المركزي الأوروبي. في هذا السياق، تحول القادة الوطنيون إلى «مديري» العولمة.

أشار عالم الاجتماع الماركسي فولفغانغ شتريك إلى أن تباطؤ النمو منذ السبعينيات جعل السياسيين غير قادرين على التوفيق بين مطالب الديمقراطية ومتطلبات الأسواق، ما دفع الدول إلى خدمة المستثمرين على حساب المواطنين. وهكذا تلاشت قدرة القادة على صياغة رؤى استراتيجية مستقلة– فأي برنامج جذري يُعاقب فورا بهروب رأس المال أو عقوبات أوروبية. وتسامح النظام النيوليبرالي الأوروبي بصورة ممنهجة مع صعود طبقة سياسية تُدرك أن نجاحها مرتبط بالتوافق مع الأسواق والمؤسسات، لا مع الشعوب.

النيوليبرالية وموت السياسة

أحد أكثر تجليات التحوّل وضوحا هو التسطّح الإيديولوجي للسياسة الأوروبية. فقد تراجع دور الطبقة العاملة، وتراجعت معه الإيديولوجيات الكبرى. أدى انهيار المعسكر الشرقي والانتصار العالمي للرأسمالية النيوليبرالية إلى شعور نخب أوروبا بأنّ «نهاية التاريخ» التي تحدّث عنها فرانسيس فوكوياما قد جاءت بالفعل، حيث ساد شعور بأن لا بديل عن الليبرالية الرأسمالية بعد اليوم.

تلاشت الفوارق بين اليسار واليمين في أوروبا الغربية. فالأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية تخلت عن برامجها الجذرية واعتمدت «الطريق الثالث» – مزيج من الكفاءة الإدارية وسياسات السوق. وبدلاً من أن تكون ممثلة للطبقة العاملة، صارت تستجدي الطبقات الوسطى عبر سياسات اقتصادية ليّنة ومتصالحة مع الرأسمال.

أما اليمين المحافظ، الذي أدرك يوما أن الصناعة هي عصب قوة أوروبا، فقد تماهى هو الآخر مع النيوليبرالية. وبحلول التسعينيات، كانت الخيارات الجوهرية بين اليسار واليمين متطابقة تقريبا: التجارة الحرة، الاندماج الأوروبي، تحرير الأسواق، وتقليص دور الدولة.

تحولت السياسة إلى منافسة بين إداريين، لا بين رؤى اجتماعية متناقضة. وبذلك، بات من المستحيل تقريبا أن يظهر قادة أصحاب مشاريع كبرى، فكلّ من يخرج عن الإجماع النيوليبرالي يُنبذ ك «غير واقعي».

الأمركة: التبعية البنيوية لأوروبا

إلى جانب العوامل الداخلية، كان النفوذ الأمريكي عاملاً حاسما في صياغة النخب الأوروبية. فطوال عقود ما بعد الحرب، شكلت أوروبا الغربية «شريكا تابعا» في مشروع الهيمنة الأمريكية. أشار سمير أمين إلى أنّ الاتحاد الأوروبي ليس «مشروعا أوروبيا» بقدر ما هو «الجناح الأوروبي للمشروع الأطلسي تحت الهيمنة الأمريكية».

حيث تتجلى الأمركة في ثلاثة مستويات:

- **العسكرة عبر الناتو:** أوروبا اعتمدت على المظلة الأمنية الأمريكية ولم تطور دفاعا مستقلاً. ومع تعاظم التوترات العالمية، أصبح الارتهان للناتو عائقا أمام السيادة الأوروبية.
- **نمذجة الاقتصاد وفق الليبرالية الأمريكية:** تبنت أوروبا سياسات خصخصة، استقلالية للبنوك المركزية، قيودا مالية شبيهة بوصفات «الإجماع في واشنطن».
- **هيمنة الشركات والإعلام الأمريكيين:** سيطرة «غوغل» و«آبل» و«ميتا»، وسيطرة وكالات التصنيف الأمريكية، ونفوذ الشركات العسكرية الأمريكية، جميعها كرّست اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة.

كل هذا أعاد تشكيل النخب الأوروبية وفق منطق أطلسي لا يجرؤ على تحدّي واشنطن، ما عزّز دور «المدير الدبلوماسي» على حساب رجل الدولة المستقل.

التحوّل البنيوي الآخر كان صعود جهاز إداري أوروبي هائل يقيّد حركة القادة الوطنيين. فقد أصبحت مساحات واسعة من السياسات خاضعة لقواعد فوق وطنية: الانضباط المالي، قوانين التنافسية، استقلالية البنك المركزي الأوروبي، إلخ. هذه البنية تفضّل نوعا محددا من السياسيين: خبير بارع في المفاوضات التقنية، يتقن اللغة البيروقراطية، ويتجنّب المجازفة– أي «مدير سياسي»، لا «قائد تاريخي».

الفوارق بين اليسار واليمين في أوروبا الغربية فالأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية تخلت عن برامجها الجذرية واعتمدت «الطريق الثالث» مزيج من الكفاءة الإدارية وسياسات السوق

في سردٍ سريع لهذه البيروقراطية القاتلة وآليات عملها:

- القواعد الأوروبية تقيّد أي رؤية جذرية.
- المفوضية الأوروبية تمتلك سلطة تنفيذية وتشريعية واسعة دون انتخاب مباشر.
- البرلمان الأوروبي ضعيف التمثيل والتأثير.
- عملية اتخاذ القرار تتم خلف الأبواب المغلقة بين حكومات ومشرّعين غير منتخبين. في هذه البيئة تنتج أوروبا «جان كلود يونكر» و«أورسولا فون دير لاين»، لا «شارل ديغول» أو «فيلي برانت».

هل يمكن ظهور قيادة أوروبية جديدة؟

رغم المشهد القاتم، التاريخ لا يسير في خط مستقيم. فالأزمات التي تهزّ أوروبا بدأت تخلق شروطا جديدة قد تنتج قادة مختلفين، ويمكننا تلمّس ذلك لدى اليسار الأوربي الذي تمكن من إبراز أسماء أشخاص، مثل: ميلانشون وكوربين. بوادر التحوّل تشمل:

- **عودة الحركات العمّالية والاجتماعية** «إضرابات فرنسا، احتجاجات ضد التقشف».
- **صعود بدائل يسارية** تدعو لسياسات جديدة «ملكية عامة، تحدّي قواعد الاتحاد الأوروبي».
- **تيارات سيادية تقدّمية** تؤمن بسيادة وطنية ديمقراطية دون قومية عنصرية.
- **انهيار الإيمان بالنيوليبرالية** وعودة النقاش حول الدولة الصناعية والسياسات العامة.
- **حركات إصلاح داخل الاتحاد الأوروبي** تدعو لاتحاد ديمقراطي أقوى، ما قد يتيح ظهور قادة على مستوى القارة.

هذه ليست قوى ناضجة تماما، لكنها بوادر لعصر جديد، قد يصوغ جيلاً من القادة، إذا استطاعت أن تجسّد مشروعا تاريخيا بديلاً. إن التغلب على ضعف القيادة ليس مسألة أشخاص، بل مسألة بنى وشروط. وإذا استطاعت أوروبا أن تغيّر هذه الشروط– بتجديد الديمقراطية، وإعادة بناء القاعدة الاجتماعية للسياسة، والتخفيف من التبعية الخارجية– فإنها قد تنتج من جديد زعماء قادرين على رسم مسار مستقبل القارة.

الحرية والكونية: مقاربة مادية للأحكام الأخلاقية في فكر كارل ماركس

يُعدّ كتاب «الرؤية الأخلاقية عند ماركس» «دار نشر جامعة أكسفورد، نيويورك، 2024» للباحثة فانيسا كريستينا ويلز، مساهمة جوهرية في إعادة تقييم الأسس الأخلاقية الكامنة في نظرية كارل ماركس، خصوصاً في سياق تفاعلها مع نقد الاقتصاد السياسي. يذهب كتاب ويلز إلى ما هو أبعد من مجرد تفسير نصوص ماركس؛ فهو يشكّل إعادة بناء منهجية لفكرة أن فكر ماركس ليس «لاأخلاقياً»، كما يزعم أحياناً، بل يحتوي على حجّة أخلاقية متماسكة تتأسس على رؤية مادية—تاريخية للطبيعة البشرية والمجتمع. وتطرح ويلز أسئلة مركزية: هل هناك خطٌّ أخلاقي ثابت في فكر ماركس رغم التغيرات التي طرأت على كتاباته؟ وهل يمكن، استناداً إلى منظوره، الحكم على الرأسمالية بأنها خطأ أخلاقي جذري؟ وأهم من ذلك: ما الذي يقدّمه هذا المنظور الأخلاقي لحركات التحرر المناهضة للرأسمالية في عالمنا المعاصر، التي لا تطالب بإعادة توزيع الموارد فقط، بل بإعادة تعريف أهداف الإنتاج ومعنى التقدّم الإنساني ذاته؟

■ أوسكار أ. رالدا
عن موقع مونثلي ريفيو

تُجيب ويلز بنعم حاسمة على هذه الأسئلة. ففي سياق تفصيلي عبر فصول الكتاب، تُبرهن أن المنهج التاريخي–المادي الذي طوّره ماركس لا يوفر فقط تشريحاً نقدياً للرأسمالية، بل يقدّم أيضا معايير تقييمية معيارية واضحة تُحدّد ما يجب أن يكون عليه المجتمع البشري المتحرّر: أي الاشتراكية والشيوعية كبدائل موضوعية نابعة من تناقضات الرأسمالية نفسها، وليس كمجرّد طموحات أخلاقية مجرّدة.

تفكيك الثنائية التقليدية: من «الواقع» إلى «الواجب»

أحد أبرز إنجازات كتاب ويلز هو قدرتها على نقل النقاش الأخلاقي الماركسي من ساحات الجدل النظري الأكاديمي إلى قلب المشاكل الحقيقية التي تواجه البشرية اليوم. فهي لا تكتفي بتفسير نصوص ماركس، بل تقدّم حجة فلسفية قوية تُظهر أن منظوره الأخلاقي ليس منفصلاً عن واقع التناقضات الاجتماعية، بل متأصّلاً فيه. ولهذا الغرض، تتعامل مع مجموعة من القضايا المعقّدة: مشكلة الأيديولوجيا و«الوعي الزائف»، ونقدها الصريح للماركسية التحليلية التي تخلت عن البُعد الجدلي في صالح منهجية إجرائية جافة، كما تقدّم مقارنات نقدية مع مناهج أخلاقية منافسة مثل الليبرالية والكانطية والأنانية والطوباوية الاشتراكية.

لكن نواة الحجة الفلسفية لويلز تكمن في تحليلها لمفهوم «الطبيعة البشرية» عند ماركس، وهو مفهوم أثار جدلاً واسعاً داخل الحركة الماركسية وخارجها. فالكثيرون، مستندون إلى عبارات نقدية قوية وجّهها ماركس وإنجلز ضد «الأخلاق البرجوازية»، استنتجوا أن الماركسية ترفض كل شكل من أشكال الأخلاق. إلا أن ويلز تبيّن أن هذا الاستنتاج ينبع من سوء فهم أساسي لثنائية «الواقع والقيمة»، أو «ما هو كائن وما ينبغي أن يكون»، التي طرحها ديفيد هيوم وطورها لاحقاً التيار الليبرالي والفلسفة التحليلية. هذه الثنائية، بحسب ويلز، غريبة كلياً عن المنهج الجدلي–المادي لماركس.

في فكر ماركس، لا وجود لفجوة لا يمكن سدها بين «الواقع» و«الواجب»، لأن القيم الأخلاقية لا تُستنتج من عالم مثالي خارج التاريخ، بل تنبع من طبيعة النشاط البشري في علاقته بالعالم الطبيعي والاجتماعي. وتكمن الطبيعة الجذرية لرؤية ماركس في اعتباره أن الطبيعة البشرية ليست جوهراً ثابتاً، بل نتاجاً تاريخياً ديناميكياً لعملية الإنتاج الاجتماعي. فالإنسان، بحسب ماركس، ليس كائناً مُعطىً سلفاً، بل يُنتج ذاته باستمرار عبر نشاطه العملي: العمل. وهذا النشاط ليس مجرد وسيلة للبقاء، بل هو وسيلة لتكوين الهوية، وتطوير الاحتياجات، وبناء العلاقات الاجتماعية. ومن هنا، يُصبح معيار الازدهار الإنساني هو مدى قدرة النظام الاجتماعي على تمكين الأفراد من ممارسة هذا النشاط بشكل حر، مبدع، وجماعي.

جدلية الاغتراب والتحرر: ضرورة التحوّل التاريخي

يرتكز المنظور الأخلاقي لماركس، إذاً، على فكرة أن البشر كائنات طبيعية–اجتماعية تمتلك قدرة على إحداث التغيير بوعي. وعلى هذا الأساس، ينظر إلى الرأسمالية ليس كنظام اقتصادي غير عادل فقط، بل كحالة اغتراب شامل تفصل البشر عن جوهرهم ككائنات منتجة واجتماعية. فالرأسمالية، بحسب ويلز، لا تُنتج فائض القيمة فقط، بل تُنتج أيضا شكلاً خاصا من العلاقات الاجتماعية يقوم على خصخصة وسائل الإنتاج، وتحويل العمل إلى سلعة، وتحويل الطبيعة إلى مورد قابل للاستغلال. كل ذلك يمنع البشر من السيطرة الجماعية على ظروف وجودهم، ويجعل من النشاط البشري نشاطاً مغتربا.

ولهذا السبب، لا يمكن فهم الأخلاق الماركسية على أنها دعوة مثالية إلى الخير، بل كتحليل للتناقضات الداخلية التي يخلقها النظام الرأسمالي نفسه. فالمادية التاريخية لا تفصل بين «ما هو» و«ما ينبغي أن يكون»، بل تنظر إلى القيم الأخلاقية كتعبير عن الإمكانات المكبوتة داخل الواقع الحالي. وهنا، يبرز دور البروليتاريا باعتبارها الطبقة الوحيدة التي لا مصلحة لها في استمرار النظام القائم، لأنها تختبر الغربة في أعمق مستوياتها. ومن خلال نضالها، لا تسعى إلى تحسين ظروفها فقط، بل إلى تجاوز ذاتها كطبقة، وبالتالي إلى تجاوز الطبقات نفسها.

> **القيم الأخلاقية لا تُستنتج من عالم مثالي خارج التاريخ بل تنبع من طبيعة النشاط البشري في علاقته بالعالم الطبيعي والاجتماعي**

ويلز تشدّد على أن هذا التجاوز لا يتم عبر أخلاق مجردة أو عبر تغييرات قانونية شكلية، بل عبر تحوّل جذري في بنية العلاقات الاجتماعية، يسمح بإعادة ربط العمل بالإنسان كنشاط ذاتي حر. وفي هذا السياق، تصبح الحرية ليست حرية الفرد من القيود فقط، بل حرية الجماعة في تقرير شروط وجودها المشترك. ويكمن مفهوم «الفرد الاجتماعي الغني» الذي يشير إليه ماركس في هذه الرؤية: الفرد الذي لا يُعارض ذاته الجمعية، بل يُحقق ذاته من خلالها.

الحرية والحتمية: «التوافقية الجدلية» في الفكر الماركسي

وتتناول ويلز في كتابها واحدة من أكثر الإشكاليات تعقيداً في تلقي فكر ماركس: العلاقة بين الحرية والحتمية. فكثيراً ما جرى اتهام المادية التاريخية بأنها حتمية جبرية، تُلغي دور الإرادة الإنسانية وتقدّم التاريخ كسلسلة من الأحداث التي لا يملك الإنسان فيها دوراً فاعلاً. لكن ويلز تبيّن أن هذا الفهم يعكس إما سوء قراءة لماركس أو اعتماداً على قراءات مُبسَّطة له، خصوصا تلك التي روج لها خصومه من الليبراليين مثل كارل بوبر وماكس فيبر.

في الحقيقة، ترى ويلز أن المادية التاريخية عند ماركس تنطوي على ما تسمّيه «التوافقية الجدلية»، أي إن الحرية لا تُفهم في مقابل الحتمية، بل تنشأ من خلال التفاعل التاريخي مع القيود. فالقيود البيولوجية والاجتماعية ليست مجرد عوائق على الحرية، بل شروطا مبدئية تمكن من تشكيلها. فمثلاً، تطور القوى المنتجة في ظل الرأسمالية، رغم طابعه المغترب، يُهيئ الظروف المادية اللازمة لتجاوز الرأسمالية نفسها. ومن هنا، فإن النضال من أجل التحرّر ليس تمرُّدا ضد الواقع، بل محاولة لدفع الواقع نحو تجسيد إمكاناته الكامنة.

وكمثال على ذلك، تشير ويلز إلى التمييز الذي رسمه ماركس في المسودات الأساسية «Grundrisse» بين المجتمعات القديمة، التي كان الإنسان فيها هدف الإنتاج، والمجتمع الرأسمالي، حيث يصبح الإنتاج هدفاً في حد ذاته، خادماً للثروة المجردة. لا يُقيّم ماركس هذا التحوّل بشكل أخلاقي تبسيطي، بل يحلله باعتباره مرحلة ضرورية في تطور القوى المنتجة، رغم طابعه المعادي للإنسان. والتحرّر لا يأتي عبر الحنين إلى عصور سابقة، بل عبر إدراك أن الرأسمالية نفسها تُهيئ الشروط المادية والاجتماعية لتجاوزها.

النقد العلمي والأخلاقي: وحدة النظرية والممارسة

يُعدّ أحد أبرز إنجازات ويلز في كتابها هو قدرتها على ربط النقد العلمي بالدعوة الأخلاقية، رافضة بذلك التقسيم الصناعي بين «العلم» و«القيمة» الذي سيطر على الفلسفة الغربية الحديثة. فالمادية التاريخية، كما تشير، ليست منهجاً تحليلياً فقط، بل رؤية أخلاقية متكاملة ترى أن العلم الحقيقي هو ذلك الذي يكشف عن مصادر الظلم ويدلّ على سبل تجاوزه.

قراءة في كتاب: «الرؤية الأخلاقية عند ماركس» لفانيسا كريستينا ويلز

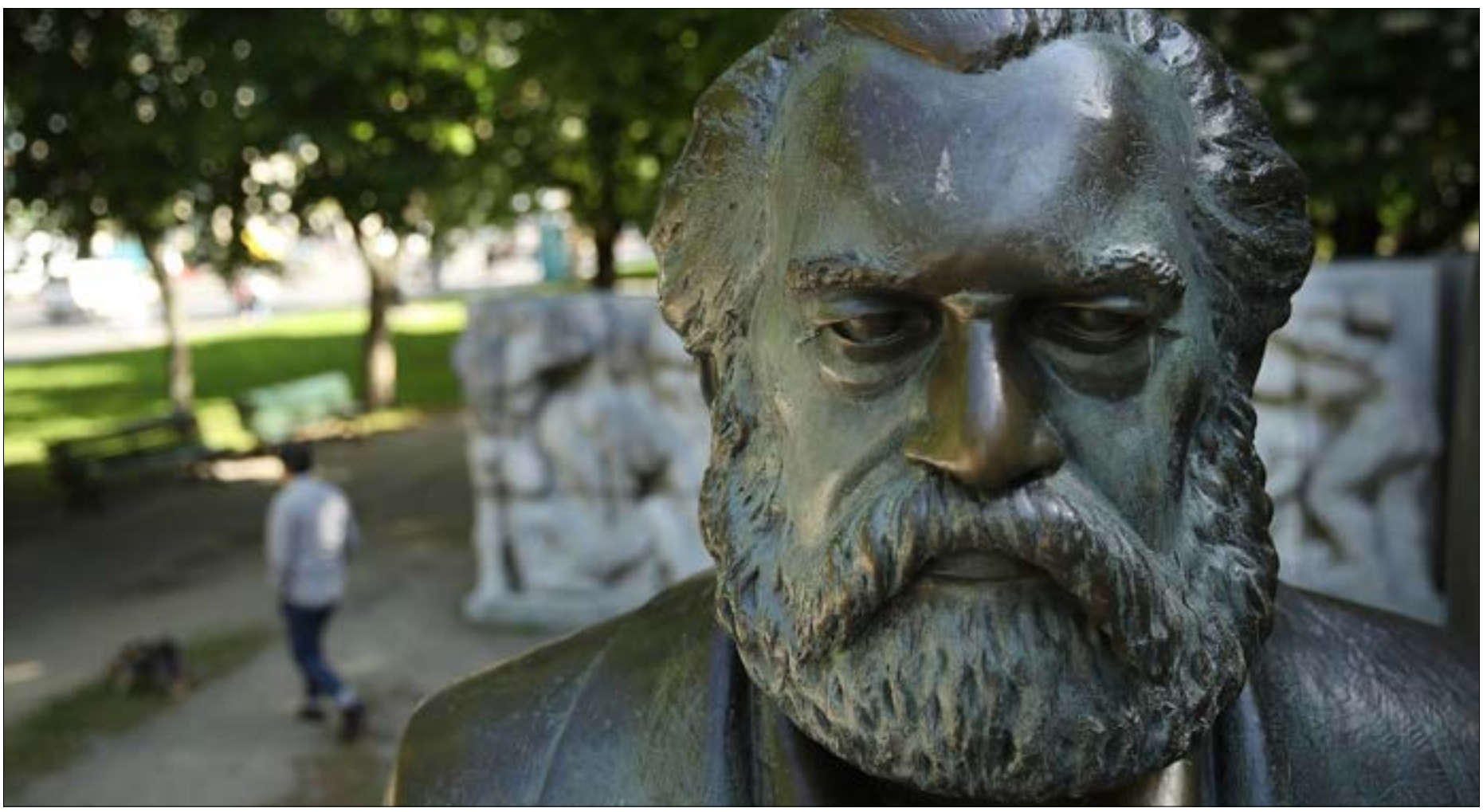

ويلز ترفض أيضا تلك القراءات التي تحاول «تطهير» الماركسية من ماركس نفسه، أو التي تزعم أن إنجلز قد حولها إلى حتمية ميكانيكية. فالموقف الأخلاقي لماركس، بحسبها، لا ينفصل عن التحليل العلمي لنمط الإنتاج الرأسمالي، لأن كليهما ينبع من فهم موحد للواقع الاجتماعي. فالتحليل العلمي يكشف أن البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة القادرة على تجاوز الرأسمالية، لأنها تجسد التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج. ومن هنا، ينشأ الالتزام الأخلاقي بدعم نضالها، ليس كأيديولوجيا خارجية، بل كتعبير عن ضرورة تاريخية موضوعية.

ويتّضح هذا جليا في رؤية ماركس لمستقبل العمل في المجتمع الاشتراكي: فليس الهدف فقط جعل العمل «إنسانيا» من جديد، بل تقليص وقت العمل الضروري إلى الحد الأدنى، ليتيح للبشر الانخراط في أنشطة إبداعية وثقافية وسياسية حرة. هذا التصور لا يقوم على رؤية أخلاقية مجردة، بل على تحليل للإمكانات التي خلقتها الرأسمالية نفسها.

نقد الأخلاق البرجوازية والبدائل الماركسية

تبرز ويلز أيضا كيف أن مفاهيم الحرية والمساواة في الفكر الليبرالي تبقى شكلية وغير كافية، لأنها تُفصَل عن الظروف المادية التي تُنتجها. فالحرية البرجوازية، كما بيّن ماركس، هي في جوهرها حرية الملكية الخاصة، وتقوم على فرد مجرّد لا يمتلك علاقات اجتماعية حقيقية سوى تلك التي يفرضها السوق. ولهذا السبب، لا يمكن نقد الرأسمالية عبر التمسّك بهذه المفاهيم، بل عبر كشف حدودها التاريخية.

لكن ويلز تشير أيضا إلى أن ماركس لم يرفض «الحقوق» بشكل مطلق. فالنضال من أجل الحقوق، في سياق المجتمع الرأسمالي، يُعتبر لحظة ضرورية في توحيد الطبقة العاملة ورفع وعيها. والحقوق في المجتمع الاشتراكي ليست مجرد تكرار للحقوق الليبرالية، بل تأخذ شكلاً جوهريا؛ فهي تركز على التعاون، والتضامن، وتحقيق الاحتياجات الحقيقية، لا على الدفاع عن الملكية الخاصة أو المصالح الفردية.

نقد الأخلاق المثالية... كانط نموذجاً

فصل بارز آخر من «الرؤية الأخلاقية عند ماركس» يتعلق بوضع نظريات أخلاقية منافسة حللها ماركس نقديا – أساسا الأخلاق المسيحية، الأخلاقية الأنانية، الأخلاق الكانطية، النفعية، والمالتوسية. النقطة الرئيسية هنا تقوم على اختلاف رئيسي بين منهج ماركس ومنهج هذه النظريات، ألا وهو أنها تجرد من ضرورات الواقع التاريخي. بالنسبة لماركس، فإن النظريات الأخلاقية التي تجرد رغبويا من التاريخ، بغض النظر عن نيتها النبيلة، تقوض في الواقع إمكانية التحول الاجتماعي للأفضل. سيثبت فحص ويلز لمنهج إيمانويل كانط ذا قيمة إرشادية، ولا سيما أن هذه النظرية الأخلاقية كانت لها وظيفة تزويد المثل المعيارية المزعومة للماركسية داخل مختلف تيارات النظرية الاشتراكية والممارسة الإصلاحية والماركسية الغربية.

في فلسفته الأخلاقية والسياسية، افترض كانط «مملكة غايات» مثالية، فيها الكائنات البشرية المستقلة، مسترشدة بافتراض عقلانية عالمية مشتركة تشير إلى الحرية، ستعامل وتحترم بعضها البعض كغايات في ذاتها. جدير بالملاحظة، أن كانط اعتبر هذه المسلمة مثلاً تنظيميا، ضروريا من وجهة نظر أخلاقية، حتى لو كان غير قابل للتحقيق عمليا، لتجنب الحتمية في عالم الحرية البشرية. يرفض ماركس هذا الخط من الاستدلال الأخلاقي الكانطي. في الرأي الماركسي، لا تستطيع الأخلاق الكانطية حتى البدء في الاقتراب من الشروط الحقيقية التي من شأنها أن تغلق الفجوة بين ما «هو كائن» وما «ينبغي» أن يكون، لأنها تعتمد على مفهوم للحكم الذاتي وتقرير المصير يسعى إلى أن يكون خالياً تماما من المحتوى التاريخي بقدر ما أساسه هو الفرد المستقل، غير المحدد مثاليا بظروفه المادية. في المقابل، بالنسبة لماركس، فقط نضالات البروليتاريا الملموسة تحمل نحو تحقيق هدف التحرر البشري الشامل، بما أن لهذه الطبقة ليست الأخلاق فقط مسألة إعادة تأسيس امتيازات الهيمنة الطبقية الخاصة، بل تجاوزها التاريخي. أساس الكونية هنا لا يكمن في أمر قاطع عالمي يحترمه جميع الوكلاء العقلانيين الأفراد على الرغم من ظروفهم المادية ومصالحهم الخاصة، بل بدلاً من ذلك في أنسنة الظروف الاجتماعية وتجاوز الخصوصية للهيمنة الطبقية والاستغلال، التي تشكل الرأسمالية أكثر حالاتها تطورا.

إذا كانت الخير الوحيد غير المشروط هو، كما ادعى كانط، إرادة خيرة تحدد نفسها وفقا لأوامر العقل، فإن مثل هذه الإرادة تستسلم لعجزها في تحقيق الخير الجوهري في العالم. في إعطاء الأسبقية للإرادة الفردية لذات عقلانية – خطوة يراها ماركس كعرض ضعف البرجوازية الألمانية التي يمكن أن تستولي فقط على مثيل الثورة الفرنسية بطريقة مجردة – يترك كانط الصراع بين الفرد والمجتمع سليما وغير محلول. على سبيل المثال، وفقا للرأي الكانطي الذي يجرد من الظروف المادية التي ينظر إليها كمشتركة خارجية للأخلاق، سيكون للعامل مطالب متساوية في الصلاحية للتعبير عن التضامن مع رأسمالي كما مع عامل. هنا، تصبح حدود هذه الأخلاق المثالية واضحة. بالتأكيد، كما تشير ويلز، تظل الأخلاق الكانطية «أمرا خارجيا، غريبا» يجب على الأفراد الخضوع له، بغض النظر عن ظروفهم المادية والظروف الفعلية لوجودهم الاجتماعي. هذا الواجب «الخارجي» يزعم أنه يقف بمعزل عن عملية التطور الذاتي للجنس البشري وأي ادعاءات تاريخية جوهرية حول حالة مرغوبة، أو حتى ضرورية. في الإطار الكانطي، لا يمكن، نظريا أو عمليا، أن تؤخذ الاجتماعية على أنها التعبير الطبيعي المباشر عن الأفراد الذين يتألفون منها، ولا يمكن للأفراد أن يتعلقوا باجتماعيتهم كشرط أساسي لحريتهم وتحقيق ذواتهم. الوساطة بين الأفراد تظل مقطوعة، مُشيّأة. في ضوء قيود مثل هذه النظريات الأخلاقية، تكتسب الفكرة الماركسية حول الرابط الجدلي بين الأخلاق والتحرر الشامل قوتها الكاملة.

ينجح كتاب ويلز سواءً كإعادة بناء فلسفية للرؤية الأخلاقية عند ماركس أو كتوضيح للضرورة الأخلاقية والتاريخية لتجاوز الرأسمالية

خلاصة: نحو أخلاقيات التحرر الشامل

ربما يكون الاستنتاج الأكثر إثارة للدهشة في الكتاب يتعلق بمسألة إلغاء الأخلاق ككل في نهاية المطاف. لا تتجنب ويلز متابعة حجج ماركس إلى استنتاجها المنطقي؛ في مجتمع شيوعي، كما يتصوره ماركس، ستذوب الحاجة إلى الأخلاق نفسها، بما أن الأفراد سيجدون الإشباع ليس في دور اجتماعي محدد سلفا ومحدود، بل في علاقة مباشرة، ديناميكية، مفتوحة، وعفوية بأنشطتهم اليومية ووجودهم. تحت الشيوعية، ستجسد حياة الأفراد الاجتماعيين الحرية الاجتماعية الملموسة، والوساطة الذاتية الحقيقية لم يعد يوجهها وصايا أخلاقية، بل من خلال الحاجة الحيوية فقط للتعبير عن أنفسهم بحرية، وبطريقة غير مغتربة، وملموسة من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والغايات الاجتماعية ذات المعنى. هذه الحرية، نتيجة لتجاوز تقسيم العمل المغترب، هي أعلى تحقيق لطبيعتنا ككائنات بشرية.

في الختام، ينجح كتاب ويلز سواء كإعادة بناء فلسفية للرؤية الأخلاقية عند ماركس أو كتوضيح للضرورة الأخلاقية والتاريخية لتجاوز الرأسمالية. لا يمكن تحقيق الأخير إلا من خلال إحداث ثورة في شروط وجودنا الاجتماعية من أجل إرساء الازدهار البشري والاستدامة كمقدمة رئيسية لاستقلابنا الاجتماعي والبيئي. مجتمع المنتجين المرتبطين الذي تصوره ماركس، وبالتالي، يظل ضرورة عصرنا التاريخية. علاوة على ذلك، تظل ضرورتنا التاريخية قائمة لأن، كما أشار إرنست بلوخ فيما سبق «بما يتفق تماما مع روح حجة ويلز»، فإن رؤية ماركس للتاريخ البشري تطابق النزعة الحقيقية، تلك «الإمكانية الحقيقية» التي، على الرغم من القصور الذاتي الذي يسود في العالم الرأسمالي، تجعل نفسها محسوسة كنضال رهيب من أجل الحرية كلما طال أمد عدم تحققها. اليوم، في ضوء تراكم الكوارث والهمجية التي لا تنفصل عن النظام العالمي الرأسمالي ومستفيديه – ليس أقلها خطر الفاشية الذي يهدد بإحاطة العالم – نحتاج إلى أن نكون واضحين وحازمين بشأن القيم الأخلاقية التي وحدها تعطي معنى للتحرر الاشتراكي. بقدر ما يتعلق الأمر بهذه الضرورة التاريخية لصياغة عالمية تحررية قادرة على تحفيز النضال الطويل والمتناقض من أجل مجتمع المنتجين المرتبطين، فإن كتاب ويلز يقدم إسهاما حيويا.

الصين اليوم: تجربة تاريخية فريدة

نشأت في مجتمع غربي حيث كانت «الصين الحمراء» تُصوَّر كشبح مخيف، بينما أُخبرنا في الوقت نفسه أن أطفال الصين يتضورون جوعاً ويتوقون إلى طعامنا. مع مرور الزمن، تحوّلت هذه الصورة في ذهني مع الأحداث التاريخية الكبرى: ثورة الثقافة، انفتاح الصين على العالم، وإصلاحات دنغ شياو بينغ. كل مرحلة أثارت أسئلة جديدة حول طبيعة النظام الصيني وهويته.

■ هيلينا شيهان *
عن موقع مونثلي ريفيو

رحلة فهم الصين: من الصورة النمطية إلى التجربة المباشرة

في التسعينيات، بينما كانت أوروبا الشرقية تنهار تحت وطأة التحول الرأسمالي المفاجئ، اختارت الصين مساراً مختلفاً. رأيت كيف تحولت مناطق متخلفة إلى مدن حديثة، وكيف رُفع الملايين من براثن الفقر، لكنني لاحظت أيضاً تفكيك المؤسسات الجماعية وتراجع الخدمات الاجتماعية التي كانت متوفرة في الحقبة الماوية. كان السؤال يلح: هل يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية؟

القسم الثقافي: الثقافة كمرآة للمجتمع الصيني المعاصر

قبل قدومي إلى الصين، اكتشفت مصدراً غنياً لفهم المجتمع الصيني المعاصر: الدراما التلفزيونية. فبينما يركز الإعلام الغربي على السلبيات، تكشف المسلسلات الصينية عن تحولات المجتمع من الداخل. مسلسلات مثل «عصر الصحوة» و«طوال النهر المتدفق» و«باسم الشعب» تقدم روايات معقدة عن التحولات التاريخية وتأثيرها على حياة الناس العاديين.

ما يميز هذه الأعمال هو تركيزها على الإنتاج وليس الاستهلاك فقط، وعلى الكفاح البشري في بناء المجتمع. فهي لا تتجنب إظهار التناقضات: نرى رجال أعمال بنوا ثرواتهم عبر الفساد والاستغلال، كما نرى جهوداً لمكافحة الفساد وحماية البيئة. في مسلسل «باسم الشعب»، نرى صراعاً أخلاقياً عميقاً حول حملة مكافحة الفساد التي أطلقها شي جين بينغ، حيث يتساءل الشخصيات عن كيف فقدوا طريقهم الأخلاقي في ظل التحولات الاقتصادية السريعة.

هذه الأعمال الثقافية لا تقدم رواية موحدة، بل تعكس التعددية والتعقيد في المجتمع الصيني المعاصر. مسلسل «مينينغ تاون» يصور كيف انتقل سكان قرية نائية في التسعينيات إلى الصحراء وبنوا مدينة حديثة من الصفر، بينما يعرض «عندما تتفتح أزهار الجبال» الصراع من أجل تعليم الفتيات الريفيات اللواتي كن يتركن المدرسة للزواج القسري. هذه الدراما تعكس العمل الشاق الذي بُنيت عليه الصين الحديثة، وهو بُعد نادر في الأعمال الغربية التي تركز غالباً على الاستهلاك وليس على الإنتاج.

الأعمال التاريخية والتراث الثوري

من بين الأعمال التي أثرت في فهمي للصين مسلسل «عصر الصحوة»، الذي يروي قصة تحول المثقفين الصينيين من الليبرالية إلى الأناركية ثم إلى الشيوعية، ويصور تشكل الحزب الشيوعي الصيني وتأثير شخصيات مثل تشين دوشيو ولي دازهاو على الشباب بما فيهم ماو تسي تونغ وتشو إن لاي. هذا المسلسل لم يكن عملاً دراميا فحسب، بل أصبح ظاهرة ثقافية حيث توجه آلاف الشباب بعد بث حلقاته إلى قبور أبناء تشين دوشيو الذين أعدموا من أجل الثورة، مما يدل على قوة التأثير الثقافي للأعمال الفنية الهادفة.

توجد أعمال أخرى تستحق الذكر مثل «تأسيس الحزب» و«تأسيس الجمهورية» و«الرائد» و«الوضع الدبلوماسي»، التي تجسد اللحظات الفاصلة في تاريخ الصين الحديث. وعلى الرغم من بعض المبالغات في تصوير الشخصيات الأجنبية كما في حالة نكسون وكيسنجر، فإن هذه الأعمال تقدم رؤية شاملة للصراعات التاريخية التي شكلت الصين المعاصرة.

الانضمام إلى الحزب الشيوعي الصيني عملية جادة تستغرق سنوات تتضمن دراسة ونشاطاً اجتماعياً وقسماً على التضحية من أجل الحزب والشعب

الأدب الصيني المعاصر وأزمة القيم

لا تقتصر الصورة على الدراما التلفزيونية، فالأدب الصيني المعاصر يعكس تحولات المجتمع بعمق أكبر. في رواية «الشرنقة» للروائية تشانغ يويران، نجد شخصيات تعبر عن فقدان الهوية والرؤية في زمن التغيرات المتسارعة، حيث يقول أحد الأبطال: «الأوقات تتغير بسرعة كبيرة، خطوة خاطئة واحدة وتجد نفسك لم تعد على أرض صلبة، تتهاوى في الهاوية. السير مع التيار صعب في الواقع.» «هذا لا يعني فشل النموذج الصيني، بل يظهر التحدي العالمي في الحفاظ على القيم الإنسانية في ظل التحديث المتسارع.

الهدف الوسيط للصين هو «الازدهار المشترك»، وهو هدف يستحق الإشادة، لكنه لا يعالج قضية التوزيع العادل: كم يمكن الاستيلاء بشكل خاص مما أنتج بشكل جماعي؟ إنه بعيد عن المبدأ الماركسي «من كل حسب قدرته، لكل حسب حاجته». ومع ذلك، فإن الصين أكثر التزاماً بتحقيق العدالة الاجتماعية مقارنة بالعديد من الدول التي تدّعي ذلك بينما حكوماتها خاضعة لقوى وطنية ودولية تعيق تحقيقه.

المنصات الثقافية وحرية التعبير

على منصة «ريد نوت» الاجتماعية الشهيرة في الصين، يمكن ملاحظة حيوية ثقافية مدهشة. فبينما يطلب المستخدمون توصيات لأعمال ترفيهية، توجد أيضاً مناقشات جادة حول الاختلاف بين الرأسمالية والاشتراكية، مع رسوم كاريكاتورية ورسوم ميمز ذكية تشرح المفاهيم المعقدة. في إحدى الندوات الثقافية في جامعة بكين، التقيت بفنان شاب يعرض لوحات تعكس التوتر بين القيم التقليدية والحديثة، وقال لي: «التحدي ليس كيف ننتج الأعمال الفنية، بل كيف نحافظ على روح الثورة في زمن الاستهلاك.»

المتاحف الصينية أيضاً تقدم رؤية ثقافية عميقة. المتحف الحزبي الذي افتتح عام 2021 بمناسبة المئة عام على تأسيس الحزب، يقدم سرداً تاريخياً مبهراً، مع إعادة بناء لمسيرة الجيش الطويلة بشكل حيوي، وجلاجل الإعدام التي شنق عليها لي دازهاو، أول محاضر للماركسية في جامعة بكين. بعد زيارة المتحف، شهدت أوبرا عن الأيام الأخيرة ووفاة لي دازهاو، كانت مسرحية بأسلوب درامي مع إضاءة لافتة ورقص وغناء وحوار، اختتمت بأغنية «الأممية» التي أعادت لي ذكريات كفاح الشعوب من أجل التحرر.

الجانب الأكاديمي: الماركسية في العصر الحديث

تدريسي في كلية الماركسية بجامعة بكين كان تجربة مثيرة. الكلية، التي تضم ستين أستاذاً ومئات الطلاب «ثلاثمئة طالب دراسات عليا وثمانين طالباً جامعياً»، تمثل التزام الدولة الصينية بالفكر الماركسي حتى في عصر السوق. تشمل الكلية أقساماً متخصصة في المبادئ الأساسية للماركسية، وتاريخ الماركسية، والماركسية الصينية، والماركسية في الخارج، والتربية السياسية، والتاريخ الصيني، والاقتصاد السياسي، والاشتراكية العلمية، وبناء الحزب.

المناهج الدراسية ومنهجية التدريس

صممت محاضراتي لتكون جسراً بين ما أقدمه وما قد يحتاجه الطلاب، متناولة موضوعات مثل الحداثة والعلم والثقافة وتاريخ الفلسفة وفلسفة التاريخ والشمولية والطبقة وسياسة الهوية. بدأت كل محاضرة بمجموعة أسئلة، ثم قدمت فكر المفكرين الكلاسيكيين من كارل ماركس وفريدريك إنجلز ولينين وبوخارين، ثم طورت هذه الأفكار عبر ماركسيين مثل ماو تسي تونغ وجورج لوكاتش وأنطونيو غرامشي وجيه دي بيرنال. ركزت على النقاط المثيرة للجدل والمواقف المختلفة في النقاشات الرئيسية، وتركت وقتاً في النهاية لحث الطلاب على اتخاذ مواقف.

كانت الفصول الدراسية نابضة بالحياة. على الرغم من أن بعض الطلاب الصينيين الجامعيين كانوا خجولين في التعبير عن آرائهم وغير معتادين على النقاشات الصفية، إلا أن الطلاب الأجانب

بين الرأسمالية والاشتراكية

والصينيين في الدراسات العليا لم يترددوا في المشاركة. مع مرور الأسابيع، ازداد عدد الحاضرين حتى أصبح هناك العديد ممن يحضرون المحاضرات دون أن يكونوا مسجلين في المادة.

الانضمام إلى الحزب: عملية تحويلية

الانضمام للحزب الشيوعي الصيني عملية جادة تستغرق سنوات، تتضمن دراسة ونشاطا اجتماعيا وقسما على التضحية من أجل الحزب والشعب. خلال حفل انضمام، يتحدث راعيان عن كل مرشح، ثم يقرأ المرشح بيانا عن أسباب انضمامه، ثم يتم التصويت، وأخيرا يؤدي المرشح اليمين قائلاً: «سأعمل بجد، وأناضل من أجل الشيوعية طوال حياتي، وأكون مستعدا في جميع الأوقات للتضحية بكل شيء من أجل الحزب والشعب.» أعتقد أن هؤلاء الطلاب يقصدون هذا بصدق.

ومع ذلك، ومع وجود أكثر من مئة مليون عضو في الحزب الشيوعي الصيني، يبقى السؤال: كم منهم شيوعيون مخلصون مستعدون للتضحية بكل شيء من أجل الشيوعية؟ هناك كثيرون ينضمون لأسباب عملية، كما هو الحال في كل مكان عندما ينضم الناس إلى أحزاب السلطة. في المدارس والجامعات، هناك نسبة عالية من أعضاء الحزب، بما في ذلك من لا يستخدمون الماركسية في تدريسهم وبعضهم يعبر عن مواقف معارضة للماركسية، خاصة في مجالات مثل الاقتصاد حيث النزعة الليبرالية الجديدة قوية بل ومسيطرة في بعض الأماكن.

الحياة الأكاديمية والتفاعل المجتمعي

من أبرز التجارب الأكاديمية التي عشتها مشاركتي في يوم عمل في مزرعة مع فرع الحزب في الكلية. قطفنا البطاطا الحلوة وأعددنا الطعام معا، ثم عقدنا اجتماعا حول المهام القادمة بعد الدورة الثالثة للجنة المركزية العشرين. تحدث الحاضرون عن تعميق الإصلاحات مع ضمان اتجاهها الاشتراكي، وعن انتقادات الداخل والخارج. استخدم الأمين الحزبي تشبيها جميلاً لقيادة الدراجة، الحركة للأمام مع الحفاظ على التوازن. طلب مني التحدث، فتحدثت عن تجربتي في الاتحاد السوفيتي وأهمية ألا تسلك الصين طريق الاتحاد السوفيتي. وقد درس الحزب الشيوعي الصيني تاريخ الاتحاد السوفيتي في جميع مراحله بدقة. حصلت على تصفيق حار عندما أكدت أن الماركسيين لا يمكنهم التقاعد أبدا.

التحدي التاريخي: الميراث الماوي وإصلاحات دنغ

يطرح تاريخ الصين الحديث تحديات في الفهم. كيف نقيّم فترة ماو؟ هل كانت فترة إنجازات في الصحة والتعليم والزراعة الجماعية، أم فترة فوضى وقمع؟ كيف نفهم إصلاحات دنغ التي حققت تنمية هائلة لكنها قلصت المؤسسات الاجتماعية؟

أرى أن الإجابة لا تكمن في الاختيار بين نموذجين متضادين، بل في فهم التناقضات الداخلية لهذا المسار التاريخي. فالإنجازات الحالية لم تكن ممكنة دون الأساس الذي وضعه الثوريون، لكن التكيف مع الواقع العالمي كان ضروريا أيضا. تجربة تشونغتشينغ التي قادها بو زيلاي، والتي حاولت إحياء التقاليد الثورية مع التنمية الاقتصادية، تظهر هذه التناقضات بوضوح قبل أن تسقط في صراعات السلطة.

في المتاحف الصينية، لاحظت ميلاً إلى إهمال إنجازات فترة ماو، وتغطية غير متوازنة لثورة الثقافة، وعدم ذكر أحداث مثل ميدان تيانانمين عام 1989. هذا يعكس التحدي الذي تواجهه الصين في بناء رواية تاريخية متماسكة. بالنسبة لثورة الثقافة، السرد الرسمي يركز على الفوضى وتدمير الكتب والآثار الثقافية، بينما يرى آخرون أنها كانت محاولة لتسريع التقدم نحو الاشتراكية من خلال المشاركة الديمقراطية الجذرية.

الحدود الفاصلة: الرأسمالية والاشتراكية في الممارسة

عندما يسألني الناس عما إذا كانت الصين رأسمالية أم اشتراكية، أجيب: إنها الاثنان معا. الصين تخوض تجربة تاريخية في استخدام آليات السوق لبناء اشتراكية متقدمة، تحت سيطرة الدولة على المفاصل الأساسية للاقتصاد.

هذا النموذج ليس جديدا تماما؛ ففي الاتحاد السوفيتي كانت هناك سياسة الاقتصاد الجديدة في عشرينيات القرن الماضي، لكن حجم التجربة الصينية يجعلها فريدة. الدولة الصينية تحتفظ بملكية الأراضي والمؤسسات الاستراتيجية، وتتدخل لتنظيم الرأسمالية ومكافحة الفساد، مما يمثل اختلافا جوهريا مع النماذج الليبرالية الغربية.

الصين لا تدّعي أنها حققت أكثر من «مرحلة أولية من الاشتراكية»، وإنها في طريق طويل نحو شكل أكثر تقدما. رغم الإنجازات المادية الهائلة، تبقى الأسئلة: هل كان من الضروري تفكيك الزراعة الجماعية؟ هل كان يجب خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة؟ هل تحويل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم إلى سلع كان ضروريا للتنمية؟

الصين لا تدّعي أنها حققت أكثر من «مرحلة أولية من الاشتراكية» وإنها في طريق طويل نحو شكل أكثر تقدماً

الحوار الفكري والحدود الفكرية

الفضاء الفكري في الصين أكثر حرية مما يعتقد الكثيرون. حدود الخطاب غير واضحة ومتغيرة. في كل لقاء، كنت أختبر هذه الحدود. كان هناك أشخاص يمكنني قول أي شيء لهم والثقة بأن كل سؤال سيقابل بإجابة واعية وغير مقيدة. آخرون كانوا أكثر تحفظا أو أقل معرفة. هذا حال الجميع في كل مكان، بما في ذلك ميل إلى الرقابة الذاتية عندما لا تكون حدود التجاوز واضحة.

أحد أبرز الأكاديميين الذين التقيتهم كان الأستاذ فريد إنغست، الذي ولد في الصين وقضى معظم حياته فيها. كان والداه يعملان في الصين منذ الأربعينيات، وعمه ويليام هينتون هو مؤلف كتب «فانشن» و«شنفان» و«الانعكاس العظيم». فريد، مع عائلته، دعم الثورة وعارض الإصلاحات التي تلتها. محادثاتي معه أعطتني الكثير لأفكر فيه. كما التقيت بالباحث شو، الذي درس في جامعة بكين وجامعة ماساشوستس، والذي غير رأيه حول السياسات الاقتصادية بعد قراءة أعمال ماو وهينتون والتحدث مع من عاشوا فترة التجميع والتفكيك الزراعي، وأصبح من أنصار النهضة الماركسية في الصين.

التحديات والفرص

التحدي الأكبر الذي يواجهه التعليم العالي الصيني هو التوفيق بين المعرفة العالمية والموروث الثوري. في محاضرة حول أزمة المعنى في ظل الرأسمالية، أصر الطلاب على متابعة النقاش داخل الفصل وخارجه، مؤكدين أن الأعراض التي أصفها موجودة في الصين أيضا. إحدى الطالبات من جامعة بكين قالت لي بحزن: «لا يوجد جو اشتراكي.»

ومع ذلك، فإن القيم الاشتراكية ما زالت قوية. وحتى التعبيرات عن الاضطراب والخيبة تكشف عن رغبة في الاشتراكية. إذا سلكت الصين طريق الاتحاد السوفيتي، فستكون كارثة ليس للصين فحسب، بل للعالم أجمع. الولايات المتحدة في تراجع بينما الصين تتقدم. الرأسمالية نفسها في تراجع مديد، تسبب الفوضى والالتباس والدمار على نطاق هائل. الصين تقف أمام العالم كمجتمع يندفع إلى الأمام. الرأسمالية في حالة انحطاط ومع ذلك لا تزال مسيطرة، وتظهر كل يوم أعراض أكثر عنفا لتفكك الحضارة.

في الصين، الجو مختلف. هناك إحساس بالبديل والتحرك نحو الأمام. الصين حققت ربما أكثر عملية تحديث مذهلة في تاريخ البشرية من حيث المدة والنطاق، حيث أنجزت في عقود ما استغرق قرونا في أماكن أخرى. وعلى الرغم من بعض الأخطاء والمصائب وحتى المآسي، فقد طورت قوى إنتاجية في الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والعلوم والثقافة. رفعت الملايين من الفقر إلى الرخاء. اندمجت في النظام العالمي، للخير والشر. تصنع معظم ما يستهلكه بقية العالم. تقود العالم في الطاقة الخضراء والتقدم العلمي والتكنولوجي الضروري لبقاء البشرية. إنها قوة من أجل السلام في عالم مجنون حيث طبول الحرب تقرع بخطورة، أكبر من أي وقت مضى. لهذا السبب، أرى في الصين أمل العالم.

■ أستاذة فخرية في جامعة دبلن سيتي والجامعة الوطنية في بكين

تقرير جديد... سورية تتصدر معدلات الجريمة في العالم العربي

الأرقام تكشف عن أزمة أمنية متصاعدة وخطيرة

أظهر تقرير Numbeo لمؤشر الجريمة والسلامة لعام 2025 أن سورية تتصدر قائمة الدول العربية من حيث الجريمة.
وفق البيانات المنشورة في منتصف عام 2025 عن سورية:

مؤشر الجريمة «Index Crime» 68,4
مؤشر السلامة «Index Safety» 31,6
وفي العاصمة دمشق: مؤشر الجريمة 69,1، والسلامة 30,9

تشير هذه الأرقام إلى شعور واسع بعدم الأمان بين السكان، خصوصا في الليل، حيث سجل مؤشر السلامة أثناء السير بمفردك في الليل 27,35، وهو مستوى منخفض جدا يعكس المخاطر المتصورة.

تجدر الإشارة إلى أن موقع Numbeo خاص ومستقل عن الحكومات «بحسب نصه التعريفي»، ويستخدم منهج «المساهمة الجماعية» لجمع البيانات من المستخدمين، وهو على ذلك ربما يحمل مخاطر لكون بياناته المجمعة غير رسمية، لذلك يجب التعامل بحذر مع بياناته ومقاطعتها مع بيانات وأرقام من جهات رسمية موثوقة نسبيا.

فماذا تقول بعض التقارير الدولية والأممية؟

الواقع الأمني وفق تقارير أممية... العنف يتجاوز الإحصاءات

لا تعكس الأرقام وحدها الواقع الأمني، فالبيانات الحقوقية والأممية تؤكد أن الوضع الأمني في سورية يتدهور بشكل حاد.

وفق لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في سورية «2025»، شهدت مناطق الساحل السوري موجة عنف طائفي في آذار 2025 أسفرت عن مقتل أكثر من 1,400 مدنيا، مع توثيق عمليات قتل وتعذيب خارج نطاق القضاء.

تقرير الاتحاد الأوربي EUAA Country Focus–Syria «آذار 2025» وثق أكثر من 4,200 حادثة أمنية بين تشرين الثاني 2024 وأيار 2025، شملت معارك، انفجارات، وعنف ضد المدنيين.

هذه المؤشرات تؤكد أن الجريمة في سورية ليست مجرد سرقات أو اعتداءات بسيطة، بل تشمل العنف السياسي والطائفي، والممارسات الإجرامية المنظمة، وهي التي تعكس ربما ارتفاع مؤشرات Numbeo التجميعية من المستخدمين.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من الجهات والمؤسسات الدولية والأممية التي يصدر عنها تقارير دورية ترصد الوضع في سورية من جميع النواحي، بما في ذلك الوضع الأمني والجريمة ومعدلاتها وأنواعها وطبيعتها.

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

تأثير اجتماعي... «الخوف يسيطر»، فارتفاع الجريمة وانعدام الأمان يضعف الروابط الاجتماعية ويعيق عودة النازحين، ويخلق مناخا من الرعب والخوف. وبحسب Numbeo، أكثر من 72% من السكان يشعرون بأن مستوى الجريمة مرتفع جدا.

تأثير اقتصادي... «الاستثمار على المحك»، فعدم الاستقرار الأمني يضعف الثقة بالاستثمار المحلي والدولي، كما يؤدي النزوح الداخلي إلى ضغوط على البنية التحتية والخدمات الأساسية.

تأثير سياسي... «شرعية الحكومة والشكوك»، فاستمرار العنف والفوضى الطائفية يضعف ثقة المواطنين بالحكومة الانتقالية، ويجعل أي مشروع دولة مستقبلية عرضة للانقسام والانهيار ما لم يعالج من خلال حل سياسي شامل.

الحل السياسي الشامل عبر بوابة المؤتمر الوطني العام

من خلال دمج مؤشرات Numbeo مع التقارير الأممية، يتضح أن الحل الأمني وحده لن يكون كافيا. الحل المستدام يكمن في إطار سياسي شامل يشمل جميع الأطراف السورية، ويؤسس لآليات العدالة الانتقالية والمساءلة. «لا يمكن إعادة بناء الأمان إلا من خلال حل سياسي شامل، يضع حدا للعنف الطائفي ويضمن المشاركة الوطنية لجميع المكونات...» من تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة تموز 2025.

فالمؤتمر الوطني العام يمثل بوابة لإعادة تأسيس الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية، واستعادة الاستقرار، وهو الطريق الوحيد لتقليل معدلات الجريمة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

الحل السياسي الشامل ضرورة

المعطيات الرقمية، سواء من Numbeo أو التقارير الحقوقية والأممية، تصب جميعها في اتجاه واحد؛ الوضع الأمني في سورية يتدهور بشكل خطر، والعنف المستمر يترك آثارا عميقة على جميعَ المستويات. الحل لا يمكن أن يكون مجرد تعزيز أمني، بل يحتاج كضرورة وطنية إلى حل سياسي شامل عبر المؤتمر الوطني العام والمصالحة، لضمان مستقبل مستقر وآمن لسورية ولجميع السوريين.

الوضع الأمني في سورية: أرقام واقع إنساني معقد

ليست البيانات الصادرة عن موقع «نُمْبيو» المتخصص في رصد الإحصائيات العالمية هي الوحيدة التي تشير إلى أن سورية تتصدر القائمة العربية لمعدلات الجريمة لعام 2025، لكن خلف هذه الأرقام تكتمل معاناة إنسانية وأمنية أكثر تعقيداً، حيث تعيش البلاد واقعاً متشابكاً من العنف المسلح والانهيار الخدمي والتداعيات الإنسانية العميقة.

جريمة منظمة وتصعيد عسكري

وفقًا لتقرير «إحاطة المشهد الأمني السوري» الصادر في تموز 2025، تشهد الجغرافيا السورية تحولات نوعية تتجاوز معدلات الجريمة التقليدية إلى مواجهات عسكرية وأمنية مركبة. فقد شهدت منطقة حلب تعزيزات عسكرية كبيرة من القوات الحكومية مع اندلاع اشتباكات متصاعدة في دير الزور والرقة بين الجيش السوري وقوات سورية الديمقراطية «قسد»، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى من الطرفين. كما تشير التقارير إلى استهداف البنية التحتية الحيوية، حيث تعرضت شبكات المياه والمنشآت الأساسية للتهديد، فيما لا تزال الخدمات الأساسية تعاني من ضغوط شديدة بسبب استمرار النزاع والتدهور الاقتصادي.

أزمة إنسانية متعددة الأبعاد

في الجنوب السوري، خصوصا في محافظة السويداء، تتزايد المؤشرات على أزمة أمنية–اجتماعية مركبة. فقد أدى تصاعد حوادث الخطف والمواجهات المسلحة إلى نزوح آلاف المدنيين، حيث أغلقت 62 مدرسة كانت تُستخدم كملاجئ للنازحين، مما اضطر أكثر من 7400 شخص لمغادرة هذه الملاجئ في محافظتي السويداء ودرعا فقط. كما تواجه الخدمات الأساسية انهيارا شبه كامل.

تداعيات اقتصادية واجتماعية

في خضم هذه التحديات، يبرز السؤال الأمني كالهاجس الأوضح في المشهد السوري، حيث يعتبر مدخلاً منتظراً للاستقرار والتنمية من جهة، وبوابة لتفاهمات أمنية تشكل انفراجا وطنيا للمضي في استحقاقات المرحلة الانتقالية. وتشكل هذه المعطيات بيئة خصبة لتفاقم معدلات الجريمة بمختلف أشكالها، خاصة مع تراجع التمويل الإنساني، حيث لم يتم تمويل الخطة الإنسانية لسورية البالغة 3,2 مليار دولار أمريكي سوى بنسبة 18% فقط، وفقًا للأمم المتحدة.

هذا الواقع المعقد يؤكد أن مؤشرات الجريمة المرتفعة ليست سوى تجلٍّ سطحي لمعاناة أعمق، حيث تتداخل الجريمة والعنف المسلح والانهيار الخدمي والتداعيات الإنسانية في حلقة مفرغة، مما يستدعي مقاربات متكاملة تتعامل مع جذور الأزمة لا مؤشراتها السطحية فقط.